ARCHIVAL CELL
Dr. Zakir Husain Library
JMI, New Delhi-110025
MANUSCRIPT

رماد العذرة تحت عند ابي يوسف رح وقال محمد رح طاهر وعن ابي حنيفة رح مثل قولهما

السكين اذا مرّ مرة فحكى نقاط جف في كل مرة طهر عند ابي يوسف رح خلافا

لمحمد رح

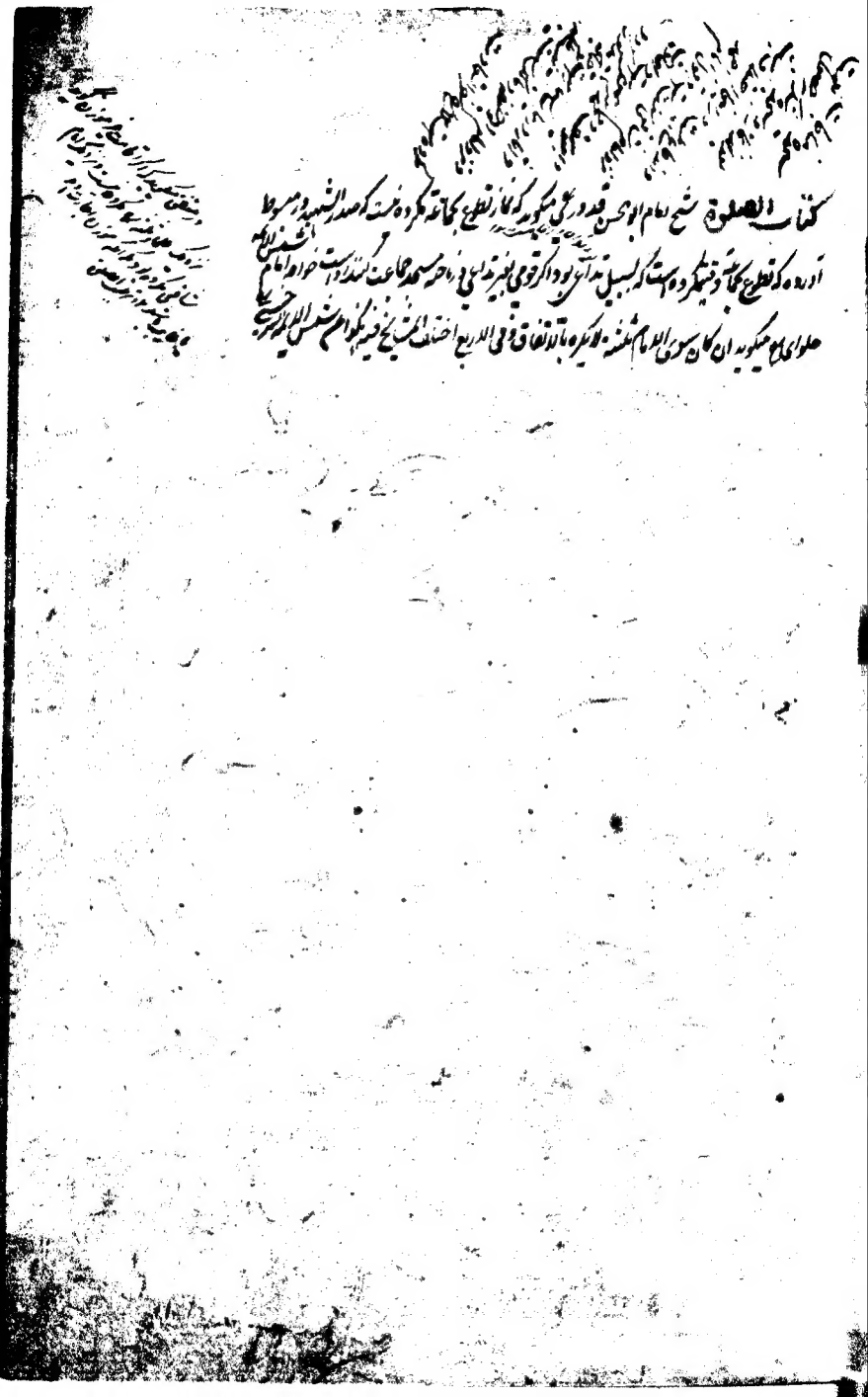

عند رفع الراس من الركوع فلا عبرة به لان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بذلك فكان سنة

وقيل ان تكبير رفع الراس من الركوع ليس بسنة قلت ان تكبير رفع الراس من الركوع قيل السنن
الا صليه التي هي سنة الهدى ولذا ترك اكثر الائمة ذكره في اكثر الكتب المشهورة ومطابق
هميشه اجمه در كنز فارسي واقع شده كه تكبير در ركوع وتكبير در حالة برگرفتن سر از ركوع وسه بار
تسبيح گفتن در ركوع وسجده سنت است ليكن محققين از شراح اين كتاب بر انند كه لفظ الرفع
بالرفع است ودر بحر رائق مذكور شد كه قال الرفع منه اي من الركوع وهو بالرفع
عطفاً على التكبير ولا يجوز جره لانه لا تكبير عند الرفع من الركوع وانما يأتي بالتسبيح ودر نهر
آورده كه والرفع عنه بالرفع عطف على التكبير لا بالجر لاقتضائه التكبير عند الرفع وليس
ودر مجتبى شرح قدوري كه مشهور است ابراهيمي مذكور شده كه فان قلت روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يكبر عند كل خفض ورفع فلم ترك التكبير عند رفع الراس من الركوع
مُدّ في المحيط فبقيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الراس من الركوع من جملة
السنن وفي روضة الناطفي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح
الآثار للطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعليا وابا هريرة كانوا يكبرون
عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل
خفض ورفع قد تواتر العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا
لا ينكره منكر ولا يدفعه ورفع قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بها منصوص ايضاً
فقد ذكر في خزانة الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وان كون

كذلك

الا اذا لم یکن عند الرفع تکبیر والجواب انه لا یبعد ان یکون المراد بالتکبیر الذکر الذی فیه
تعظیم الله تعالی سواء کان فیه لفظ التکبیر او لم یکن جمعا بین الروایات والاخبار والآثار
ودر شرح منیة المصلی بعد نقل عبارت منقوله آورده که ویجوز ان یکون باعتبار الغالب والظاهر
ان هذا هو مراد الطحاوی والا فقد اتر العمل بالتکبیر عند الرفع من الرکوع منعه اظهر من
الشمس اذ لو کان بقی له اثر وما اجتمعت الامة علی ترکه فی جمیع بلاد الاسلام من جمیع المذاهب
ولما ترکوا ذکره فی کتبهم واسفارهم ذلک کالمستحیل من هذه الامة والله سبحانه الموفق
وانچه از معدن نقل کرده شده که وهذه المسئلة من قبیل ما تحلی بمسائل القنادی والواقعات
اشارت است به آنکه مصنف در خطبه کنز گفته ستبنیه بکنز الدقائق وهو ان خلا عن العویصات
والمعضلات فقد تحلی بمسائل القنادی والواقعات ودر معدن آورده که قال بعض الشارحین
اراد بالقنادی فتاوی مشایخ ما وراء النهر لان القنادی اذا ذکرت مطلقة ینصرف الیها او
بالواقعات فتاوی الصدر الشهید حسام الملة والدین وعجب آنست که صاحب معدن شرح
خطبه کنز از فتاوی وواقعات فتاوی مشایخ ما وراء النهر وفتاوی صدر الشهید حسام الدین
اراده نموده ومسئله مذکوره در مانحن فیه را از مبسوط ومحیط نقل کرده وبار گفته که هذه
المسئلة من قبیل ما تحلی بمسائل القنادی والواقعات پوشیده نماند که انچه مذکور شد که
مجرور بودن لفظ والرفع منه نیز محتمل است نظر بنفس آن عبارت است که نظر صاحب معدن
ونیز فارسی بران مقصور ست واگر در آن عبارت کنز الدقائق دیده شود که اذا اراد الشروع
فی الصلوة کبر تا انجا که قراءة الفاتحة وسورة او ثلث آیات وآمین الامام والمأموم سرا

وتکبیر بلا مد و رکع و وضع یدیه علی رکبتیه و رفع اصابعه و بسط ظهره و سوی رأسه بالفخذ
وسبح فیه ثلثا والتقی الامام بالتسمیع والموتم والمنفرد بالتحمید ثم کبر ووضع رکبتیه
ثم یدیه ثم وجهه بین کفیه لعکس التهوض وسجد بانفه وجبهته وکره باحدهما او بظهر
عمامة وابدی ضبعیه وجافا بطنه عن فخذیه ووضع اصابع رجلیه نحو القبلة وسبح فیه
ثلثا والمرأة تخفض وتلزق بطنها بفخذیها ثم رفع رأسه مکبرا وجلس وکبر وسجد مطمئنا
وکبر للنهوض بلا اعتماد وقعد والثانیة کالاولی الا انه لا یثنی ولا یتعوذ ولم یظهر شود
که احتمال مذکور اصلا جواز ندارد زیرا که مواضع تکبیر را درین عبارت بیان کرده و تکبیر رفع
راس از رکوع متعرض نشده و تخصیص اکتفا از ذکر این تکبیر بجز وارفع منه هرگز شنیده نشده
چنانکه طبع سلیم بدان حاکم جازم است و بغایت عجب است که شراح این کتاب متنبه لطف درین
عبارت نظر نکرده اند پس صاحب معدن وارفع منه را بجز خوانده ارتکاب تکلف مذکور نموده و صاحب
کنز و غیره نیز مسالک همین مسلک نموده و صاحبان بحر رایق و نهر فایق در وقوع بودن و ارفع
بحر محتاج اقامت برهان شده اند و حال آنکه مجرور بودن وارفع را مخالف عبارت
منقول کفتن انفع بود کما لا یخفی و تلخیص کلام درین مقام آنکه اگرچه بعض از مصنفین در فقه
گمان سنت تکبیر در حال رفع راس از رکوع رفته اما جمهور بخلاف آن قایلند و دلیل جمهور
قوی است و ذکر نکردن فقهای کرام از قدما و متاخرین این مسئله او یا در من محققین این روایت را
با آنکه در هر روز چندین بار این عمل یعنی رفع الراس از رکوع تکرر می یابد و علم بدان ضروریات است
نیز بر آن دلالت دارد ۱۲

جاز ان لم تكن تحته خشبة كالصلوة على العجلة المربوطة على الارض واقفة فتكون كالصلوة على البيدر
وان لم يكن تحت المحمل خشبة او كانت الدابة تثير فهي صلوة الدابة كما اذا كانت العجلة سائرة الكبير
الفرض الاعتدال والواجبات من الوتر والمنذور ولازمه بالشروع والصلوة الخارجة ومشتقة النافلة
التي يليت خال النزول كلها بمنزلة الفرض اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وطي المحمل
بمنزلة السنة الفجر وتصلي على الدابة ملاحدر كتاكد ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر
عند ابي حنيفة وقالا يجوز اللامن عذر بان يحصل له دوران الراس بالقيام او يخره من الاعذار لان القيام ركن
فلا يترك الا بعذر وله دوران الراس فيها غالب والغالب كالمحقق والقيام افضل بمنزلة ١٢ ركعة وفي القنية حال
ابو حنيفة والو يوسف عنه الامام في جمع ما وصفناه في القراءة وهذا يقتضي ان القراءة المسنونة
يستوي فيها الامام والمنفرد والناس عنه غافلون ١٢ اقول ويؤيده ما ذكره الحلبي في صلوة اهل الامام في الركوع
فكبر قائما ثم شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع الاصح انه يعتد بها اذا وصلت ايتاه قبل ان يستقيم
قائما وان قبل ملء الى معراج الدراية وتحرر اقي مذكور شده اركان شبه او اكثر بانه لو ركع حيث مقابله
ركبته شود كذا في البرجندي ١٢ مقتاح في الزاد ويسجد على كمه ان كان لم تراب او حصاة او نحوها لانه يرفع
الاذى عن نفسه وان لم تكن جاز مع الكراهة ١٢ قهستاني وتجافى في القعدة في الصلوة مقدار التشهد اي متى
قدر التحيات الى سبابته ويتورك في الصبح حتى يرفع المقتدي حين فراغ الامام فتكمل فصلوته تامة ١٢ جوهره
فيصلي بها الى السجدة الاولى من الركعة التي يقرأ فيها وهي سنة وذكر بلعي في شرح الكنز انها واجبة وكذا في الزاد
وغيره ويبني على صلوته وتجب سجود السهو بتركها سهوا ١٢ منه واما اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى
فمكروه بالاجماع الكانت تلك الاطالة بثلث آيات او ما فوقها والكانت بآية او آيتين كره تنزيها ١٢ منه
وهذا في الفرض واما في السنن والنوافل لا يكره كذا في الصغاري وهو صحيح المحيط بكراهة تطويل الركعة

من مطلع الفجر الثاني وقال في جامع المحبوبي عدم كراهة الطواف على اثنا عشر الثاني والثالث
لان امرها سهل وصار الوالي كمشي عليه في خزانة الفتاوى كما ذكره في شرح منية المصلي فكان الظاهر
عدم الكراهة اه بحر الى وشرط صحة السجود وضع القدمين مع الراس وغيره واحدة حتى لو وضع
ورفع قدميه ثم وضع عدة مرة ورفع راسه لا يتكرر تلك السجود الا ان يستقر كما في زماننا لطف اه سيد
والرفع فرض لتوقف السجدة الثانية عليه اتفاقية عليه اه جليه قاله ولا بد من ان تقصد بالقاط
التشهد مباديها التي وضعت لها من عنده كانه يحيي الله تعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويسلم
اه وليار الله تعالى كورى از اخبار اه اعالم بدر وفي كثير العباد من الحاضرين من هو عليه وليس الواجب مسلم يقول
اللهم اغفر لي ولوالدي والذي امن بيتك ونبيك بعد يقول اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات
او لا يجوز ان يستقبل بالوجه الكاوس اه خزانة وتبتي ان يتحول الى يمين القبلة فان لليمين فضلا
على اليسار وتيمن القبلة ما يكون بحذاء اليسار المستقبل وشمال القبلة ما يكون بحذاء يمين المستقبل
حاضيخان فاذا اتمت صلوة الامام فهو مخير ان شاء انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان
شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى وكلاهما جائز لقول ابن مسعود لا يجعل احدكم
للشيطان شيئا من صلوته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه بقد رايت رسول الله صلى
كثيرا ينصرف عن يساره وان شاء ذهب الى حوائجه لانه لم يبق عليه شيء وان شاء استقبل
الناس بوجهه لان ابيا صلى روى عنه انه كان اذا صلى اقبل بوجهه على القوم رضي اه سراجية وفي الحاوي
ويكره ان يرفع بصره الى السماء قصيرا وكره سدل وسطه لان صنع اهل الكتاب وفي الاحكام ويكره
بسته عابدون مدرة اه سيد العباد وكره تغميض عينيه لانه تشبه باليهود ولانه خلاف عن الصحابة

فصل الحيض في اللغة مصدر حاضت المرأة وفي الشرع دم هو على
احد الالوان الستة في الحمرة والسواد والصفرة والخضرة والتربة
والكدرة وعند الشافعي رحمه الله هو الدم العبيط الاسود يخرج
مرة بحرقة ويقبضها قوة ويرتبط تسع سنين مصاعدا على الاصح ويختلف
في بعضه ست وسبع وثمان وقدره ابو علي الدقاق باثنتي عشرة
سنة وقولنا رحم احتراز عن دم الاستحاضة فانه من العرق لا من الرحم
وقولنا ايأس قال المصنف وكما قيد بعدم الولادة ايضا
احتراز من النفاس والظاهر ان التقييد لعدم الولادة يغني عنه كما اختاره
البعض واختلفوا في حد الايأس فقال نفر هو مقدار عمري وكان عمره حينئذ
ثلاثة وستين وقدره بعض بستين وبعض بخمس واربعين وبعض بخمسين
وقال قاضيخان عليه الفتوى وفي الخلاصة هو المختار وايده بانه ذهب اكثر المتاخرين
وبعض بخمسين وغير الفتوى في زماننا على ما في الكفاية عوائد الشهور
وهو قول عائشة رضي الله عنها وسفيان الثوري وابن المبارك

ومحمد بن مقاتل رحمهم الله فی ازرات بعدها لایکون حیضا من ظاهر المذهب
قال المصنف المختار ان الدم القوی کالاسود والاحمر اتیانی بعده حیض ویبطل
به الاعتداد بالاشهر قبل اتمام لا بعده وفی المضمرات الصحیح انه اذا حکم بانها
فعاد الدم لا تغیر من ذوات الحیض وفی التبیین فی قضاء القاضی بالایاس
لیس بشیء بل للحکم به وهو الاظهر واقل مدة الحیض ثلثة ایام ولیالیها لقوله
فی قول عائشة رضی الله عنهم وروی الحسن عن ابی حنیفة رحمه الله ثلثة ایام بلیالیها
من لیلتین فی المضمرات وعن هذا قال ابو حنیفة رحمه الله انها اذا رات الدم فی اول الیوم
الدم ثم انقطع فرات فی الیوم الثانی ساعة ثم فی الیوم الثالث ساعة ثم انقطع
ما لم تر فی هذا کله حیض وعند ابی یوسف رحمه الله یومان واکثر الیوم الثالث
وهذا المذکور فی النوادر ومحمد رحمه الله عند الثانی رحمه الله یوم ولیلة وعند
مالک رحمه الله ساعة ثم قیل ان هذه الایام معتبرة بالساعات حتی لو رات
الدم وقد طلع نصف قرص الشمس وانقطع فی الرابع وقد طلع دون نصفه
لایکون حیضا وکذا المعتادة بخمسة اذا رات وقد طلع نصفه ثم انقطع فی الحادی عشر

وقد طلع اكثره تغسل وتقضي صلوة خمسة ايام لانها مستحاضة فيها وقال الشيخ
الحافظ ان هذا في اقل الحيض واقل الطهر دون غيرهما واذا كان اكثر
المرأة بالطهر في الحادي عشر اعتدها بالعشرة وفي العاشر بتسعة وهكذا في الطهر
وما كان يتعرض للساعات والفتوى على هذا تيسيرا كذا في الكفاية واكثر عشرة
الى عشرة ايام وبياضها وعند الشافعي رحمة الله خمسة عشر اقل الطهر خمسة عشر يوما
وليلة [illegible] الا عند نصب العادة لانقضاء العدة حالة استمرار الدم
فقدره اكثر وقد اختلفوا فيه ففي الكافي ان عامة العلماء على انها تدع عشرة
من اول الاستمرار وتصلي عشرين لكن بلغت مستحاضة والتقدير عندهم بعشرين
وقدره محمد بن ابراهيم الميداني بستة اشهر الا ساعة قال الصحيح هو الاول وينقضي
عدتها مبتدأة بتسعة عشر شهرا الا ثلث ساعات وفي رسالة الامام السرخسي رحمه الله
انها تنقضي بتسعة عشر شهرا وعشرة ايام الا اربع ساعات وقدره بعض بار بعة
اشهر الا ساعة والعالم الشهيد وابو سهيل الغزالي اشهرين في الكفاية قال الامام
برهان الدين الفتوى على هذا تيسيرا ومحمد بن مقاتل الرازي وابو علي الدقاق بسبعة

وخمسين ثمانين قال صدر القضاة هو اقرب الاقاويل الى الصواب وابو عبد الله الزعفراني
تسعة وعشرين يوما وقال ابو عصمة ان ترقبل الاستمرار طهر فطهرا وحيضها بعده
على عادات قبله وان لم ترطهرا قبله فلا تنقضي عدتها ابدا فهو لا يقدر لاكثر الطهر
قال لان التقدير بالتوقيف لا بالرأي كذا في المحيط وساق الامام السرخسي رحمه الله
والدم المتخلل بين الدمين مطلقا في مدة على رواية محمد عن ابي حنيفة رحمه الله وما
من لون فيها اي في مدة الحيض سوى البياض من الالوان الستة المذكورة
حيض فعلى هذه الرواية ينبغي ان يكون الدم محيطا بطرفي الطهر في عشرة
او اقل حتى لا يكون الطهر فاصلا بين الدمين والا كان فاصلا بينهما فلا يكون
بداية الحيض ولا ختمه بالطهر صورتها مبتدأة رأت يوما دما وثمانية طهرا
ثم يوما دما فالعشرة كلها حيض لاحاطة الدم بطرفي الطهر فيها كذا في المبسوط
وغيره وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الطهر الذي ثلثة ايام فصاعدا يفصل
مطلقا وروي ابن المبارك عنه رحمه الله انه اشترط لعدم فصلها تلك الاحاطة
وكون الدمين معا نصاب الحيض وان كانا اقل منه يكون الطهر فاصلا وهو قول

زفر رحمه الله فلو رات يوما وما ثم ثلثة طهر ثم يومين ودما كان الطهر غير فاصل لكون
الدمين نصابا وورات بعد هذا الطهر يوما ودما كان فاصلا لكونهما اقل من نصاب
وعند ابي يوسف رح وهو آخر اقوال ابي حنيفة ان الطهر المتخلل الاقل من خمسة عشر يوما يفصل
مطلقا فلو رات يوما ودما واربعة عشر طهرا ثم يوما ودما كان العشر حيضا وعلى هذا القول
جاز بداية الحيض وختمه بالطهر قال المصنف وكان الفتوى على هذا لتيسير للمفتي والمستفتي
في ازاد والصحيح ان الفتوى فيه وهو الذي يشير اليه عبارة محمد رح في طرح تلك الاحاطة
وكونهما نصابا ان يكون الطهر اقل اوساويا للدمين سواء كانا حقيقيين او غير هما على قول
ابي زيد الكبير واما على قول ابي سهيل الغزال فينبغي ان يكونا حقيقيين فلو رات يومين
دما وثلثة طهرا ويوما دما كان الطهر غير فاصل على قول هما ثم لو كان بعد هذا الدم طهر اكثر من
ايام وبعده دم آخر يوما كان فاصلا على قول ابي زيد لانه اقل من الدمين بطرفيه على اعتبار
الطهر الاول دما وذكر ان كثيرا من المتقدمين والمتاخرين اختاروا قول محمد في الكفاية
وساير الامام السرخسي ان الاصح قول محمد وعليه الفتوى وهذا بيان الطهر المتخلل في الحيض واما
الطهر المتخلل في اربعين يوما من النفاس ففي الخلاصة انه لو كان اقل من خمسة عشر يوما

لا يكون فاصل الاجماع وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا كذلك عند ابي حنيفة وعليه
الفتوى وكذا في المضمرات ايضا ويمنع الحيض الصلوة وجوبا واداء ويمنع صوم الفرض
فقط وكذا يقضي صوم ايام الصلوة ويمنع ايضا دخول المسجد لقصد الصلوة و
حدوثا وهو بطريق العبور وغير خلاف الشافعي رحمه الله في هذا ان كان خارج المسجد
الزاوية فليس له ان يستمتع بما تحت الازار من الرجل والمرأة مباشرة بالمباشرة والتفخيذ واما مسته فوارائه ما بين السرة
والركبة وعن محمد انه يتقي شعار الدم اي موضع الفرج لقول عائشة رضي الله عنها يجتنب شعار الدم
وله سوى ذلك وقال الشافعي المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر
على ثلثة اوجه احدها انه حرام وهو مذهب ابي حنيفة ومالك واكثر العلماء رحمهم الله وثانيها انه مكروه
تنزيها وهذا اقوى من حيث الدليل وهو المختار لقول عائشة رحمة الله انه يجتنب شعار الدم وما
سوى ذلك وثالثها ان المباشرة ان تيقن ان يجتنب عن الفرج جاز والا فلا وان تقرأ
الحائض قاصدة لها مطلقا عند الكرخي وهو اختيار صاحب الكافي والهداية والمعالجة تعلم كلمة
كلمة وعند العلواني تحل ما دون الآية في الخلاصة هو الصحيح وقال الامام السرخسي هو الاصح وقال
الخفي لا باس عليها ان تقرأ الحائض آية ونوقرة على قصد التبرك بسم الله الرحمن الرحيم او الشكر

الحمد لله رب العالمين لا بأس به ولا يكره التهجي بالقرآن وقراءة القنوت على ما في الخلاصة
والمحيط وعن بعض المشايخ انما يكره لقراءة التوراة والانجيل لكنه ضعيف فلا يجوز قراءتهما
في الخلاصة لو كانت الآية قصيرة نحو ثم نظر ولم يلتئم تحرم وقيل لا بأس بقراءة الجنب على طريق
الدعاء والتحية وآية فيها معنى الدعاء وعن ابي حنيفة ان الجنب لو مضغ اوغسل يده قرأ القرآن
اوسه فلا بأس به وبه افتى نجم الدين البخاري يجب من الجنابة ويستوي فيه الذكر والمؤنث
والواحد والجمع مقلل الزمخشري لانه اسم جمع وعن ابي حنيفة انه جمع الجنب بالضم ايضا كما
يقال في جمع اجناب جنوب يقول منه اجنب الرجل وجنب بالضم ايضا كما في
المغرب فانه يجوز له القراءة مع قصدها وليس عليه الا الوضوء على الصحيح
عنه لا متصل به كما في المنتزع في الهداية هو الصحيح وفي المحيط وشرح الطحاوي
انه يجوز المس بالغلاف الذي عليه في اصح القولين وهو المذكور في الكافي وقيل المراد
مس المكتوب بالبياض وفي الخلاصة كره للمحدث مس المصحف وكتب الفقه والحديث والتفسير
عندهما وعند ابي حنيفة لا يكره وهو الاصح وبه اخذ عامة المشايخ للضرورة وكره مس هوامش
بالكم ايضا وفي الكافي لا يكره للمحدث مس بالكم عند الجمهور كذا في المحيط ولعل ذلك لكثرتها

وعدم قدرتها على تحصيل الطهارة ولا يمس هو ولا وضيها ما نقش فيه سورة او آية تامة
بقرة وتخصيص السورة بجري الوقف بقشتها وحل وعلى من القطع
اي وقت مضى الاكثر او بعد على ان للام لوقت او بمعنى بعد كما قوله تعالى اقم الصلوة
لدلوك الشمس وقوله عليه السلام صوموا لرؤيته على ما قالوا او مدة تسعة اشهر
مضى وقت يسع الغسل والتحريمة لما تقرر ان زمان الغسل من الطهر في حق ذوات العشرة
من الحيض فيها وفيما دونها والمتجزي الغسل يستحب وعند زفر ان في جميعها وحينئذ
التشديد من كان عادتها اولف القطع وفيما قبل اي من اكثر الحيض او النفاس
والقطع هنا حقيقي اي قام عليها وقت من اوقات الصلوة بحيث يسع ذلك
الوقت بعد القطع غسل وتحريمة او كانت المرأة تعرفه على ما ذكره الامام الزرخسي رحمه الله
في رسالة والتحريمة هي الله عند ابي حنيفة رحمه الله واكبر عند ابي يوسف رحمه الله في المعتبر ان الفتوى
على قول ابي حنيفة رحمه الله واعلم ان المفهوم من الهداية والكفاية ان اذا انقطع دون عادتها
لا يحل وطيها ما لم تغتسل عادتها وان اغتسلت او مضى عليها الوقت المذكور وذكر ثم الائمة
انه لو اقبل زوجها لا يأثم وفي الكافي والمحيط انه كره قربانها وتزوجها بروج آخر حتى يأتيها

عادتها وفي رسالة الامام السرخسي والخلاصة انها يجتنبها ذبها احتياطا ولا تتزوج ولو تزوج
احتياطا فان تزوج ان لم يعاودها الدم فيها جاز وان عاودها ان كان في العشرة
ولم يبرء عليها فسد النكاح ولو كانت هذه الحيضة ثالثة من العادة انقطعت الرجعة
احتياطا كذا في الخلاصة وما سبق من التقييد بان يكون الدم في العشرة ولم يبرء عليها محل
بحث فتامل وفي الكفاية اذا قال الفقيه ابو جعفر اذا انقطع على عادتها توخوا الغسل الى
آخر الوقت بطريق الاستحباب فان انقطع دونها توانوه بطريق الاحتياط المراد انهم يوقتون المستحب
على ما نص محمد في اخر الكتاب وتنفس في اللغة الولادة وقد نفست المراة بالكسر وتفاس ايضا
على ما لم يسم فاعله والولد منفوس وهي نفساء وهن نفاس وليست فعلاء يجمع فعال وعشراء ذكره
الجوهري وذكر المطرزي في تهذيب الاسماء ان نفست بضم النون وفتحها في الحيض ونفست بالفتح
في الاول والضم في الثاني وفي الشرع دم من الاسفل عقب خروج ولده ولو من السرة سواء
خرج كله او اكثره وفي المحيط محترزه شرط خروج الراس ونصف البدن او خروج رجلين واكثر من نصف
وفيه ايضا ان خروج تمام الولد شرط وان قوله ما قدامي اقل النفاس في المحيط هو الظاهر الرواية
عن اصحابنا وعن ابي حنيفة رحمه الله وعشرون يوما وعن ابي يوسف رحمه الله عشرة ايام قال شيخ الاسلام

ان ما الخلاف انما هو عنده وجوب اعتبار اقل النفاس فيما اذا قال لها ان ولدت
فانت طالق ثم قالت بعد ذلك انقضت عدتي اي مقدار تصير لاقل النفاس مع تلثيث
حيض فعنده يما ذكر وعند محمد يسأله واما في حق الصلوة والصوم فاقله ما يوجد في المحيط
ايضا انها لو ولدت ولم تر شيئا من الدم فهي نفساء عند محمد فعليها الغسل فهو الاصح
الى الحسن ابي يوسف ثم رجع وقال انها طاهر فلا غسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول
ابي حنيفة وعليه الفتوى الصدر الشهيد رحمه الله عندنا يعني عنده وعندهما في ستون
والخلاف مبني على اكثر الحيض للاجماع على ان اكثر النفاس اربعون اما اكثر الحيض ذكره
شيخ الاسلام وهو اي النفاس مصدر نفست اي المذين ولد من بطني بيبها اقل من ستة
اشهر والواحد توام على وزن فوعل والموث توامة قال الخليل اصله دوام ذكره الجوهري
التوام للاولى فلو ولدت الثاني في خلال النفاس اتمت نفاسها بما زاد بعد الثاني على عشر
ظاهر محيط وزفرفانه من الاخير عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله يجب النفاس للاخير ايضا اذا
كان بينهما اربعون لتحقق الولادتين وانقضاء العدة من التوام الاخير جميعا لعود نفاسها
ان بعض اهل اللغة والمحدثين المضاف اليهن اسم للكل وعندهما انه اذا قال لامرأته الحامل

ان كان مملوكا غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فثنتين فولدت غلاما
وجارية من ذلك البطن لا يقع طلاق كذا في الكفاية وبسقط بكسر الفاء والضم والفتح
لغتان فيه ما بعض خلقه كالاصبع والشعر والظفر مثلا وعند شافعي رحمه
يصير الكل راجعا الى الرجل قط فاذا ذاب فعلقة وان لم يذب فولد فتصير به المراجعة
نفاسا وان لم يتبين بعض خلقه فلا نفاس لها بل ان كان قبل الدم المرئي طهرا ام يجعل
حيضا والاستحاضة وتصير به ان ادعى المولى ذلك السقط واصل الامة
امو ة بالتحريك لجمعها على اما وهو افعل كاينق وفعلة بالتسكين لا يجمع على افعل يقع به
بالولد كالطلاق والعتاق وغيرهما فان قال ان ولدت فانت طالق يقع الطلاق بهذا السقط
يقتضي بعد به اي بالسقط والظرف مشارع فيه اي يم بشيء من اقل الحيض وهو ثلثة ايام
بمعنى من او لابتداء على حذف المضاف اي دم اقل الحيض او على حيض مبتدأ اي الحيض التي
بلغت واستمر بها الدم اي زمان حيضها او حيضها وهو عشرة ايام وليالها من كل
شهر وطهرها عشرون او زائدا اي المبتدأة التي ولدت واستمر بها الدم
وجوز بعضهم ليلها وفيه حذف المضاف اما الى الجزء او المبتدأ كما مر والجملة عشرة ايام كهو عشرة

او زاد على العادة المعروف للمرأة فيها اي في الحيض والنفاس والعادة كحصلا
بالمرة او احد عند ابي يوسف مطلقا وعندهما لا يستبرأ بالمرة ونحوها بالمرتين
في الخلاصة ان الفتوى على قول ابي يوسف رح وزاد اي زاد عليها اي اكثر الحيض والنفاس
وطار اي دم رأته امرأة حين وان بلغ نصاب الحيض خلافا للشافعي رح
جر مازيد معطوف والحامل والحائض الجبلي فالاول لكون الوصف للاناث والثاني المذكور
والثاني بالنظر الى الاصطلاح المشهور واذا حملت شيئا على ظهرها او راسها فهي حاملة للاثير
الجزري شيئا او صوفا فرضا او نفلا وهذا صوما كذلك والواجب والمراد بين الاستحاضة
اراد ان يبين حكم المستحاضة ونحوها في الطهارة فقال من غير تخلل حيض عليه وفي فرض
الدم المتتالي من فرج او من فرج ومن الفتحات ريح ونحوه وهذا اجماعي
شرط اعتبار العذر بقاء واما شرط اعتباره حدوثا فهو استيعاب ذلك الحدث وقت صلوة
كامل اعتبار الطرف البترت بطرف السقوط كذا في المغني والكفاية بنحو فاضا غير متوضئ
على صلوة فرض لا الكل صلوة كما هو مذهب مالك رح ولا لكل فرض كما هو عند الشافعي رح
ويصلي اي بذلك التوضي به اي في ذلك الوقت ما شاء من الصلوة فرضا او قضاء

واحدا او اكثر خلافا للشافعي ومالك في واحد وقتا واحدا فخالف

اي وقت الغرض فالام للعهد والاسناد مجازي

اي دخول الوقت

قبل لا ينقض بعد وعند زفر ينقض بالدخول فقط وعند ابي يوسف وان في

بكل منهما واذا كررهذين المثالين لان الخلاف انما يظهر فيهما فالاول ناقض

لدمن والثاني غير ناقض خلافا له وابي يوسف وان في منفصل عند الكسوف

يقال كسفت الشمس وكسفت كسوفا وكسفها الله كسفا بتعدي ولا يتعدي و

العامة تقول الكسف الشمس وكسفت حال الرجل ويقال ايضا كسفت القمر الان الاجود

فيخسف وكره الجوهري وقيل الخسوف ذهاب واثره والكسوف ذهاب ضوءه دون

واثره يصلي امام جمعة بالناس ركعتين بلا اذان واقامة وبركوع واحد في

كل ركعة وقال الشافعي في كل ركوعان ممتدان كالقيام وبينهما قيام كذلك وقدمين في ركعة

وعن جابر رضي الله عنه ان عليه السلام صلى في الكسوف غير كعتين بست ركوعات وست سجدات وعن علي رضي الله عنه

ثمان ركوعات واربع سجدات ولم يوجد اجماعا على الكافي ان صلوة الكسوف سنة

لمواظبة النبي عليه السلام وقيل واجبة مخففة عنده وجاهر اعندابي يوسف وقول محمد مضطرب
مقبول فرادى فيهما بيان الافضل في المبسوط ان قرأته عليه كانت في الركعة الاولى
قدر قراءة سورة البقرة وفي الثانية قراءة ال عمران في الكافي والهداية وان يخفف لان
السنة استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء ويصلي الامام ويؤمن القوم والامام يدعوا
ما جاز اوقائما مستقبل القبلة او الناس قال الامام الحلواني هذا احسن وان اتكاء
على عصا فهو حسن ايضا كذا في الكافية حتى تجلى الشمس وان صلى مع امام الجمعة
صلوة الخسوف
اي الناس فرادى ركعتين او اربعا كذا في الكافي وقوله صلوة الخسوف صفة مصدر
محذوف اي صلوا صلوة كصلوة الخسوف والتشبيه في مجرد التقرب وقال الشافعي يصلي الامام
بالناس عند الخسوف ركعتين في المسجد في كل ركعة ركوعان وليس في الخسوف خطبة وقال الشافعي يخطب
الاستسقاء
صلوة
خطبتين بعد السلام كما في العيدين والاستسقاء سن له دعاء واستغفار مستقبلا
قال ابو يوسف يشير برفع يديه في ادعاء وان اشار باصبعه كذا في الكافية
وان صلوا فرادى جاز اي ليس فيه صلوة مسنونة بجماعة في الكافي قال محمد يصلي
ركعتين بجماعة وتكبيرات وجهر بالقراءة وخطبة كصلوة العيد وذكر ابو يوسف

مع الصحيحة في المبسوط والمحيط ومع محمد في الهداية والتحفة وشرح الطحاوي
والمحيط انه ليس فيها تكبيرات التحريمة وانما هو قول الشافعي فعلها ثم قال
ثم صلى ركعتين كصلوة العيد لم يكن على ظاهره وفي الهداية ان خطبتي خطبة
العيد عند محمد رح وخطبة واحدة عند ابي يوسف رح اذ الصلوة الدعاء لا تقطع بالخطبة
وقال الزهري ومالك رح خطب لها قبل الصلوة ولا خطبة لها عند ابي حنيفة
لانها تتبع الجماعة ولا يجب الامام ولا القوم ذهابا عنده ويقلب الامام
عند محمد والقوم ايضا عند مالك رح اذا مضى صدر الخطبة ولا يخرج في الاستسقاء
الا اذا الغرض هو الدعاء وما دعاء الكافرين الا في ضلال وقال مالك رح ان خرجوا
لم يمنعوا وقال الشافعي لا يختلطون بالمسلمين وقال محمد رح احب الي ان يخرج
الناس ثلثة ايام وفي المبسوط والمحيط انهم يخرجون ثلثة ايام متوالية
ولم ينقل اكثر من ذلك وهكذا في الكفاية وقال الامام الحلواني في الاستسقاء
يخرجون شاة في خلق او غسيل مرقع خاشعين خاضعين ناكسي رؤسهم
وفي خلاصة الفتاوى يستحب ان يصوموا ثلثة ايام اولا ويتوبوا ثم يخرجوا بالصبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

معنی التسمیه بالفارسیه علی التحقیق بنام خدایی که هستا نگارنده کیهان خدای
که روزی دهنده است مرمومن و کافر را و بخشنده است مرمومنان را
استماع است از استاد طالب الله مشواه که کتابی است در لغت جواهر الحبور
صغرا که انرا تردیج الخروج نام کرده است در ان معنی تسمیه هم بدین
وجه تحقیق کرده نوشته است و بیان ذلک انهم اتفقوا علی ان فی التسمیه
مضمرا لان قوله بسم الله مرکب من حرف الالصاق والملصق به فلابد من
ملصق وهو الشیء الملائم ای الملصق بالتسمیه واختلفوا فی محل الاضمار
قال بعضهم تقدیره ابتدء بسم الله وقال المحققون یضمر موخرا لتفید

بسم الله ابتداء لان المقصود اذا قدم على الفعل يفيد الحصر اختصاص
الاستعانة بالله قوله اياك نعبد واياك نستعين فحصل معنى قوله بسم الله
يعنى خداى بى همتا اغاز ميكنم الرحمن الرحيم همان اسمان مشتقان من
الرحمة اما ان الاول خاص اللفظ اى لا يطلق على غير الله تعالى وعام المعنى
اى رحمته وسعت كل شئ فيفسر بمعنى نعمته ودنيوية وفيه عموم المعنى
بخلاف الثانى اذ الرحمة فى العفو مختصة بالمؤمنين والرزق من اجل
رحمة فى الدنيا للجميع الحيوانات ولا خفاء ان للانسان اخص الحيوانات
ففسر بقوله الرحمن خداى كه روزى دهنده مر مومنان را وكافران را
والرحيم عام اللفظ اى يطلق على غيره ايضا وخاص المعنى اى رحمته لا يكون
الا للمؤمنين خاصة قال الله تعالى وكان بالمؤمنين رحيما والعفو من خلال
الرحمة ومعناه بخشودن ففسر بقوله الرحيم بخشاينده مومنان را اگر فرا
فهذا التقرير حصل التقرير فيما الحمد لله رب العالمين افتتح كتابه بتحميد
بالتسمية بحمد سبحانه لعموم ادلة الحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه الى تا

هذا الكتاب اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء
تعلق بالفضائل جمع الفضيلة وهي المزية والفواضل جمع فاضلة وهي
النعمة والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان شكرا
باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا او خدمة بالاركان فبين الحمد
والشكر عموم وخصوص من وجه ومتعلق الحمد النعمة وغيرها ومورد الشكر اللسان
وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار
المورد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق تصادق ما في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتفارق ما في صدق الحمد فقط على الموصوف بالعلم
والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان
والاسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد
للخالق والرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص الحمد بوصف دون وصف اخر
فعلى هذا يكون اللام في الحمد للاستغراق والمعنى جميع المحامد راجعة الى الله رب
العالمين والعالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى وانما قال العالمين نظرا الى

لوامع

والسلام ٣

فيعاقب والابتلاء يتعلق بالمشروع وغير المشروع فعلا وتركا
المراد من المشروع ههنا ما هو المطلوب وجوده شرعا ومن غير المشروع
ما هو غير المطلوب وجوده شرعا فلا بد من بيان انواع المشروعات
اي عددها وتسميتها وغير المشروعات اي ماهيته وكميته اي تبين حكم كل
نوع بعد ما تبين ماهيته وبيان معانيها اي ماهيتها واحكامها او ضبطها
ليسهل على الطالب اي طالب الحق درکها اي معرفتها وضبطها اي
حفظها وجمعها في قلبه حتى يقول وبالله التوفيق المشروع اربعة انواع فرض
وواجب وسنة ومستحب الآداب والنوافل كلها داخلة في هذا القسم
وقيل المباح اي بقولها المباح وانما لم يجعل خامسا بل اورده الى الان
لان الاصل ان فعل النبي صلعم مرة يفيد الاباحة فبالنظر الى مباشرته صاحب
الشرع يفهم فيه المشروعية وبالنظر الى فوات الغرض من الابتلا فيه
يفهم عدمها فصار في هذا بمنزلة القياس وذكر في اصول الشرع كذا فعل المباح
ولئن قالوا اما ذكرتم من مبنى فوات الغرض تقتضي افراد المستحب ايضا لانهم

العقاب والعتاب قلنا ليس كذلك لان المستحب في تركه فتح الى احد الامرين
وهما الحمق والكسل والتارك لو نبه واطلع على حرمانه لا منع عن ترك
اشد الامتناع فهو من جزيل ثوابه لا يد اما فهو لا يخلوا من نوع عداد
بخلاف المباح وغير المشروعات لوعان محرم ومكروه وعلى هما
اي تبعهما المفسد للعمل المشروع فيه اي ذلك العمل ووجه افراد المفسد
للعمل المشروع فيه بفهم من بيان حكمه حيث قيل وحكم العقاب بالفعل عمدا
وعدمه سهوا فالاول يكفي عدم مشروعيته والثاني لا يكفيه فافترقا
للتفرقة فالكل شمانية انواع اما الفرض فما ثبت بدليل قطعي لا
شبهة فيه وذلك النص الخاص والعام غير المخصوص والسنة المتواترة و
اجماع الامة وحكم وحكم الشيخ هو الاثر الذي ثابت به الثواب بالفعل
اي بعد فعل فان من صلى رياء فلا اجر له بل له عليه وزر وقيل لا اجر له ولا
وزر وهو المختار لكن يكون مكروها والعقاب بالترك بلا عذر لان تركه بعذر كالقيام لو ترك
المريض ونحوه لا يوجب العقاب حتى قيل ان المريض لو خاف من القيام

بالصلوة قائما او مستقبل القبلة له ان يصلي قاعدا او ينحرف عن القبلة
والكفر بالانكار في المتفق عليه اي في الفرض المتفق كالصلوة الخمسة
والزكوة والصوم والحج ومطلق المسح على راس في الوضوء بلا بيان تقدير
لان الفرض المختلف فيه لا يوجب انكاره الكفر كالترتيب في الوضوء وغيره
كالتكرار والتقدير في مسح الراس والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة
وهو النص العام والمخصوص والمأول وخبر الواحد والقياس وحكمه لزوم العمل
عملا لا اعتقادا اي لو فعله يثاب ولو ترك بلا عذر يعاقب دون
الفرض حتى لا يكفر جاحده اي منكره لان احدا لا يقول بانكار الجهد
قال تقدم وجوب الوتر وامثاله والسنة وهي في اللغة الطريقة
المسلوكة في الدين وفي الشرع ما واظب اي ما دام عليه النبي عليه السلام
مرة او مرتين حتى يواظب عليه وتركها ثلث مرات لا يكون سنة
بل مستحبا وحكمها الثواب بالفعل دون عقاب الواجب والعتاب
اي الملامة في الدنيا وحرمان الشفاعة في العقبى مع خوف الاثم في الآخرة

قال النبي صلعم من ترك سنتي لم ينل شفاعتي بالترك في الهدى المراد بين
الهدى السنة المؤكدة وهو ما روى فيه القول والفعل وقيل ما يتعلق
الوعد والوعيد واحترز بقوله في الهدى عن السنن الزوائد فإنه لا
مثل سير النبي صلعم في قيامه وقعوده ولباسه ونظائر الهدى كالاذان
والاقامة والجماعة والعيدين وصلوة الجنازة والختان لجنس الذكور
والسواك نوه كر في المحيط قال محمد رح ان قوما تركوا الختان ينبغي للامام
ان يقاتلهم معهم وجاءت الروايات بتوكيد سائر النظائر التي مهنا
ما ذكر في الهداية انه قوم الجماعة سنة مؤكدة من سنن الهدى بحيث
عليها الا منافق وذكر محمد رح ان اهل بلدة اذا اجتمعوا على ترك الجماعة
ولا يقاتلهم والمستحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة اخرى كذا حبه المشلف اي الصحابة والتابعون
واصحاب المذاهب الاربعة والصالحون وحكم الثواب بالفعل
اي دون ثواب السنة وعدم العقاب بالترك اي الملامة بالترك

عمدا او نسيانا لعذر او غير عذر والمباح ما يخير العبد فيه بين
الاتيان والترك كلي الراس للرجال من غير ترجيح احدهما وحكمه
عدم الثواب والعقاب فعلا وتركا والمحرم ما ثبت النهي فيه
بلا عارض اي بلا عارض دليل الاباحة وانما قال بلا عارض لان النهي
لو كان سببا بان يكون المنهي عنه ما ورد عليه النهي فيكون عنه قبيحا فلا
مشروعا اصلا كالزنا وشرب الخمر والكذب ونهي ان يكون المنهي
غير ما اضيف اليه فيكون هو احسانا بنفسه وقبيحا لغيره فيكون المباشر
مرتكبا للحرام وغير بنفسه كنهي في صوم النذور والصوم في الاوقات
المكروهة والصلوة في الارض المغصوبة وحكمه الثواب بالترك
لله تعالى عز وجل والعقاب بالفعل والكفر بالاستحلال في
المتفق عليه اي في جميع الاقوال كالسماع مع اسباب الحرمة والكراهة
مشتق من الكراهة التي هي ضد المحبة والرضا ويكون بين الحلال والحرام
وقال بعضهم ما يكون تركه اولى من التحصيل وقال بعضهم اولى ان

الفصل

لا يفعل اصلا ما ثبت النهي فيه مع المعارض اي عارض دليل
الاباحة كما في حكم السباع وهو قوله عليه الصلوة والسلام ان الله
حرم عليكم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فشبه
بهذا الجاسة سور سباع البهايم لخلوه عنه بخلاف الهرة وسباع الطير
يعني سؤرها مكروه وهي ضرورة الطواف لقوله عليه الصلوة والسلام الهرة
ليست بنجسة انما هي من الطوافين والطوافات عليكم فاوجب كراهة
سؤرها لكمال الشبهة ليست معارضة دليل الاباحة وحكمه التحرز
بالترك المعروف وخوف العقاب بالفعل وعدم الكفر بالانكار
المفسد وهو الناقض للعمل المشروع فيه اي في ذلك كالتكلم
بكلام الناس في الصلوة فانه مفسد للصلوة وحكمه العقاب بالفعل
عمدا اي قصدا وعدم سقوطه بالنسيان في عدمه راجع الى العقاب والسهو
ما تنبه بادنى تنبيه ثم اعلم ان الصلوة جامعة للادلة الاربعة الاول
اي الفرض والواجب والسنة والمستحب شرعا نصب على التمييز

وقد ترجح الاربعة الاولى اي المبيح والمكروه والمفسد
فيها اي في الصلوة طبعا نصب العبر فلا بد من تفصيل كل نوع
وتعدادها بطريق الانحصار والاختصار اي عدد واحد منحصار الى
الى تكميلها مرتبا على ثمانية ابواب تيسيرا للمؤمنين الكتاب
الاول في الفرائض وهي خمسة عشر بعضها خارجة اي
خارج الصلوة وبعضها داخلية اي داخل الصلوة اما الخارجية فمعاينة
الوقت اعلم معرفة كل وقت صلوة فرض وكذلك اتيان كل صلوة في
ذلك الوقت فرض قطعي ويسمى هذا اداء وثواب به وجوازها قبل
الوقت لا يكون اداء ولا يسقط عن ذمته بل يلزمه اعادته اذا وصل الوقت
وكذلك بعد مضي الوقت يسقط عن ذمته ولا يكون اداء بل يسمى قضاء اثم
بتاخيره بهذا التاخير شد الاثم نواهم ما في اقسام معرفة الوقت ومعرفة
في الزوال وقد شرحنا في شرح المقدمة الفارسية فيطلب ثمة وينبغي
ان يعلم ان الوتر فرض عملا حتى لا يكفر جاحد الاان وقته وقت العشاء

لكن يشترط تقديم العشاء عند ابي حنيفة رضي الله عنه حتى لو صلى الوتر
عند التذكير قبل العشاء لا يجوز ويلزمه الاعادة بعد العشاء للترتيب
وعندهما اول وقت الوتر اذا صلى العشاء فعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يصح
الوتر على العشاء للترتيب وعندهما بعد دخول الوقت حتى لو صلى العشاء
على غير الوضوء لا يعيد الوتر لسقوط الترتيب عنده وعندهما يعيد لان
وقت الوتر بعد العشاء عندهما وَطَهَارَةُ الْبَدَنِ اي طهارة عن النجاسة
الحقيقية مغلظة كانت او مخففة كبول ما يؤكل لحمه والحكمية حدثا كان او جنابة
حيضا كان او نفاسا الحدث الوضوء وفي الثلثة الاخيرة الغسل بالطهور
لا غيره في نوع الحقيقي التطهير بازالة الماء ولو كان مستعملا او بازالة كل
ما هو ظاهر فالمعتبر في المرئية منها ازالة عينها الا ما لشق ذلك عفو وفي
غير المرئية منها يعتبر غلبة الظن او تثليث الماء بشرط ان يعصر كل مرة
وفيما لا يمكن عصره فالشرط فيه التجفيف الى ما لا يتقاطر ثلث مرات الا اذا
كان معدنيا او خزفا فربما حيث تطهر ذلك بدون التجفيف والتوبة

اي طهارة ثوب المصلي والمكان اي الطهارة مكان المصلي من النجاسة
تقام قدم المصلي وموضع سجوده اما الاول فلا نزاع وانما موضع سجوده
عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يمنع الجواز اما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
لو حصل سجوده على مكان نجس لا يمنع وهذا بناء على اختلاف الكعبين السجود
بالانف والانف لا يوخذ عنه النجاسة قدر الدانق فلا يشترط طهارة مكانه
وعندهما يشترط طهارة مكان اليدين عندنا خلافا لزفر والشافعي رحمهما الله
واما طهارة مكان ركبتيه فشرط في ظاهر الرواية الاصول وقالا الطحاوي
رحمه الله تعالى ليس بشرط هذا في الارض واما في البساط فقد قيل كذلك
وبه اخذ الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى وهو المختار وعليه الفتوى وقيل لو كبر
البساط بحيث لو اقام عليه فتحرك طرفه التي بحاذته عليه لا يتحرك طرفه
النجس جاز والا فلا وهو الفاصل بين الصغير والكبير وفي الحواشي قوله
والمكان اي ارضا كان لو بساطا اما البساط فان كان كبيرا فصلي بالاولى
فان كان صغيرا فلا وقيل هو ملحق بها صغيرا كان او كبيرا وهو الاصح الفاصل

فيه الصغير والكبير ان كان يتحرك طرفه الاخير بتحريكه فهو صغير والا فهو كبير
وستر العورة اي ليتم الصلوة في الصلوة حتى لو صلى عريانا في بيت مظلم
او ليلة مظلمة لا يجوز صلوته لكن الناس في خارج الصلوة والعورة من الرجل
ما تحت السرة الى الركبة حرا كان او عبدا والركبة من العورة ومن الحرة بدنها
كلها عورة الا وجهها وكفيها وقدميها ومن الامة ما كان من الرجل وبطنها
وظهرها الى العورة وفي الكنز ولو وجد ثوبا ربعه طاهر صلى عريانا لم يجز
وان طهر اقل من ربعه ولو عدم ثوبا صلى عريانا قاعدا موميا يركع
ويسجد وهو افضل من القيام بركوع وسجود واستقبال القبلة اي
استقبال جهة الكعبة على الاصح لا استقبال كما هو قول بعض وهذا في غير اهل مكة
وفائدة الاختلاف تظهر في النية اما في اهل مكة فاستقبال عينها في قولهم
جميعا وفي تحقق الاستقبال الى الجهة اقاويل كثيرة والاقرب الى الصواب
قولان الاول ان يخط مغرب الصيف في الطوال ايامه ومغرب الشتاء في
اقصر ايامه فليدع الثلثين في الجانب الايمن والثلث في الايسر والقبلة

عند ذلك ولو لم يجتهد بكذا فصلى فيما بين المغربين يجوز واذا وقع التوجه
خارجا منها لا يجوز بالاتفاق والثاني ان يجعل عقب الشمس الصغرى
على اذنه اليمنى ويميل الى يساره قليلا فتلك القبلة وهذا احسن الوجهين
وعند اشتباه هذه الاعلام بالظلام او الغيم التحري يترجم بذل المجهود المقصر
فلو صلى بمجرد الظن بدون بذل مجهوده اي على قدر وسعه وطاقته لا يجوز
ولو تحرى كما هو حقه وصام ظهر انه اخطأ لا يعيد كيف ما كان فالحاصل
ان القبلة على ثلثة اوجه عين الكعبة وهي لاهل مكة وجهتها وهي التحري
وهي لاهل الاشتباه والنية شرط والمراد منه تعيين فعل الاداء او القضاء
وعدد الركعات وصفة الصلوة من الوجوب وغيره والشرط ان يعلم بقلبه
اني صلوة يصلي اما الذكر باللسان فليس بشرط بل يستحب ذلك اذا لم يكن محدثا
ثم النية على ثلثة انواع متقدمة على الشروع ومقارنة له ومتأخرة فالمقارنة
لا شبهة في افضليتها وكونها افضل واما المتقدمة فانما تكفي متصلة بالشروع
فكذلك وانما تنفصلة فالتي لا يتخلل بينها وبين الشروع فعل ينافيها

فی معتبرۃ والیوم ہذا معتبرۃ فی المتاخرۃ فقد اختلفوا فیہا فعند اکثرہم
لیست بمعتبرۃ وقیل یعتبر بما لم تتصل بالبناء ثم المصلی لا یخلو اما ان یکون
منفردا او اماما او مقتدیا اما المنفرد یحتاج الی نیۃ الامام حتی لو کان یصلی واحدۃ
او نوی ان لا یؤم احدا فجاء رجل واقتدی بہ فی صلوۃ یعقد الجماعۃ بینہما
اما فی حق النساء فلا بد ان تکون نیۃ الامام للنساء شرط لجواز اقتدائہن بہ واما
واما المقتدی فیحتاج الی نیتین نیۃ الصلوۃ ونیۃ المتابعۃ وان لم یکن المقتدی
الامام معلوما عندہ لکثرۃ الجماعۃ وفی الکثیر والنیۃ بلا یصلی ما لم یشرع فی
یعلم بقلبہ ای صلوۃ یصلی ویکفی مطلق النیۃ للنفل والسنۃ والاوابین
شرط للمصلی تعینہ کالعصر مثلا فی الکافی ولو نوی فرض الوقت جاز الا فی الجمعۃ
للاختلاف فی فرض الوقت قال صاحب الغایۃ ہذا اذا قرأ بلفظ الیوم
او ظہر الوقت فاما اذا نوی الظہر او الفجر او غیرہما ولم یقل ظہر الوقت فمنہم من
قال یجزیہ ومنہم من یقول لا یجزیہ والمختار نوی الصلوۃ للہ والدعاء للمیت
بان یقول اللہم انی اریدان اصلی لک ولوجہ ہذا المیت فیسر لی وتقبلہ منی

كذا في مبسوط خواهر زاده والتكبير الاولى هذا على قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح وعند محمد والشافعي ينقض لانها داخلة الصلوة عندهما
والمراد منه ان يتحرم بكلمة ينبئ عن التعظيم حتى لو قال الله اجل او اعظم
او الرحمن اكبر اجزاه اما ترك مراعاة لفظ التكبير ترك واجب كما يأتي
في الواجبات فالحاصل ان ذكر اسم الذات مع واحدة من اسماء
الصفات التي ينبئ عن التعظيم فرض اما الداخلة فسبعة القيام
اي على اقادر عليه حتى يجوز صلوة المقعد والمريض الذي لا يقدر على القيام
والصلوة المفروضة والوتر وفي العيدين كذلك اما صلوة النفل والمنذور
يجوز ان يصلي قاعدا مع القدرة على القيام الا ركعتي الفجر وفي فقه المنية
والتطوع قبل الفجر ركعتان قائما ويخففهما ويقرء فيهما قل يا ايها الكافرون
والاخلاص وان يطولهما فلا باس به وعن ابي حنيفة رح انما قرء فيهما ما
من القرآن الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه وكل عمل
ينافي التحريمة ايضا قال عمر رض وهو الاصح سنن الصلوات على مراتب فقدمها

ركعتان الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه وقبله مختلف
فيه ثم السنة قبل الظهر ثم التطوع قبل العشاء ثم الافضل ان يكون كله في
بيته الا التراويح والقراءة اي مطلق القراءة في ركعتي الفجر والجمعة والركعتين
الملفقين من ذوات الاربع والثلاث من الفرائض وفي جميع ركعات الوتر
وسنن النوافل في حق القاري لعذر ان يكون اماما او منفردا والمعتمد
المفروض اداؤه عند ابي حنيفة رح آية قصيرة وعندهما ثلث آيات قصار او
اية طويلة والمراد من الاية المقصيرة ما يشتمل على كلمتين كقوله تعالى الله الصمد
ولم يلد ولم يولد ثم نظر وما يشتمل على كلمة مختلف نحو قوله تعالى مدهامتان
وما يشتمل على حرف كتي وص فغير مراد بالاتفاق والشرط ان يؤدي في القيام
او في حاله حكم القيام حتى لو اتى بها في الركوع او السجود او القعود لا يجوز وفي
بعض الحواشي ويجوز اقل ما يجزي به الصلوة ما يتاولة اسم القراءة عند ابي حنيفة رح
وعندهما ثلث ايات قصار او اية طويلة مثل اية الكرسي واية المداينة نحو قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى الخ لان القرآن هو

المطوع والكل الواحدة فلا يكون معجزة والركوع اي مرة واحدة في كل ركعة
والمراد منه ادنى ما يطلق عليه اسم الركوع فالركوع في اللغة الانحناء عن
استواء القامة وكل ما يطلق عليه اسم الانحناء يجب منه الركوع والا فلا
يتعين لو خفض راسه قليلا بحيث لا يعد منحنيا لا يسمى راكعا فلا يكون ممتثلا
من الفرائض والسجود اي مرتين من كل ركعة والمراد منه ادنى ما يطلق
عليه اسم السجود اي وضع الجبهة على الارض او ما قام مقامها والفاصل
بين السجدتين ما يكون اقرب الى القعدة والا فلا وهو الاصح مذكور في
الهداية بحيث لا يجد حجم الارض لا يجوز والمراد منه صلابتها تقريبا ما خالط
الارض طبعا بالغ لا يتلغ راسه ابلغ من ذلك ولذلك لو سجد على الارز او
الجاروس لا يجوز وعلى الخرقة والشعير يجوز وشرط صحة السجود وضع القدمين
مع الراس دفعة واحدة حتى لو وضع راسه ورفع قدميه ثم وضع قدميه
ورفع راسه لا يجوز تلك السجدة وان لبث كما في زمان لطيف والمراد من
وضع الراس وهو وضع الجبهة والانف على الارض على ما هو الاصل ولو

اكتفى على احدهما فان كان على الجبهة يجوز بالاتفاق سواء كان في انفه عذر
ام لا والا اكتفى على الانف فان كان يعذر على الجبهة ايضا يجوز على الاتفاق و
ان كان بغير عذر فذلك عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز وهذا اذا اكتفى بالانف
ويجب على ما صلب منه واما لو سجد على حاشيته فلا يجوز بالاتفاق واما وضع
اليدين والركبتين فليس بشرط بالاتفاق وسيأتي في بيان السنن والقعدة
الاخيرة اي مقدار التشهد بعد سجدة الثانية من الركعة الاخيرة سواء
كانت الصلوة ثنائية او ثلاثية او رباعية في الفرض والتطوع حتى لو صلى
ركعتين ولم يقعد اخيرا وقام وذهب لفسد صلوته ولو قام من الثنائية
الى الثالثة ولم يقعد بينهما وصلى اربع ركعات او ست ركعات ثم قعد في
آخرها تم صلوته استحسانا والقياس ان لا تفسد صلوته وهو قول محمد رح وما
يفسد التشهد فيأتي في باب الواجبات والترتيب فيما اختلف
شرعية في كل ركعة اي في الافعال التي تتكرر في جميعها في كل ركعة
كالقيام والقراءة حتى لو ركع وترك ضم السورة الى الفاتحة يعود الى القيام

وبضم السورة ثم ركع ثانيا يقع ركوعه مرتبا ولو لم يركع ثانيا فسدت
صلوته أو في جميع الصلوة اي احدث شر عبر في جميع الصلوة كتكبيرة
الافتتاح والقعدة الاخيرة فالترتيب فيها واجب حتى لو تذكر بعد
الركوع من الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى فانه
يأتي بها كما يذكر ولا يعيد هذا الركوع بل يسجد للسهو بعد السلام اما ترتيب
القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود فمفروض لان الصلوة لا توجد
الا بذلك كذا في الكافي والخروج بفعل المصلي وهو فعل بنائي في الصلوة
كالتوانى في اثناء الصلوة بعد صلوته وهذا عند ابي حنيفة رح وقالا هو ليس بفرض
حتى لو خرج من صلوته بلا صنع فيه بعد ما قعد قدر التشهد جاز عندهما
كما اذا قعد قدر التشهد وهو تام فرأى الماء عند ابي حنيفة رح تفسد صلوته
وعند تمام صلوته

الباب الثاني في الواجبات

وهي احد وعشرون اشياء منها اي من الواجبات من هذه للبعض ما للجميع
جميع المصلين والصلوة وهي سبعة ومنها ما يخص بعض المصلين

قد بعض الصلوة وهي اربعة عشر اما القيام فلفظ التكبير التحريمة
وهو قوله الله اكبر ومعنى المسئلة ان الشروع بلفظ مبني عن التعظيم فرض
كالله لجل او اعظم او سبحان الله او لا اله الا الله او بالفارسية بان قال
خداى بزرك هست او خداى بزرك او بنام خداى سوار كان يحسن العربية
او لا على قولهما لا يجوز الا ان لا يحسن العربية وفي قول الشافعي لا يجوز
في الاحوال كلها ولو شرع باللهم اغفرلي لا يصح اما مراعاة لفظ التكبير واجب
حتى لو ترك سهوا يجب عليه سجدة السهو والرواية في الكافي والقعدة الاولى
اي القيام في ركعات الثلث والاربع مقدار ما يقرء فيه التشهد الى قوله عبده ورسوله
ولئن قال الاولى لا يعم الصلوة الثنائية فكيف يكون عمومها يقال معنى قوله
ويعم الصلوة اي صلوة التي شرع ذلك الفعل فيها ولا يختلف صفتها من الوجوب
وغيره في صورة والتشهد في القعدتين اما في قعدة الاخيرة فبالاتفاق
الروايات واما في اولى ففي الاصح من الروايات وهو رواية الاصل
وفي بعض الروايات انه سنة والتشهد التحيات لله وهو معروف

معناه اي العبادات القولية والصلوات اي العبادات البدنية والطيبات
اي العبادات المالية كلها لله تعالى فصار جامعا لجميع انواع الاعمال وكذا عادة
من دخل على الملوك يثني بلسانه ثم يخدمه ثم يهدي اليه شيئا ثم قوله السلام عليك
هو السلامة من الآفات والبليات ولذا سميت الجنة دار السلام وقيل
معناه السلام الذي هو اسم من اسمائه تعالى وقيل السلام بمعنى التحية
والتحية عن النقائص والتحية اسم من التحياة وهو الجزاء من التحية وهو
الرقية والطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان يمكن راحتيه من الركبة قدرما يطمئن به اعضاؤه فيه اي ذلك الفعل وهو قدر تسبيحة وهو تعديل الاركان
وقد ثبت وجوبه لقوله عليه السلام اسوء الناس سرقة الذي يسرق من
صلوته قيل يا رسول الله كيف يسرق من الصلوة قال الذي لا يتم ركوعها
وسجودها كذا في شرح المقدمة وانما ان كل فرض في موضعه والمراد في
هذه السنة هو نفي تاخير الفرض عن محله والا فالترتيب فيما بين الافعال المتعددة
فرض كما ذكرنا في باب الفرائض ولهذا لو فرغ المصلي عن القراءة المسنونة
وملك متفكرا ساهيا ثم تذكر وركع بعده يجب عليه السهو لتاخيره فرض الركوع

عن موضعه وان كان اتى بالركوع مرتبا وكل واجب كذلك اي اتيان
كل واجب في موضعه واجب حتى لو سهى ضم سورة فتذكرها في الركوع
وضمها قائما فانه يسجد للسهو لتاخير الواجب وهو الضم والخروج
بلفظ السلام اي على الاصح من الروايات وهو رواية الهداية حتى لو اخره
عن موضعه او تركه يجب عليه سجدة السهو وعند الشافعي رح فرض اما صورة الاول
فيما اذا قعد في آخر الصلوة قدر التشهد وقام ساهيا فتذكرها قبل ان يقيد
تلك الركعة بالسجدة ورجع الى القعدة يجب عليه سجدة السهو واما صورة
الثاني فيما قيد الزائدة بالسجدة والمسئلة بحالها يضم عليها اخرى ثم يتشهد ويسلم
ويسجد للسهو ولئن قال هذا الواجب لا يعم الامي فكيف يعم فيه وانه الجامعة
وجوب الفاتحة ونحوه وذكر في الخاص يقال العالم في السلام وجود الحصول
من كل احد بخلاف نظم القرآن اما الخاص فتعيين الاداء للقراءة
اي نفس تعيين القراءة في ركعتين المطلقتين فريضة اما اتيانها في الاوليين
واجب وتعيين الفاتحة لهما اي للقراءة وقال الشافعي رح ومالك رح تعين

الفاتحة فرض واختصارها على مرة اي اقتصار الفاتحة على مرة واجب
الا انه لا يجب السهو بتكرارها فيما لم يتوال بين قراءتهما مرتين حتى قراءة الفاتحة
وضم السورة ثم سهى وقراءة الفاتحة ثانيا لا يجب عليه السهو لكن لو قراءة الفاتحة
مرتين متواليتين سهوا يجب عليه سجدة السهو وفي الظهيرية اذا قرأ في الاولين
او احديهما الفاتحة مرتين على الولاء يلزمه سجدة السهو ولو قراءة سورة طويلة
وفي الذخيرة اذا قراءة فاتحة الكتاب مرتين ساهيا فعليه السهو بريد به اذا لم تقراءة
السورة على انه ترك قراءة السورة التي بعد الفاتحة وقراءة السورة بعد
الفاتحة واجبة ولو قراءة فاتحة الكتاب وسورة ثم قراءة فاتحة الكتاب فلا سهو عليه
وعلى هذا اذا قراءة في صلوة الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قراءة الفاتحة
لا سهو عليه وان قراءة الفاتحة مرتين لانه ما قراءها على الولاء وروى محمد ابراهيم
عن محمد رح واذا قراءة الفاتحة في ركعة مرتين فان كان ذلك في الاولين فعليه
السهو من غير فصل بينهما اي قراءة بينهما سورة او لم تقراءة فان كان في الاخرين
فلا سهو عليه وفي الخانية ولو قراءة الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه وقيل

[illegible] يلزم السهو وضم السورة قال مالك ضم السورة [illegible]
آيات قصار او آية طويلة معها اى مع الفاتحة وتقديم الفاتحة عليها
اى على القراءة المضمومة حتى لو قراء السورة اولا ثم قراءة الفاتحة سهوا يجب عليه
السهو وهذه على من عليه القراءة اى هذه الواجبات الخمس المذكورة على من
يفرض عليه القراءة وقوله عليه القراءة احتراز عن الامى والمقتدى والقنوت
فى الوتر اى قراءة دعاء القنوت وهو معروف وقدر الواجب فيه الى قوله
ومن لم يحفظ قيل يقول اللهم اغفر لى ثلثا وقيل يقول يارب ثلثا يكون محسوبا
قال فى شرح الطحاوى ولو كان الرجل لا يحسن الدعاء فى الوتر يتعلم اللهم اغفر
لنا وارحمنا ويكرر ثلث مرات او اكثر وفى الخلاصة قال محمد رح فى الكتاب وليس فى القنوت
شئ موقت يعنى لو قراء دعاء آخر وقراء اللهم اهدنا ودون اللهم انا نستعينك
يجوز والجهر فى موضع اراد فى موضع الجهر الفجر والمغرب والعشاء
جماعة اى بشرط ان يؤدى المكتوبة الجماعة فيجب جهر القراءة على الامام
لو اداها منفردا فلا يجب الجهر وقيته كانت او فائتة بل هو مخير الشاء جهرا

يسمع نفسه واقتداء خافت لانه ليس من خلفه من يسمعه والافضل هو الجهر
ليكون الاداء على هيئة الجماعة وفي الكتاب واما ذكروا اسمع نفسه لو صحيحين
احدهما جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرعية الجهر للائمة لحاجتهم الى
اسماع غيرهم والمقتدي ليس معه احد ان يسمعه اياه فلا يشرع الجهر في حقه
فاجاب وقال فائدة الجهر ايضا حاصله ههنا بقدرها وهو ان يسمع نفسه والثاني
ان معناه انه يأتي بالجهر لكن لا يجهر كل الجهر حتى انه لو لم يكن مقتديا يجاوز صداه كالامام
الجهر ولو لم يقتد به اصلا لم يكن الاداء فيما خافت ايضا فلما اتحد المكان بين وجوب
الجهر والمخافة ثبت التخيير والمخافة كذلك اي المخافة فيما يخافت ايضا واجب
والجماعة ههنا ايضا شرط حتى ان المنفرد يجهر في الظهر والعصر لا يجب عليه
السهو ثم مقدار الجهر والمخافة الموجب للسهو ما يكون قدر ثلث آيات قصار
ولكن في الجهر اشارة كذا في الذخيرة قال صاحب الهداية واختلف الروايات في
المقدار والاصح قدر ما يجوز به الصلوة في الفصلين اي الجهر والمخافة لان القليل
من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير امكن وما يصح به الصلوة كثير

غير ان ذلك عذر واية واحدة وعند ثلاث آيات وهذا في حق الامام وفي المنفرد
لان الجهر والمخافة من خصائص الجماعة وفي السراجية المنفرد يجهر فيما يخافت
ولا يسهو عليه
ولا يسهو عليه
ولا يسهو عليه

مخصوص بتلك الصلوة اي للاستقبال اي بتكبير الركوع في سائر الصلوة سنة اما
في صلوة العيدين فواجب الا انه لو ترك لا يجب السهو لنفي الاشتباه على
الناس وسجدة السهو وهي بعد السلام سجدتان لقوله عليه السلام لكل
سهو سجدتان بعد السلام من غير فصل على الامام والمنفرد يترك الواجب
بخلاف المقتدي قال في الهداية وسهو الامام يوجب على الموتم السجود لتقرر
السبب الموجب في حق الاصل والتبع ولهذا يلزمه حكم الامامة بنية الامامة
فان لم يسجد الامام لم يسجد الموتم لانه يصير مخالفا وهو ما التزم الا اداء الا متابعا
فان سهى الموتم لم يلزم الامام ولا الموتم السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا
للامام وكذا تابعه الامام يعقب الاصل تبعا في الثمانية الاولى وهي من قوله
فتعيس الا ابليس الى قوله والمخافة كذلك فيترك كل من هذه الثمانية يجب السهو
وفي الجواني وهي ستة صور لا يجب السهو اما في الانصات ومتابعة الامام
فلان سهو المقتدي يزول اما في سجدة تلاوة فلان تركها لا يتصور الا بعد
وجود المنافي وح لا يقدر على اتيانها لخروجه عن الصلوة واما تكبيرات العيد

وتكبيرات ركوعها فلكان الاستثناء من القسم الاخير وهو القسم الخاص
صوره اربعة عشر مع سجدة السهو وفي جميع الصور من قسم الاول وهو قسم العام
وصورة سبع مع الطمانينة الا الطمانينة فانها واجبة للغير اي الاان
في ترك الطمانينة لايجب السهو لانها واجبة شرعت بكلة للركوع والسجود
وهذا امارة السنة لان السنن كلها للفرض فتشابهت السنة بهذا
الوجه فلا يكون مقصودا بنفسه والكمال واجبة وبترك السنن لايجب
سجدة السهو الباب الثالث في السنن وهي سبعة وعشرون
القيام سبعة عشر وهي رفع اليدين في التحريمة اي باسطا الاصابع
مستقبلا بكفيه نحو القبلة والمراد منه مجرد رفع اليدين اما بيان انه على
ما يرفع يالي في المستحبات وهذا على رواية النيف اسم كتاب معتبر في
الفقه بخلاف ما ذكر في الهداية وفي القنوت اي رفع اليدين في تكبيرات القنوت
الصلاة سنة وفي تكبيرات العيدين اي رفع اليدين تكبيرات العيد الجبلية
ولشر الاصابع ثمة اي فيما يرفع في صورة رفع اليدين وهي المواضع

الصلاة المذكورة الا انه لا يفرج كل التفريج فان ذلك سنة المركوع ولا يضمها
كل الضم فان ذلك سنة السجود ولا يرفعها مقبوضة ولا يبسطها كل البسط بل بينهما
بين ذلك وسطا ودر صلوة مسعودي آورده هست دستها را چون بالي بطير وارد
وچون بيل كشتي فرو برد الى مكان الاعتماد يعني لا ينبغي ان يرسلهما ارسالا
ثم يعتمد بهما بعد ذلك وَوَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ اي تفصيل الوضع واما بيان
محل وضعها في المستحبات وهذا ايضا على رواية النتف وفي بعض النسخ ايضا بدل
عن محمد بن الحسن وقيل في التوفيق بينهما يخير بايهما شاء اليمنى او اليسرى
وسع اليسرى ويضع باطن اليمنى على ظهر اليسرى ويضع السبابة والوسطى
والابهام على الساعد ليكون جامعا بين الاخذ والوضع وقيل يحلق بجميع اصابع
اليمنى رسغ اليسرى بعد ما وضع باطن اليمنى على ظهر اليسرى وهذا اليسر من ذلك
وَتَكْبِيرَاتُ الِانْتِقَالَاتِ حَتَّى الْقُنُوتِ اي تكبيرات القنوت الزائدة داخلة
في تكبيرات الانتقالات لانه منتقل من القراءة الى القنوت والثناء
المراد سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ

غير ك الا ان قوله وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض
وقيل ان كان لا يأتي به لا يؤمر وان كان يأتي لا يمنع والاول رواية
الهداية وذكر في منية المصلي والمسبوق يأتي بالثناء اذا ادرك الامام
حالة المخافتة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق يأتي به ايضا كذا ذكره في الملتقط
واذا ادرك الامام وهو يجهر يسمع وينصت وقال بعضهم يأتي بالثناء
عند سكتات الامام كلمة وغير الفقيه ابي جعفر اذا ادرك في الفاتحة
يثني بالاتفاق وفي الذخيرة اما في صلوة الجمعة والعيدين اذا كان بعيدا
من الامام اختلف المتأخرون ولو ادرك في الركوع يتحرى ان كان
اكثر رأيه انه لو يأتي به يدرك الامام في شيء من الركوع يأتي به قائما ولا يركع
ويتابع وكذا اذا ادرك في السجدة الاولى فلا يأتي بالركوع ولا يكون مدركا
لتلك الركعة ما لم يشارك في الركوع كلها او مقدار تسبيحة وفي الذخيرة
ان استوفر في الركوع صار مدركا قدر على التسبيح او لم يقدر واذا ادرك
في القعدة يكبر ويقعد وقال بعضهم يأتي بالثناء ثم يقعد ويسبح الركوع نفلا

وفي الهداية وذلك أدناه اي ادنا كمال الجمع واتما قال ادناه لان الزيادة
على الثلث سنة وفي بعض النسخ اي ادنى كمال السنة لكن الاول اولى لانه
اوفق للفظ المسبوطين والمراد بالتسبيح سبحان ربي العظيم واخذ ركبتيه
في الركوع وتفريج الاصابع فيه اي في ذلك الاخذ فيفرج الاصابع كل التفريج
ليكون اولى للاخذ والقومة بجر واستواء القامة بعد رفع الراس
من الركوع وبيد اعلى الاصح ذكره في المحيط خلاف ما ذكر في سائر الكتب
في الواجبات والجلسة مطمئنا مقدار تسبيحة كذا في الكفاية وكرصاحب
الكافي والجلسة بين السجدتين والطمانينة في الركوع والسجود ليست بفرض
عندهما وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهما الله بفرض وروي ابي حنيفة مع الكل
الى الارض اقرب للاكبر وقيل اذا رفع راسه مقدار ما لا يشكل على الناظر انه
رفع راسه جاز والسجدة على سبعة اعضاء اي الراس واليدين والركبتين
والقدمين وتسبيح السجود ثلثا اي سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه
اي ادنا كمال الجمع كذا في الهداية وعندالكل تسبيح السجود فرض لا التسبيح الركوع

ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود والاولى ان يختم بالجزاء
بالسبع وان كان اماما لا يطول على وجه يميل القوم لانه يصير سببا للتنفير وهو
وتركه واجب والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام ركن عندنا
الشافعي رحمه الصلوة على النبي عليه السلام في القعدة الاخيرة فرض والمراد من الصلوة
التي حققها صاحب المحيط رحمه هو ان يقول اللهم صل على محمد وعلى ال محمد كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ربنا انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد
كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وقد روي بعبارات
آخر الا ان فيها كلاما واعلم ان الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة الاستغفار
ومن العباد الدعاء ومن الوحوش والطير التسبيح وهي قوله كما صليت على ابراهيم
لقدره ومنزلته ومرتبته والا فنبينا افضل من جميع الانبياء الا الى الاصل الا بدليل
تصغيره على اهيل الا انه خص استعارة بالاشراف فلا يقال الى حجام وآل حائك
ثم آل رسول صلى الله عليه وسلم من حيث النسب اولاد علي وجعفر وعقيل وعباس
وحارث ابن عبد المطلب واما من حيث الدين فكل مؤمن تقي الى يوم القيامة

وما يقال ان محمد علي اولاده رضي الله عنه فهو قول ابو حنيفة فانهم يقولون ذلك
كذا في تفسير ازاهدي بعد التشهد السلام اخر جهد اعن القعدة الاولى وعن
الاخيرة التي حين كان عليه السهو فالتشهد الاول ليس بتشهد السلام المخرج عن الصلوة
بل وذلك السلام ليوتي بعده سجدة السهو وتشهد السلام في حق السامي
هو التشهد الثالث فيأتي بالصلوة والدعاء في هذا والله اعلم بعده اي بعد
صلوة النبي عليه السلام لنفسه ولجميع المؤمنين في دعاء بما في القران والسنة
كلام الناس اي لا يدعوا بما يشبه كلام الناس وغيره مما لا يستحيل سؤاله عنهم
كالعباد كاعطني كذا او زوجني امراة ومما لا يشبه كلامهم مما يستحيل سؤاله عنهم
كاللهم اغفرلي وارحمني قال ازرقي قلانه قيل لا تفسد والصحيح انه تفسد والسلام
يمنة ويسرة اي مجردا يستحب ان يسلم يمنة ويسرة اما بتحويل الوجه ثم حتى يرى
بياض خده فعاني في المستصفات والخاص عشرة جهر الامام بالتكبيرات
ومقارنة المقتدي تكبيرة الامام اي يتم تكبيره مع تكبير الامام وهذا قول
ابي حنيفة رحمه وقال السنة المتابعة وهي ان يبتدء المقتدي بالف الله

على قول محمد مع مذكور في القدوري بناء على انه روى عن ابي حنيفة مع في بعض
الروايات مثل قال محمد مع وعند ابي يوسف مع هذه اللفظة للمقتدي ايضا
حسنة وانما يؤمن سرا لمكان الامام والمنفرد تقوله عليه الصلوة والسلام
اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين فان الامام يقولها والملائكة يقولها
فمن وافق تامينه تامين الملائكة غفر الله تعالى وعند الشافعي مع يجهر بها
في صلوة الجهر وعند نا يكره وقال مالك لا يقولها الامام ومعناه فليكن لك
وقيل تعريب آمين بمدتين يعني بمعنيين بادوفيه اربع لغات فتح الهمزة مع مدها
وقصرها مع فتح الميم في الوجهين وكسرها والمد فيه بلا تشديد اختيار
الفقهاء والقصر فيه اختيار اللغة والتشديد فيه خطاء فاحش وليس من
العاكة القافلو سمع من الامام ولا الضالين في صلوة المخافة قيل يؤمن
كذا في الخاني وللمقتدي في الجهرية اي في صلوة الجهرية والتسميع للامام
اي يكفي قوله سمع الله لمن حمده باظهار الهاء واسكانها في فتاوى الحجة
ولا يبين الحركة ولا يقول هو بل يقول بالجزم لان كل موضع ثبت الوقف

بين الكلمتين لا بين الاعراب في الحرف الآخر كذلك هذا وعندهما لا يكتفي
بل يقول ربنا لك الحمد ايضا سرا وللمقتدي والمنفرد التحميد في اي صلوة
سواء كانت فرضا او نفلا وقضية او فائتة وهذا هو الاصح مذكور في
فوائد الجامع الصغير الحاكمي ورويي عن ابي حنيفة رح ان المنفرد يجمع بينهما
كما هو مذهبهما ورويي ابو يوسف عن ابي حنيفة رض احد قوليه انه يأتي بالتسميع
لا غير والصحيح في مذهبه انه يأتي بالتحميد لا غير كذا في الكافي وافترش رجله
اليسرى للجلوس عليها مع نصب اليمنى في القعدة للرجال اي في
القعدة الاولى والاخيرة سنة وعند الشافعي رح التورك في الاخيرة
سنة وقال مالك رح يتورك فيهما وللنساء التورك اي الجلوس
على الورك اي المرأة تجلس على الوركين وتخرج رجليها من جانب الايمن
كذا في حاشية الكنز وفي بعض الحواشي فتخرج رجليها نحو اليمين والشمال
الباب الرابع في المسجدات وهي ثلثة وعشرون
الفرائض اربعة عشر تركه الالتفات يمينا وشمالا كما قيل اي بنظر

وقت القيام موضع السجود ووقت الركوع نحو قدميه وفي السجود نحو
الانف وفي القعدة الى حجره وفي السلام الى كتفيه والالتفات اى
كيفية الالتفات ان يلوى عنقه وينظر حتى يرى بياض خده اما اذا نظر
بمؤخر عينه دون الالتفات فلا يكره ولا يلوي صدره عن قبلة نفسه صلوته وتغطية
الفم يجب عليه التثاؤب بهمزة بعد الالف وهو الصواب والواو غلط لانه في المغرب
اى يدفع التثاؤب اقرأ ما يقدر الامكان بقدر الثغرة السفلى بالشفة العليا
فان عجز يغطي فمه بظاهر كفه اليسرى مستقبلا باطنه الى القبلة ويترك اليمنى
كما لا يصير تاركا سنة الاعضاء ورفع السعال ما استطاع وزيادة القراءة
على ثلث آيات كما روي فان تاب الفقه على طريق السنة هي الثلث التي هي
مع الفاتحة وهي من الواجبات والزيادة عليها مستحب الامام الى القدر المروي
والمنفرد الى ما شاء والترتيل في القراءة والمراد منه تصحيح الحروف واتيانها
من مخارجها ومراعاة الوصل والوقف والمد والتشديد ومراعات التنوين
كما ورد في علم القراءة والتسوية الرأس مع الظهر في الركوع اى ان يكون

دهیم بازاو بجزه و بجزه بازاو را حتی لو وضع علی ظهره قدح لاستقر و یصلی
بردارد
مسعودی آورده است که سیاه رکوع فرو نکند چنانکه میش کیاه خورد و نماند
چنانکه مشته از درخت برگ خورد و ملک برابر کردن رسول علیه الصلوة والسلام نشست
مبارک خود را باسرین چنانکه برابر استی که اگر قدح بر آب بر پشت مبارک
وضع ۴ وضع ۴
نهادی نفلطیدی و وضع رکبتیه قبل یدیه و یدیه قبل الانف و الانف
فی ۴
قبل الجبهة للسجود و علی عکس ذلک عند الرفع للقیام و الضابط ان اقرب
الی الارض یضعه اولا و عند الرفع ما هو اقرب الی الوار یرفعه اولا و هو
الرأس فیرفعه الجبهة او لا ثم الانف ثم یدیه ثم رکبتیه و السجود بین الیدین
قیل فیه ینبغی ان یکون ابهاماه حذاء اذنیه یعتقد بها مهما حتی لو سقط
شیئ من اذنیه لسقط علی الابهام و یوجه اصابع یدیه و رجلیه نحو القبلة
التی تجمع الاصابع لا لبعضها فیضم اصابع یدیه حالة السجود و کل الضم لیحصل
لیس و فی الهدایة و لا یضم کل الضم الا عامة السجود و لا یفرج کل التفریج الا
فی الرکوع و فی سائر المواضع عند الرفع للتحریمة و عند الوضع علی الفخذین

بترکها علی حالها ولا تکلف فی الضم والتفریج ودر محل سجود می آورد
مامور بم بهیئت و یک سر سجده کردن ای بطریق الانتخاب بسر انگشت
دو دست و ده سر انگشت و دو پای و یکسر معروف و فی الهدایة تجوز اصابع
رجلیه کما القبلة لقوله علیه الصلوة والسلام اذا سجد المومن سجد کل عضو منه
فیوجه من اعضائه القبلة ما استطاع و ترک مضع الثراب والعرق
قبل السلام سواء کان بعد التشهد او انثاءه والفصل بین القدمین
قدر اربع اصابع ای اصابع الید فی القیام ای فی حالة القیام ووضع
یدیه علی فخذیه فی القعدة ای بحیث یحاذی رؤس اصابع یدیه اصل
الفخذین ولا یلقم رکبتیه بیدیه کالنوام ولا یضم فخذیه ولا یقبضهما علی وسط
الفخذین ترکا للاجنبیة والتکبر وتحویل الوجه یمینه ویسیرة عند السلام ای
بحیث یری بیاض خده الایمن من کان خلفه وفی الایسر کذلک وفیه خلاف
للمالکیة ثم عند یقول مرة کما القبلة والی الخاص تسعة رفع یدیه فیما سن ورفع
تکبیر الافتتاح والقنوت وتکبیرات العیدین وفی الینابیع ولا یرفع یدیه

الی فی رکعة

الا في فجر فصبح فالعلم بتكبير الافتتاح مع ابتداء القنوت قائمين
الطوفين بالسين استلام الحجر الاسود والصاد الصفا واليم المروة وأربعين
الركعات وأليم الحجرتين اي حجرة الاولى والوسطى دون حجرة العقبة فينبغي
ان يجعل باطن كفيه الى السماء عند الاستلام فلا يستقبل باطن كفيه الى الحجر
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه لا يرفع يديه الا في سبع مواضع تكبيرة الافتتاح
وتكبيرات العيدين والقنوت في الوتر وعلى الصفا والمروة جعلها كشيء واحد
نظرا الى السعي وعند استلام الحجر والجمع عند المقامين وعند الجمرتين وخداء
خنثى مشكل للرجال وخداء للمنكبين للنساء وذكر في الهداية ارفع الى منكبيه
من السنن معناه ارفع سنة ورفعها الى هذا مستحب وهذا على رواية الحسن
وهو كتاب معتبر في الفقه وفي الهداية اشارة الى هذا حيث اورد دليل
السنة على نفس الرفع ثم قال ويرفع حتى يحاذي بابهاميه شحمتي اذنيه وعند
الشافعي رح الى منكبيه ثم قال في الهداية المرأة ترفع حذاء منكبيها وهو الصحيح
ووضع اليدين تحت السرة للرجال وعلى الصدر للنساء هذا الحكم والتقديم

على منال مسئلة الرفع فما حسن التفكر على رواية السيف ولن ذكر ما بعده اية في السنن
واخراج الكفين من الكمين عند التحريمة للرجال والمراة عورة مستورة
فلا تخرج كفيها عن الكمين وانما المقبل المستحب للرجال الاخراج والمستحب الاسبال
في الكمين لان الرواية ساكتة عن هذا الذكر فقطرحه بناء على الاصل والقراءة
على القدر المروي للامام وفي السفر يقرا فاتحة الكتاب واي سورة شاء
لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام قرا في صلوة الفجر في السفر المعوذتين
ولان السفر اثر في اسقاط شطر الصلوة فلان يوثر في تخفيف القراءة اولى
بهذا اذا كان على عجلة من السير فاما كان على امنة وقراءة يقرا في الفجر بطوال
البروج والشمس لانه يمكنه مراعات السنة مع التخفيف ويقرا في الحضر في
الفجر في الركعتين اربعين اية او خمسين اية سوى فاتحة الكتاب ولم يرد بالعين
او خمسين في كل ركعة بل اراد اربعين فيهما في كل ركعة عشرون اية كذا في
المحيط ويروى من اربعين الى ستين ومن ستين الى مائة وبكل ذلك
ورد الاثر وجه التوفيق ان يقرا بالراغبين مائة وبالكسالى من الاربعين

الى ثلثين

الى خمسين وبالاوساط مابين خمسين الى ستين وقيل ينظر الى طول الليالي
وقصرها اي اذا كانت الليالي طويلة كما في الشتاء يقرأ مابين ستين
الى مائة وواذا كانت قصارا كما في الصيف يقرأ الاربعين والمكان فيما بين
ذلك يقرأ مابين الاربعين الى ستين والى كثرة الاشتغال اي وينظر
الى كثرة الاشتغال وقلتها وقيل المكان الوقت وقت كسب كما لصيف
فاربعين والظهر مثل ذلك لاستوائهما في سعة الوقت والمعنى فيه ان ماقبل
الفجر زمان نوم وغفلة وماقبل الظهر زمان الاشتغال بالكسب فيستوي
بينهما في تطويل القراءة ليدرك الناس الجماعة بخلاف العصر لان وقتها
وقت الفراغ من الكسب والرواح الى المنازل فلا يكون بالناس حاجة الى
الجماعة وقال في الاصل اوددته لان الظهر وقت الاشتغال فينقص عليه
تحرزا عن الملال وفي العصر والعشاء سوار يقرأ فيهما باوساط المفصل
المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل والاصل فيه كتب عمر رضي الله
تعالى عنه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان قرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل

وفي العصر والعشاء باوسط المفصل فالمغرب لقصار المفصل ولان مبنى
للمغرب على العجلة فالتخفيف اليق بها والعصر والعشاء يستحب فيهما التاخير
وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب فيوقعت فيهما بالاوساط ثم المستحب
في القراءة ان يكون من المفصلات وهي ثلثة الانواع المذكورة واختلفوا في المفصلات
فقيل من سورة بني اسرائيل الى آخر القران وقيل من سورة الزمر الى آخره وقيل
من سورة محمد عليه السلام الى آخره وقيل من سورة الفتح وقيل من سورة ق والقران
وعليه اكثر فالطوال منها عم يتساءلون الى آخر الفجر والاوساط من الفجر الى البروج
ومنه الى الم تر والقصار فيقراء في الفجر والظهر من الطوال وفي العصر والعشاء
من الاوساط وفي المغرب من القصار وانما سميت مفصلا لان الصحابة رضي الله
عنهم كانوا يفصلون فيما بين السورتين من هذه المقادير بالتكبير وطويل الركعة
الاولى من الفجر على الثانية اي بالثلث والثلثين عند بعض المشايخ فيقراء ثلثي
المفصل في الاولى والثلث في الثانية لاقتضاء بعض الاثار ذلك وفي شرح
الطحاوي اشارة الى قراءة ثلثة الارباع في الاولى والربع في الثانية وهذا

بيان الافضل قال وركعتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
وقال محمد رح احب الي ان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها
وفي بعض النسخ المتشابهات على الثلث وتر اي الشرط ان يكون وتر افيه
خمسا او سبعا او تسعا او احد عشر للمنفرد واما الامام فيأتي بالاربع حتى لا يكون
للقوم الثلث ولا يزيد على الاربع لئلا يثقل على القوم وقال سفيان الثوري
رحمة الله عليه ينبغي ان يقول الامام خمسا وفي الهداية ويستحب ان يزيد على
الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر فان كان اماما لا يزيد على
وجه يمل القوم حتى لا يؤدي الى التنفير وابعاد الضبعين من البطن بالضم
بفتح الضاد وسكون الباء الابط والبطن من الغذ والفخذ من الساق والساق
من القدم في الركوع والسجود للرجال اي في غير الزحام وفي الهداية
قيل اذا كان في الصف ازدحام لا بأس كيلا يؤدي الى حرج وفي بعض النسخ
اذا كان في الصف كذا المسموع وهو ربح وبالعكس للنساء ويكره للمرأة الفاتحة فيما
يجهر فيه للرجال للمتعارف في المشهور اي في المشهور من الروايات في هذا الامر

من رواية الحسن عن زياد رح فانه يروى وجوب قراءة الفاتحة في الاخريين
في ظاهر الرواية وذكر في بعض الكتب القراءة افضل فالمراد منه الجواز
ذكر مطلقا والتسمية قبل الفاتحة في كل ركعة ممن سن به وهو الامام
والمنفرد ولكل منهما مستحب ان يسمي في كل ركعة من التي صلوة قبل الفاتحة
وبه اقول ابي يوسف رح وذكر في المنتقى ان الفتوى على قول ابي يوسف رح
فاختير كذلك وان ذكر في المحيط للقول المختار قول محمد رح وهو ان يسمي قبل الفاتحة
وقبل كل السورة في كل ركعة وعند ابي حنيفة رح لا يسمي الا قبل الفاتحة في اول
ركعة ووضع الاختيار هنا على قول ابي يوسف لان لفظ الفتوى كلمة وابلغ
من لفظ المختار ولان هذا القول وسط وخير الامور اوساطها ثم المسبوق
يسمي خفيا فيما يقضي في كل ركعة احتياطا لان اكثر المشايخ رحمهم الله تعالى على ان الامام
لا يجهر فيما يقضي فيها لانها خافت فيما وانتظار المسبوق الى فراغ الامام
فيما يقضون لا يقوم الى قضاء ما سبق الا بعد سلام الامام وبعد ما قعد
في الصف الاول بالتفاق الا عند زفر رح الا ان يكون ابو حنيفة رح

فقيل لا ينتظر في الصف الاول بل يقوم بعد ما وافى الامام وفي قدر التشهد اقتضاء
ما سبق وهو الاظهر كما مر في الصف الثاني والثالث فقد قيل ينتظر ايضا كما
في الصف الاول وقيل لا ينتظر حتى لا يرفض بذلك احد عذر رفض الصف
وعليه عمل بعض اساتذتنا ثم فيما ينتظر ما فرا يصنع تكلموا فيه قيل ينتظر ساكتا
وقيل يقرأ التشهد تأسيا بحيث يفرغ عنه عند فراغ الامام وقيل يدعو بما
شاء من الادعية وفي الجامع الصغير والاصح انه يدعو كما يدعو الامام وقيل يكرر
الشهادتين ليكون مذكرا لحاله وهذا اوفق بحال الغفلة والسهو وعليه
الفتوى عمل بعض اساتذتنا ثم انه لا يقوم بعد سلام الامام بلا فصل
حتى يعلم انه ليس على الامام سهو او يعود عن الامام ما يمنعه من القيام فيخرج
بعد الصلوة وبه اكله فيما وافقه قدر التشهد اما لو قام ليوافقه اصلا بل
قام الى القضاء كما فرغ راسه من السجدة الثانية فعنه الاختلاف بيننا
يجيء في غير ما فعده تفسد صلوته وعندنا لا تفسد صلوته بل ما حصل من قرائته
قبل قعود الامام مقدار التشهد بها لا يكون معتدا به حتى لو عاد القراءة او عاد

على غير المعتدة بها قدر ما يجوز الصلوة يجوز والا فلا ويجوز ان يقوم المسبوق
قبل فراغ الامام اذا قعد مع الامام مقدار التشهد فيه مسائل اولها
اذا كان المسبوق ماسح الخف فخاف ان انتظر الامام خرج وقت
المسح والثاني اذا كانت المستحاضة او صاحب عذر فخاف خروج الوقت
والثالث اذا كان مصلي الجمعة فخاف خروج وقت الظهر مصلي العيدين
فخاف زوال وقت الظهر او مصلي الفجر فخاف طلوع الشمس والرابع اذا كان
خائفا مرور الناس امام المصلي

الباب الخامس في الجنازات

وهي اربعة عشر على العموم الجهر بالتسمية والجهر بالتعوذ فيها
الشافعي يخفيهما ويجهر والالتفات يمينا وشمالا بتجويل بعض الوجه
وتجويل كل الوجه يكون اشد حرمة ولو حول مع الصدر فيه الفساد
والنظر الى السماء والاشارة على الاستوانة او اليدين ونحوه
بلا عذر ولو بعذر فيأتي في باب المناجات ورفع اليدين في غير مانسخ
ارادة به نفي الرفع بعد الركوع في القومة كما هو قول الشافعي رحمه الله

الجنازة

الحديث فانهم يرفعون ايديهم في القنوت الى الصدر كما قبله كما يرفع للاحرام
ورفع الاصابع عن الارض في الركوع والسجود والمراد رفعها
في السجود بعد ما وضع الراس ليكون مؤديا فرض السجود حتى لو رفع
القدمين قبل وضع الجبهة ثم وضع الجبهة ورفع الراس قبل وضع الاصابع
لا يجوز صلوته لفوات فرض السجود وفي السراجية وضع القدمين فرض
في السجود حتى لو سجد راجحا قدميه لا يجوز والجلوس على عقبيه للتشهد
والبعث بثوبه او بدنه دون الثلث وست خود مشغول داشتن
بجامه يا باستين يا مانند آن بكنار يا دو بار قيد بقوله دون الثلث لان لو
فعل ثلثا تفسد صلوته عند البعض والاشارة بالسبابة كما هل الحديث
اي انهم يقبضون اصابع يده اليمنى عقد ويتركون السبابة والابهام فيضعون
اليمنى على الفخذ اذا بلغوا الى الشهادتين يشيرون بالسبابة وعندنا هذا
الفعل حرام وقصر السلام على جانب كما هو مالك به فانه يقول مرة نحو
القبلة والقنوت غير الوتر اي قراءة دعاء القنوت والمراد منه فعل قول

قبل فعلى هذا اصحابنا فانهم لا يقولون القنوت في الوتر بل يقولون في الفجر
تمام السنة الا في النصف الاخر من رمضان فانهم يقولون فيه اي في الوتر
والزيادة في التكبير بان يقول الله الاكبر الاعظم او الله الاكبر للاعلى
او الثناء اي على كلمات الثناء كما ذكر في السنن في كيفية الثناء بان
يقول وتعالى جدك وجل ثناؤك وتقدست اسماؤك ومن هذا وقع الكلام
في قوله جل ثناؤك قال صاحب الهداية وقوله جل ثناؤك لم يذكر في المشايخ
فيتوقى به في النوافل دون الفرائض والتسبيحات كما يقول سبحان
ربي الاعلى الوهاب وسبحان ربي العظيم الكريم او التشهد على السنة
اي عقد السبابة بعد التحيات الزاكيات التامات الى آخره
وترك واجب عامدا اي من الواجبات المذكورة في باب الواجبات
فتركها عمدا حرام ولو ترك سهوا ففيه سجدة السهو وفي المحيط وذكر المحرمات
في المكروهات انما ذكر هذا ليدفع التناقض ويعلم ان صاحب المحيط
انما ذكر المحرمات في المكروهات لجعله جملة المنهيات جنسا واحدا الا ان البعض

اشد كراهة قيد جل في حد الحرمة وقيل والله اعلم صاحب المحيط اخذ قول
الامام المحقق محمد بن حسن ابن شيباني رح وقال صاحب الهداية نص محمد بان
كل مكروه حرام الساد س سبعة المكروهات
التي تكره في الصلوة وهي تسعة وخمسون سماها بدايمان الكراهة
فيما كدت في الصلوة فيقع مكروها اما الحالة التي تكره الصلوة تلك الحالة غير
داخل في هذا العدد الحصر والعام اثنان واربعون تكرار التكبير بان تقول
الله اكبر الله اكبر ولا يقال هذا زيادة التكبير على التكبير الفقد سبق الحكم
في باب المحرمات لانه تكرار الكلمة وصورة الزيادة ما ذكرت في المحرمات
فلا يرد والعد باصابع اليد التي جمع والعد اي بطريق العقد اما
العد برؤس الاصابع او بالقلب فغير مكروه بالاتفاق ونحوها كالتسبيحات
والاذكار والتحصر اي وضع اليد الخاصرة وهو من تعاطي المتكبرين
اي الاتيان بما هو من اخلاق الذميمة التي تصدر من المتكبرين كسدل
الرداء والتنحنح بلا عذر لو كان بغير حروف اي رددن وورفيدن

بالنفخ في الصور بشرط انكه ازوي كلمه بخرد بها فلو كان كذلك وصرت
بها مثلا اي نفخ بتواند كرد وغيره الفساد والتحكم وهو القاء النجاسة اي شيء
الى فم والنفخ غير المسموع اي اف كردن وقف كردن واح كردن در
مقام بيت نفي كردن والمراد من غير المسموع غير المسموع لجيرانه واما المسموع
لنفسه فغير معتبر فلا يكون مكروها وكذلك غير المسموع انما يكون مكروها ان لو كان غير
مبيح واما لو كان مبيحا ففيه الفساد وهي الظهيرية مكروه النفخ في الصوم فان كان مسموعا
يفسد الصوم والا فلا وقال ابو يوسف لا يفطر كال كذا في محيط المستجيد اما
للدراهم ونحوها في فمه بحيث لا يمنع القراءة اي لا يمنع نفس القراءة
بل يمنع من تمامها حتى لو لم يمنع عن سننها الفم لا يكون مكروها بل مباحا
يأتي في بابه واعلاء الرأس اي بعد رفع الراس من الركوع والسجود قليلا
قليلا اتوجي والبانية كما يفعله بعض الجهال والعوام فيجعلون وجهه نحو السماء
وابتلاء كائن الاسنان مثل حبة من الطعام او شيء من اللحم لو كان
قليلا بالكان ذلك الشيء قليلا ولو كان كثيرا ففيه الفساد والفرق ما كان دون

فهو قليل وما كان قدر الخمسة او فوقه فهو كثير وفي الخلاصة وان كان تقدر الخمسة
او زاد عليه لا يكون صلوة وترك السنة من السنن اي ترك ما ذكرنا
في باب السنن مكروه وان ترك واجب من الواجبات حرام وبالاتمام
القراءة في الركوع ينبغي بايد كه آخر قراءة تا هم در قيام تمام كند بعين در قيام
اعاد تكبير كند چنانچه راء اكبر در ركوع تمام شود وتحصيل الاذكار في الانتقالات
بان يأتي بالتسميع في حالة الانحطاط بتكبير الانحطاط في السجود واعلم ان مبنى
الصلوة على الافعال والاقوال تابعة والدليل على هذا جواز صلوة الاخرس
الاذكار والسنن في كل فعل ليكون ايضا جامعة لفصلي القول والفعل ثم
هذا قالوا يختم القراءة في القيام فيبدأ بالف التكبير ويختم بالراء في الركوع فيبدأ
بالتسبيحات على التمام ثم يبدأ بسين التسميع او راء التحميد في الركوع فيختم التحميد
في القومة ثم يبدأ بالف التكبير للانحطاط ويختم براء في السجود على هذا
ينبغي ان يصلي ولا يحصل الاذكار الانتقالات فان فيه كراهتين احدهما
ترك الذكر عن موضعه والثانية تحصيله في غير موضعه ووضع يديه قبل ركبتيه

على الارض للسجود بلا عذر ولو كان بعذر جاز كالكبر والضعف والمرض حاكمين
مكروه ورفعهما اي رفع اليدين بعد ركبتيه للقيام كذلك اي بلا عذر
واما بعذر فلا يكره والاقعاء هو ان يضع اليته بين السجدتين على الارض
ناصبا قدميه كما كان متمكنا على الارض ناصبا قدميه كما كان متمكنا على الارض كجلسة الكلب
وكذلك لو فعل وذلك عند القيام عن السجدة وعند البعض هو ان يجلس على عقبيه في
الجلسة لاحالة التشهد وتعطيته الغم بلا غلبة التثاؤب والتجاوب
بهمزة بعد الالف وهو الصواب والواو غلط كذا في المغرب وقد يروى بغض
الغين اي شبهاء بالتثاؤب كراهة ان يشبهوا ان سنة اليهود ان يسن اكرهم
ان فعل موجب حضوره عليه السلام اما جون سنت اهل كتاب ست براي مخالفت ايشان
مارا تشديد كرده لانه من سنت اليهود وقلب الحصى الا ان لا يمكنه السجود
اي تقلب الحصى الا يمكنه السجود فيباشر مرتين في الكنز وقلب الحصى الا سجود
مرة وقال في الكافي او كان الحصى لا يمكنه من السجود فليسوه مرة ولا يزيد
على هذا هكذا في المبسوط وفي المغني او مرتين فاختار المصنف هذا القول توسعة

بلينا من قيد بمرتين فانه لو فعل ذلك ثلث مرات تفسد صلوته عند البعض

ومسح الجبهة من التراب والعرق قبل الفراغ اى قبل السلام وكف الثوب

اى جامه نرد كردن يعنى از ركوع چون سر بردارد بهر دو دست جامه بگيرد از بيخ

سوئى بالا بكشد جانبه عوام ميكنند والتثاؤب بلا عذر والتمطى اندام شكستن

وقرقعة الاصابع اى غمزها او مدها حتى تصوت سواء كان من الرجل او من المرأة

لانه من العبث فلما كان العبث خارج الصلوة حراما ففى الصلوة اولى والمراد

من الفرقعة اذا كان بيد واحد لانه لو اشتغل يداه بذلك ففيه الفساد عند

البعض والاستراحة من رجل الى رجل وتفريج الاصابع فى غير الركوع

اى انه لا يفرج كل التفريج فان ذلك سنة الركوع وفى الهداية لا يضم كل الضم

الا فى حالة السجود ولا يفرج كل التفريج الا فى حالة الركوع وفى سائر المواضع

عند الرفع للتحريمة وعند الوضع على الفخذين يتركها على حالها ولا يتكلف

فى الضم والتفريج وقدم من قبل والتعجيل فى القراءة فان فيه فوات سنت

الترتيل وترك تسوية الراس مع الظهر راكعا وتاكل الراس ورفعه

حالة الركوع مكروه لان النبي عليه السلام كان اذا ركع يسوي ظهره حتى لو وضع
على ظهره قدح لاستقر والتخطي ثلاثا فصاعدا بلا عذر لو وقف بعد كل
خطوة التخطي كما مر دون قيد بقوله لو وقف لانه لو لم يقف بعد كل خطوة تفسد
الصلوة لو كان بغير عذر وفي الخلاصة ولو مشى في صلوته ان كان قدر صف واحد
لا تفسد وان مشى قدر صفين بدفعة واحدة تفسد ولو مشى الى صف آخر
ووقف ثم مشى الى صف آخر ووقف لا تفسد واصله ما روي ان ابا بكرة
رضي الله عنه كان يصلي اخذ البقياد فرسه حتى صلى ركعتين ثم انسل قياده
من يده وذهب الى القبلة فتبعه ابو بكرة حتى اخذ بقياده ثم رجع ناكصا
على عقبيه حتى صلى ركعتين قال محمد وبه ناخذ يجوز الصلوة مع صنع ولا تفسد
لانه يستدبر القبلة من شرح المنتقى والتمايل يمينا وشمالا اي التحرك
حال القيام يمينا وشمالا وقيل القهقرى دون الثلث اي بيد واحد ولو
بيدين ففيه شبهة الفساد ودفنها كذلك اي دفن القمامة دون الثلث
والقاء البراق ونزع الخف بعمل قليل هذا اذا كان في آخر الصلوة

بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم اما في اثناء الصلوة فعفيه الفساد لبطلان
المسح على الخف وهذا من قبيل تعمدت الحدث لا من قبيل من سبقه الحدث
وشم الطيب والمراد منه بالبد والتبخر وتوح بالثوب اي باد كردن
كامد وراوحة دون الثلث اي باد بنيرن سواسه باركردن
وتعيين السورة لصلوة معينة بحيث لا يقرأ غيرها قوله معينة اي فرضا
كانت تلك الصلوة او سنة او نفلا او وترا اريد به سوى الفاتحة وفي البدائع
وليس في شئ من الصلوة قراءة سورة بعينها بحيث لا يجوز غيرها وقوله لا يجوز
غيرها تفسير لما قبله لاطلاق قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القران والامر في
تعين السورة هجران الباقي وابهام التفصيل وقال ابن عباس ما تيسر شئ
من القران بمهجور ولئن قال في الوتر والسنن وفي بعض النوافل التعين مروي
يقال الكراهة في ان لا يقرأ غيرها فقط وفيما قلت احيانا ترك المروي كيلا
يودي الى الهجران فلا يتنا قض او يقال الكراهة في تعينها اما قراءة المروي
فتبرك واتباع وقيل انما يكره اذا لم يعتقد لغيره الجواز اما اذا اعتقد الجواز

لغيره فلا واما قراءتها لانها البسملة عليه فلا يكره والجمع بين السورتين
بترك واحدة بينهما في ركعة سواء كانت المتروكة قصيرة او طويلة
وقيد بقوله في ركعة لانه لو فعل ذلك في اركعتين فلا يكره وان كانت المتروكة
قصيرة على الاصح من الروايات كذا في الجامع الصغير الخاني وفي الخلاصة
فان جمع بين السورتين في ركعة واحدة لا ينبغي ان يفعل ولو فعل
لا باس به وفي الذخيرة ولو جمع بين السورتين بينهما سورة او سورة
واحدة فان فعل ذلك في ركعة واحدة يكره بالاتفاق وان فعل ذلك
في اركعتين فان كان بينهما سورة فلا يكره وان كان بينهما سورة واحدة فقيه اختلاف
المشايخ قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره والانتقال من آية الى آية
اخرى لو كان بينهما سورة وفي المحيط والخلاصة ان الانتقال من آية سورة
الى آية من سورة اخرى او آية من سورة الى آية من تلك السورة بينهما ثلث آيات
مكروه وكذا الجمع بين السورتين بينهما سورة في ركعة واحدة مكروه وفي ركعتين
ان كان بينهما سورتان فلا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال

بعضهم يكره وقال بعضهم ان كان السورة طويلة لا يكره كما اذا كان بينهما سورتان
قصيرتان وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين
بدا له ان يترك تلك السورة ويفتتح التي يريد بها الشروع يكره وكذا لو قرأ
اقل من آية وان كان حرفا ولو كبر للركوع في الصلوة ثم بدا له ان يزيد في القرأن
لا باس به ما لم يركع وتقديم السورة المتأخرة على المتقدمة ولو في ركعتين
اي فيما كان في ركعة فاشتد كراهته وهذا اذا تعمد به اما لو سها في ذلك فلا يكون
مكروها فلو قرأ قل اعوذ برب الناس من غير قصد يقرأ في الثانية هذه السورة ايضا
وهذا كله في الفرايض اما في النوافل فلا يكره والتسمية قبل كل سورة في كل ركعة
اي اتيان التسمية قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة مكروه وان كان ذلك
مستحبا على قول محمد رح اما التسمية قبل الفاتحة وحدها في كل ركعة للامام والمنفرد
فقد ذكر في باب المستحاب وحمل صبي بلا عذر لان العذر مبيح على الاطلاق
ولم يذكر في المناجات اكتفاء والعذر بان يخاف من سبع او ماء او نار ونحو ذلك
فتمه لا يكره والى ص سبعة عشر اي سبعة عشر فعلا انتظار الامام في الركوع

لمن يسمع خفق نعليه للصلوة والخفق صوت نعال بالفارسية شتاكتب پاي
يعني در ركوع لا يمكث راكعا ليدرك الذي يجيئ للصلوة اركوعه سواء عرف الجائي
او لم يعرفه وقيل ان لم يعرفه فلا وقال محمد يخشى عليه امرا عظيما يعني الكفر
سواء كان الجائي فقيرا او غنيا وقيل ان كان فقيرا فلا وتطويل الثانية
على الاولى اي تطويل الركعة الثانية الاولى تطويلا معتبرا بان يكون
قدر ثلث آيات وما دونه قليل فلا يكون مكروها في الفرائض اي في النوافل
والسنن لا يكره تطويل الثانية على الاولى ولئن قيل لو لم يكن التطويل مكروها في
النوافل والسنن يكون مباحا فلم لم يذكره في المباحات يقال ايجازا واكتفاء على
ان الافضل هو التسوية والتوقف في آية الرحمة او العذاب للامام والمقتدي
بان يتوقف المقتدي متفكرا ويفوت عنه المتابعة في بعض الاشياء مطلقا
سواء كان في الفرائض او النوافل لجماعة التراويح والمنفرد في الفرائض
المنفرد بالجر عطفا على قوله للامام والسجدة على كور العمامة افصح
كور العمامة دورها يقال بالفارسية بندش دستار اي لو سجد على كور عمامة

او فاضل ثوبه جاز وكره وعند الثاني في كل لا يجوز والصاق البطن بالفخذ
للرجل وكذلك بسطهم العضدين اي بسط الرجل وهذا الالصاق
وبسط العضدين للنساء مستحب ونزع القميص او القلنسوة او بسطهم كذلك
بعمل يسير اي تنزع الرجل القميص او بسطهم اي الرجل بعمل قليل ونزع
القميص والقلنسوة في حق المراة يكفي كشف العورة وفيه الفساد سواء
كانت حرة او امة وكذلك القلنسوة فما كانت حرة وفما كانت امة لاحتمال
حدوث عتقها وتطويل الامام الصلوة بحيث يثقل على القوم المراد
منه بعدم مراعاة السنة في القراءة وتخفيفها اي الصلوة بعجلتهم
اي بعجلة القوم لا يزيد على قدر المروي وان استعجلوا والجاء الامام
القوم للفتح اذا قرا مقدار ما يجوز به الصلوة ثم المقتدي اذا فتح عليه
بعد ما عجاء واخذ الامام لا يكون مكروها وان لم ياخذ بعد ما اجاء
لا يفسد صلوة الفاتح ولا يكره له ايضا اما لو فتح عليه بدون الالجاء ففيه
الاختلاف والاصح انه لا يفسد سواء اخذ الامام اولم ياخذ قراءة مقدار الجواز

او لم يقرأ وقوله اذا قرأ ما يجوز يشير الى انه لو الجأ فيما لم يقرأ مقدار المجوز لا يكون مكروها وله اقامة الغير على خلافته عنده وعندهما لا يجوز وجهر القراءة في نوافل النهار قال صلى الله عليه وسلم صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة قيد به لان جهر القراءة في نوافل الليل لا يكره وقراءة الامام آية السجدة فيما خافت الا في آخر السورة وتكرار الآية سروا وخيرنا في الفرائض بلا عذر لان العذر مسح على الاطلاق ولم يذكر في المباحث البقاء والعذر هو ان لا يتذكر الامام الا في النوافل والسنن مطلقا اي سواء يتذكر الامام ما يكره او لا يتذكر وتكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض والصلوة رافعا كميه الى المرفقين للرجال قيد بالرجال لان في النساء فساد الصلوة في هذه الصورة اذا كانت حرة او شبهه الفساد اذا كانت امة لاحتمال حدوث عنقها وهي غير عالمة بذلك وقول المقتدي عند آية الترهيب او الترغيب صدق الله وبلغ رسوله والاعتماد بحايط او اسطوانة بلا عذر في غير النوافل اي في الفرائض والسنن الباب السابع في المباحات

وهي احد عشر العام كماية النظر بموق عينه بلا تحويل وجهه فوق مع التحويل قدمي
في المحرمات وسوية موضع سجوده مرة او مرتين بيده على رواية المبسوط وفي الكافي
فسبوه ولا يزيد على هذا للعذر اي للعذر المذكور في المكروهات وهو ان لا يمكنه
السجود بسبب الحصى وقتل الحية المطلقة مطلقا وان احتاج الى المعالجة
اي قتل المصلي الاطلاق الاول في انواع الحيات اي يباح قتل مطلق الحية سواء
كانت بيضاء او صفراء او سوداء واحترز بهذا الاطلاق عن قول من قال
لا يجوز قتل البيضاء من الحيات وعن قول من قال لا يجوز الا قتل السوداء
منها والاطلاق الثاني احوال المصلي واحترز بهذا عن قولي من قال لا يجوز
قتلها اذا حصل مع استدبار القبلة وبقوله وان احتاج الى المعالجة مثل اخذ
العصا والضرب بها او الحجر والحجارة متواتر الفعل كثيرا كان او لا وفيه
احتراز عن قول من قال لا يجوز مع هذا الاحتاج وهذه احكام كلها في المحيط
وفي فيه دراهم او دنانير لا يمنعه عن سنة القراءة او في يده
ما يمنع عن سنة الاعتماد وقيد بعدم المنع لان المانع مذكور في باب

المكروهات حيث قال لا تمنع القراءة والمراد منه نفس القراءة اي لا يمنع نفس
القراءة بل يمنع عن سنتها وقرآءة القرآن على التأليف اي على الترتيب
كما يفعله بعض الحفاظ من ائمة المساجد خاتماً للقرآن على الترتيب في الصلوة
لا باس به لما روي عن انس ابن مالك رضي الله تعالى عنه ان اصحاب النبي عليه
الصلوة والسلام كانوا يقرؤن القرآن في الفرائض على التأليف ونقض
الثوب لئلا يلتصق بجسده في الركوع وقرآءة آخر سورة في ركعة
واخر اخرى في ركعة اخرى اي آخر سورة اخرى في ركعة اخرى على الصحيح
من الروايات والرواية في المحيط والجامع الصغير التي ذكر في الخلاصة
اذا قرأ سورة واحدة في الركعتين لا باس به وفي نسخة شمس الائمة الحلواني
قال بعضهم يكره وكذا الوقراءة وسط سورة او آخر سورة في الركعة الاولى وقراءة
في الركعة الثانية وسط سورة او اخر سورة اخرى لا ينبغي ان يفعل وهكذا
لا باس به وفي نسخة شمس الائمة الحلواني قال بعضهم يكره والافضل ان يقرأ
في كل ركعة في الكتوبة وان عجز قراءة السورة في الركعتين والخاص ثلثة

انى اص ثلثة

الزيادة

تكرار السورة في ركعة واحدة في التطوع يعني في الفرائض لا يباح وذلك بل
يكره كما مر في المكروهات الخاصة ولئن قال اباحة هذا الفعل مستفاد في باب
المكروهات فما فائدة من الاعادة مع الاختصار يقال والاعتماد بحائط او
استطوانة في التطوع وفي الفرائض لا يباح وذلك يكره كما مر في المكروهات الخاصة
ولو بلا عذر ولحظة الامام الى من خلفه وكحوه اي كالتفات الى من خلفه ونحوه
اي يقوم الامام ان قام من خلفه ونحوه اي يجلس ان جلس وهو النحوة
في الموافق لا في نفس الفعل الباب الثاني في المفسدات
وهي في التحقيق خمسة على العموم التكلم بكلام الناس مطلقا اي سواء
كان المصلي نائما او يقظانا ساهيا كان او عامدا قليلا كان الكلام او كثيرا
وهذا الاطلاق رد على قول من لا يقول بالفساد ساهيا وقول من لا
يقول بالفساد نائما وقول من لا يقول بالفساد قليلا وهذا كله قول الشافعي
حقيقة او حكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فكل ما هو من نظم القرآن
او كلمات الدعية يقع خطابا لاحد او جوابا لمن تكلم بالمنية بحال الذي يبقى

في القراءة الى فوق يا يحيى خذ الكتاب فقصد به خطاب من عنده اسمه يحيى و
ثم كتاب موضوع وكالذي يبشر بولد او غيره بان يقال للمصلي ولد لك
ابن فقال مجيبا له الحمد لله او يقال له ابنك فقال مجيبا له انا لله وانا اليه راجعون
وجميع مسائل زلة القاري التي تفسد بها الصلوة من هذا القسم والضحك
وهو ما يكون مسموعا له دون جيرانه تفسد الصلوة دون الوضوء اكتفى
عن القهقهة لانه فوق الضحك القهقهة وهو المسموع له ولجيرانه تفسد الصلوة
والوضوء جميعا واما التبسم وهو الذي لا يكون مسموعا له ولا لجيرانه فانه
ما لا يفسد شيئا من الصلوة والوضوء والعمل الكثير بلا اصلاح
فان الانصراف المتوضي لو احتاج الى الدلو لاخراج الماء من البير والاستقاء
وقتل الحية على الاطلاق فكل من هذه الثلثة عمل كثير ولكن لا اصلاح
الصلوة فلا تفسد به الصلوة واختلفوا في العمل الكثير قيل ما يتكرر
الى الثلثة وقيل ما هو مارآه انا ناظر نظن انه ليس في الصلوة هذا اشبه
واحسن ضبطا وعلى هذا الاقاويل تفريعات كثيرة يعرف في المحيط والكل

والشرب من هذا القبيل وبكل منها الفساد وترك فرض من فروض الصلوة
بلا عذر ولو طرى فوته بدون اختياره اى اذا تعذر القيام على المريض صلى
قاعدا بايماء وجعل السجود اخفض من الركوع ولتعمد الحدث لو احدث
فى صلوته من بول او غائط او رعاف متعمدا فسدت الصلوة احترازا عن
سبق الحدث فانه غير مفسد فلو كان يصلى تحت جدار المسجد فاصابه شئ
فان حذر من ذلك على راسه فاذناه فهو من قبيل تعمد الحدث
فسدت الصلوة ولو اصابه من خارج المسجد فهو من قبيل سبق الحدث
فلا تفسد الصلوة به وعلى هذا من الفصلين مسائل كثيرة يوقف فى الفتاوى
الخانية وخاتمة الكتاب المستطاب شرح العقيدة الكيدانى فى غاية عشر من شهر رمضان
المبارك سنة ١٠٦٨ ثمان وستين بعد الف وثمانين يوم الرابع وقت الاشراق
بين القريتين الدوجانة متعلقها بضلع القصبة ارينگ بين الغفير الحقير الضعيف الاضعف
ابراهيم الى رحمة ربه الصمد محمد بهاء الدين احمد عفى الله عن سيئاته وغفر الله تقصيره

من شرح الكنيد في المختار في العمل الكثير ما يقع عند الناس انه ليس في الصلوة قليل
ما يقع عند الناس انه في الصلوة هكذا روى البلخي عن اصحابنا رحم الله عليهم
المسبوق اذا اسلم مع الامام سابقا ومسح يديه على الوجه بعد التسليم
كما يفعل في العادة ثم يذكر ليس له ان يبني الصلوة لان مسح اليدين على هذا يقبل
وكل منها الفساد ولو طرى فوته بدون اختياره اي خوف الصلوة نسي من العوارض
للتوانى طرى اي اعرض اى اكره ما كان امتد فوات ان فرض كمن صار ما
ركوة او ركعتين ولم يقرأ شيئا وتعدد الحدث حتى لو لم متعدد الحدث لا تفسد الصلوة
كمن صلى فسبقه الحدث جاز له ان تصرف للتوضى ويتوضا ويبنى عليه لقيد الصلوة
ثم استخراج هذه الاحكام من المحيط والخانية والخانى والبزازى و
الهداية وحاشيتها والمنتقى والبرهان والاصول واللباب اللهم اغفر لكاتبه
وصاحبه وقارئه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم و
الاموات برحمتك يا ارحم الراحمين

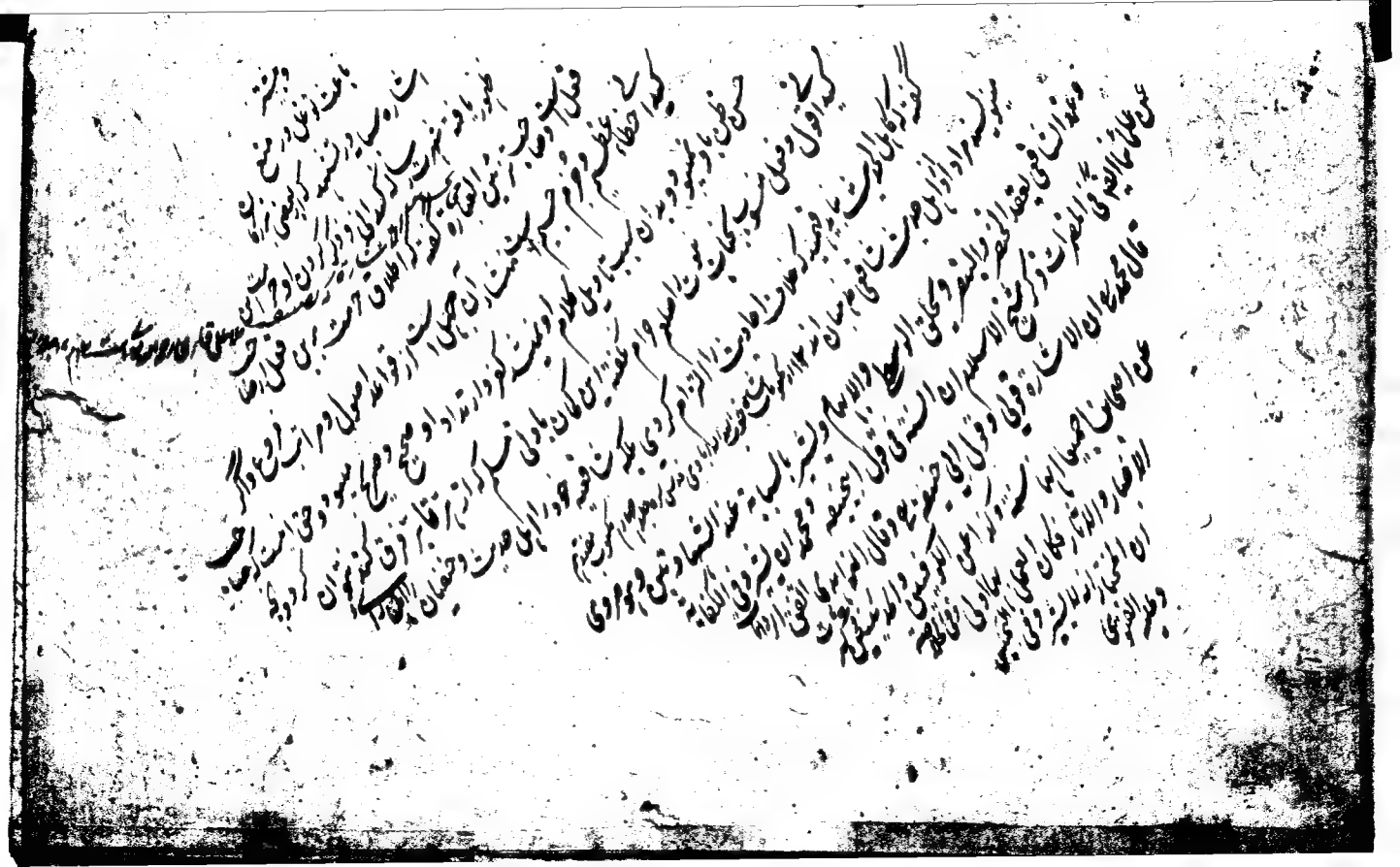

وتفسير الاشارة على ما مر منقول عن ابي جعفر وبه فسرها ابو يوسف ح وقال الامام الحلواني
تفسير السبابة عند الاداء ووضع عند قولي الا الله فيكون النصب كالنفي والوضع كالاثبات
وقال بعض اصحابنا يشير ثلثة وخمسين وقول احمد بينهما انه يعقد الخنصر والبنصر ويشير بالسبابة
كذا في الكفاية ١٢ الى المكارم حكى عن الفقيه ابي جعفر انه قال يعقد الخنصر والبنصر و
يحلق الوسطى والابهام يشير بالسبابة وفي المبسوط يكره الاشارة قلت وهو مخالف
والدراية كما ذكره الامام ابن الهمام فعن ابن عمر كان رسول الله اذا قعد في التشهد وضع يده
اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلثة واربعون واشار بالسبابة وذكر محمد في موطأ
انه عليه السلام يشير ونحن نضع بصفته قال وهو قول ابي حنيفة قلت وهو قول سائر
الائمة فيكون عليه اجماع الامة فلا اعتداد بخلاف بعض المشايخ المتاخرين من
غير نسبة ولا بيان علته كما اوضحته في رسالة مستقلة واما قول صاحب الهداية ووضع
يديه على فخذيه وبسط اصابعه وتشهد ويروى ذلك في حديث وائل فغير معروف
عنه بل روي عنه وضع يده اليمنى على فخذ اليمنى ثم عقد الخنصر والبنصر ثم حلق الوسطى بالابهام
واشار بالسبابة رواه البيهقي وابن ماجه باسناد صحيح قاله النووي ١٢ انتهاية

وبعضی وسطی مسجد وضع ابهام است بر اصبع وسطی و این نیز در حدیث مسلم از عبد الله
بن زبیر آمده و همچنین است مختار در مذهب احمد و شافعی در قول قدیم و نزد مالک فیض
جمیع اصابع بدست یمنی و بسط سبابه نزد شافعیه را در کیفیت تحلیق و حلق مکروه است
و آن اکلد وسطی میان دو انگشت ابهام و سبابه موده که اشارت کرد بوحدانیت حق
جل و علا و باید که اشارت بجانب فوق نیفتد تا موهم نگردد و وقت اشاره نزد
بعضی وقت تلفظ الا الله است و بعضی نزد اتمام و اوقت تلفظ بکلمه الله و مشهور است
که نزد نفی انگشت بگرداند و نزد اثبات رسانید و مرحوم موده که در محل تشهد تحریک مکروه
و مسبحه را مراد مکرر گردانیدن نزد او و باین توجیه تطبیق باید برد و روایت محرک را بر
مراد از اثبات تحریک فی الجمله است از بعضی آن تحریک

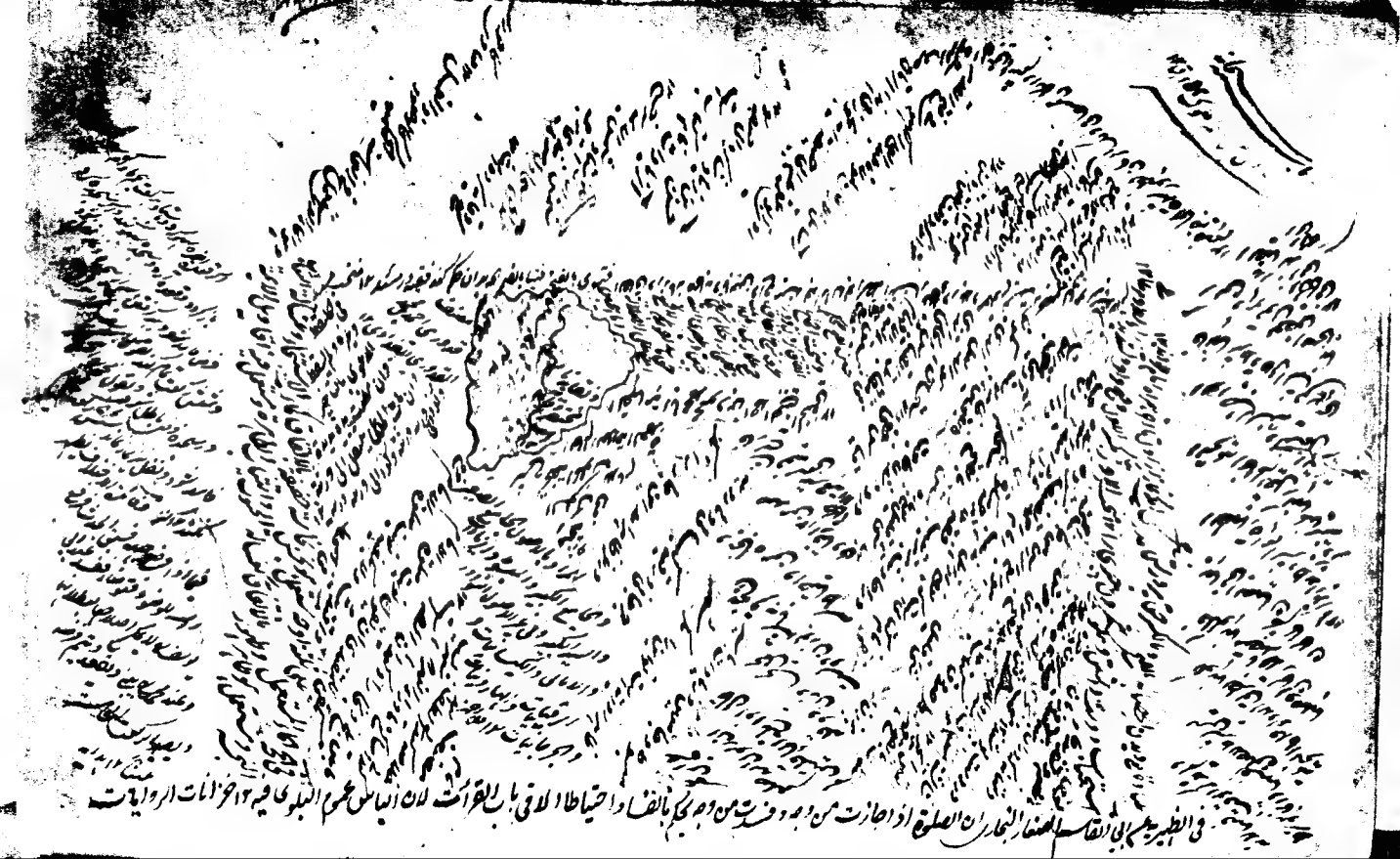

في الفطيرة عن ابي القاسم الصفار النجاران الصلح اذا جازت من وجه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطا لاني باب القرابات لان اساس عموم البلوى فيه ١٢ خزانات الروايات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى هذا مختصر في علم الفقه
جمعه لبعض اخواني في الدين بقدر ما وسعه وقته واقتصرت
فيه على عشرة كتب هي اهم كتب الفقه لو احتيجها بالتقديم وهي كتاب
الطهارة والصلوة والزكوة والصوم والحج والجهاد والصيد مع الاضاحي
والكراهية والفرائض والكسب مع الادب لفقه الله وجعله سببا
لترقيه الى اعلى مراتب سعادة الآخرة بجاه سيد المرسلين وخاتم النبيين

لافي الماء ودم البق والبراغيث والسمك عفو وشعر الميتة وكل
جزء منها لا حياة فيه طاهر وشعر الخنزير وسائر اجزائه نجس ويطهر
الخز بالدبغ والفيل طاهر وكل اهاب دبغ فقد طهر الا جلد
الخنزير والادمي وسور الادمي طاهر الا حال شربه الخمر وسور
الفرس وما يؤكل لحمه طاهر وسور الخنزير والكلب وسباع البهائم
نجس وسور الهرة والدجاجة المخلاة والابل والبقر الجلالة
والحية والعقرب والفارة وسباع الطير مكروه وسور الفيل
والحمار طاهر مشكوك في طهوريته فان لم يجد غيره توضأ به و
تيمم فصل في الوضوء والغسل فروض الوضوء اربعة الاول غسل
الوجه وهو من منبت الناصية الى اسفل الذقن طولا ومن الاذن
الى الاذن عرضا ويجب غسل الشعر الشاتر للخدين والذقن ولا يجب

غسل ما تحته وتحت الشارب والحاجب وما نزل من اللحية اما
البياض الذي بين العذار والاذن فيجب غسله الثاني غسل اليدين
مع المرفقين الثالث مسح ربع الرأس الرابع غسل الرجلين
مع الكعبين والدوام في شقوقهما يصح معه الوضوء سنة غسل
اليدين والتسمية وغسل اليدين الى الرسغين ثلثا للقيام من نومه
والترتيب والموالات والسواك والمضمضة والاستنشاق
والمبالغة فيهما للمفطر والبداءة بالميامن والبداءة في غسل اليدين
والرجلين من رؤوس الاصابع وتخليل اللحية والاصابع وتحريك
الخاتم الضيق ومسح كل الرأس والبداءة من مقدمه ومسح الاذنين
والرقبة وتثليث كل غسل وغسل سائر البدن وايصال الماء الى باطن السرة والى اصول شعر الرجل

وان كان مقصورا لخلاف ظفار المرأة وسنته ست ان يبدأ
بغسل يديه وفرجه وازالة نجاسة بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة
الا رجليه ان كان في مجمع الغسالة ثم يغسل رأسه وجسده ثلثا
ثم يخرج من مجمع الغسالة فيغسل رجليه وغسل يوم الجمعة والعيدين
وعرفة وعند الاحرام سنة وشرط السنة ان يصلي به الجمعة قبل ان
يحدث وغسل من اسلم او افاق او بلغ بالسن محتلم وان بلغ
بالانزال فواجب وغسل الجنابة والحيض لا يسقط بالاسلام ولو قبض
للوضوء كل خارج من السبيلين والدم والقيح والصديد السائل
بغير عصر الى محل الطهارة في الحكم والقيء ملء الفم والنوم مضطجعا
او متكئا او مستندا اغير مستقر على الارض غلبة العقل بما غما
او جنون او سكر والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود

ولو خرج من ذكره ودم ان علقه الرتق لو تاما لم ينقض وان غلب الدم
الرتق اوتا وبا نقض ومس الذكر لا ينقض ولا يمس المرأة الا
في المباشرة الفاحشة ويوجب الغسل وفوق التي لشهوة تاما
كان او ناقصا وتغيب الحشفة في احد السبيلين من الناس
والحيض والنفاس ولا يوجبه خروج التي بغير شهوة ولو
احتلم ولم ير بللا فلا غسل عليه ولو رأى بللا مذيا او ميتا ولم يذكر
احتلاما لزمه الغسل فصل في سنن الغسل يسمي المغتسل
الحدث خاصة يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها من وقت
الحدث بشرط ان لا يصلي على طهارة كاملة عند الحدث ويجزئ المسح على
خف فوق خف وعلى جرموق فوق خف ان لبسه قبل
الحدث وعلى جورب لا يثبت ويقف على الساق بلا رقاط ولو

لم يكن مجتازا او نوى مسافر مقيم في مدة ايام ثلثة ولو اقام مسافر في
مدة لم يزد على يوم وليلة من حين مسح ومسح ظاهر الخف واقله
قدر ثلثة اصابع من اصابع اليد والحق الكبير بالغ وهو قدر ثلثة من
اصغر اصابع الرجل وينقض المسح كل ما ينقض الوضوء وينقضي
المدة وترك احد القدمين الى ساق الخف ومتى بطل المسح بمضي
المدة او بالشروع في غسل القدمين ومسح الجبيرة وان شدها محدثا
ولا توقيت فان سقطت من غير برء بقي المسح وان كان عن برء
بطل وان كان في الصلوة استقبلها وعصابة القصد وكذا ان ضره
فلما مسحها مع قرحها فصل في التيمم ومن لم يجد الماء خارج المصر
به ومن المصر مثل او وحل وهو كخاف العطش او كان
مريضا يخاف شدة مرضه بحركته او باستعماله او كان جنبا في المصر

في الطريق للشرب يجمع التيمم إلا أن يتعلم بكثرة الماء وضيع الوقت
والشرب فصل في إزالة النجاسة النجاسة الحقيقية تطهر
بزوال عينها بكل مائع طاهر مزيل كالخل وماء الورد وقالا لا يشترط
الأثر الذي يشق إزالته عفو وغير المرئية تطهر بالغسل الذي
يغلب على الظن زوال به وكل شيء صقيل كالمرآة والسيف
والسكين ونحوها يطهر بالمسح والمني نجس يجب غسله رطبا
ويكفي فركه يابسا لو ذهب أثره النجاسة على الأرض بالماء
طهرت بالصلاة على مكانها دون التيمم منه وإذا أصابت الخف
أو النعل نجاسة لها جرم فجفت فدلكه بالأرض يطهر كالخف
الثالثة الثوب فصل في البئر النجاسة الثالثة تنجسها
والجامدة كالبعر والروث والحي قليلها عفو لا كثيرها وهو ما يعده

من النوم مرتين والإقامة مثله مرة قد قامت الصلاة مرتين

الفلاح ويرسل الأذان ويدرج الإقامة ويوجه فيها القبلة ويقيم

بمثل ويسرة ويرفع صوته ويستحب الوضوء فيها ويكره

ويعاد الأذان جامة ويكره إقامة الجنب ويجوز للقاعد

الأولى ويقيم وله الإكتفاء بالإقامة في الباقي ويجوز إقامة غير

المؤذن ويكره للمؤذن أخذ الأجر ولا يؤذن لصلوة قبل الوقت

ويعاد فيه ويجب على سامع الأذان والإقامة متابعة المؤذن

للأولى فيقول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وفي

الثانية ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وعند قوله الصلاة

خير من النوم صدقت وبالحق نطقت ولا يتكلم سامعها ولا يقرأ

ولا يسلم ولا يرد ولا يشتغل بعمل غير إجابته ويقطع القراءة

لها والعلم بدخول وقت الصلاة سنة الوقت والطهارة
بانواعها وستر العورة واستقبال القبلة والنية وتكبيرة الاحرام
سنة القيام والقراءة والركوع والسجود والانتقال
من ركن الى ركن والقعدة الاخيرة وواجباتها احد عشر الفاتحة
في الاولين والسورة معها او قدرها والجهر في الجهرية للامام و
المخافتة في السرية مطلقا والطمأنينة في الركوع والسجود و
ترتيب افعالها والقعدة الاولى والتشهد في القعدتين والتسليم
والقنوت وتكبيرات العيدين وما سوى ذلك من افعالها
واقتها المطلوبة بالشرط اول الوقت ووقت العذر من طلوع
الفجر الصادق الى طلوع الشمس والظهر من زوالها حتى يصير ظل
كل شيء مثليه سوى فيء الزوال وهو اول وقت العصر وآخره

غروبها وهو اول وقت المغرب وآخره غروب الشفق
الابيض بعد الاحمر وهو اول وقت العشاء وآخره طلوع
الفجر الصادق ووقت الوتر وقت العشاء ويجب تاخيره عنها
ويستحب الاسفار بالفجر الا للحاج بمزدلفة فالتغليس افضل
والابراد بالظهر في الصيف وتعجيلها في الشتاء وتاخير العصر
مالم يتغير قرص الشمس في الصيف والشتاء وتعجيل المغرب
دائما وتاخير العشاء الى ثلث الليل في الشتاء وتعجيلها في الصيف
وفي الغيم تعجيل العصر والعشاء ويؤخر الباقي ولا يجمع صلاتين
في وقت واحد الا بعرفة ومزدلفة ويستحب الوتر آخر الليل
ان وثق بالانتباه والا فاوله ووقت الجمعة وقت الظهر ووقت
صلاة العيدين من ارتفاع الشمس الى زوالها او وقت الكراهة

ثمانية بثلثة يكره فيها كل صلوة وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة عند
طلوع الشمس واستوائها وغروبها الا عصر يومه ووقتان يكره
فيهما التطوع والمنذورة وركعتا الطواف وقضاء تطوع افسده
ولا يكره غير ذلك وهما ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وما بعد
العصر الى الغروب وثلثة اوقات يكره فيها التطوع فقط
الغروب قبل المغرب ووقت خطبة الجمعة وقبل صلاة العيد
والتأني في الطهارة طهارة المصلي ولباسه ومكانه شرط والنجاسة
المخففة وهي بول الفرس وما يؤكل لحمه وخثوثه ما لا يؤكل لحمه من الطير
وعفي منها قدر ربع العضو وربع طرف الاصابة كالذيل والجرح السايل
والكم ونحوها لا دونه ومغلظة وهي بقية النجاسات ودون المثقال
عفو في ذات الجرم مع الكراهية وقدر عرض الكف في السايلة وما

مانع ومحل الاستنجاء خارج عن المعفو وهو ما يتلوث بالبول كالذكر
الاشر عفو ولو صلى على بساط صغير في طرفه نجاسة ولو كان كبيرا صح
ولو حمل المصلي نائما ممسكا ان كانت بحيث لو اصابها الماء لا يفسد
الى لا يتنجس صح مطلقا وان كان يفسدها الماء يصح بشرط كونها
مجففا مذكى ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة وربع ثوبه طاهر صلى
فيه حتما ولم يعد وان كان الطاهر اقل من الربع يخير بين الصلاة فيه
وبين الصلاة عاريا والاول افضل العورة من المتعة العورة وعورة
الرجل ما بين سرته الى ركبته والركبة عورة والسرة ليست بعورة
المرة جميع بدنها وشعرها الا الوجه والكفين والقدمين وعورة
الامة مثل عورة الرجل مع زيادة بطنها وظهرها والعورة الغليظة
والخفيفة سواء وما دون ربع العضو عفو والربع مانع والاكثر

الرقيق الذي لا يمنع رؤية العورة لا يكفي ومن فقد الساتر صلى
عريانا قاعدا لو مي الركوع والسجود وقائما يركع ويسجد والاول
افضل الرابع استقبال القبلة وفرضه عين الكعبة للمكي وجهتها لغيره
ومن اشتبهت عليه القبلة لا يتحرى وعند من يساله ولا في الصحراء
والسماء مصحية واذا عدم الدلائل والمخبر في الصحراء تحرى وصلى
فلو تبين الخطا فيها بنى ولو تبين بعدها لا يعيد الخامس النية وهي
ارادة الصلاة بقلبه واللفظ سنة والمقتدي ينوي اصل الصلاة
ومتابعة امامه او الاقتداء ونحو ذلك والاحوط مقارنة النية
للتكبير فان قدمها عليه صح ان لم تبطل بقاطع
ويصح الافتتاح بالتكبير والتهليل والتسبيحة وكل اسم من اسماء
الله تعالى ويقول اللهم ولا يصح بقوله اللهم اغفر لي وارحمني

راكعا فكبر للركوع صار مفتتحا ولو كبر قبل امامه ناويا للاقتداء بطل
اصلاة والافضل مقارنة الامام في التكبير واتاخر في التسليم ويرفع
يديه مقارنا للتكبير حتى يحاذي بابهاميه شحمتي اذنيه ولا يطرح اصابعه
وكيفية الرفع في القنوت وتكبيرات العيدين الزوائد وترفع المراة
حذو منكبيها ولا يرفع يديه في غير تكبيرة الاحرام وال[illegible] قيام الامام
والقوم عند قوله قد قامت الصلاة الاركان اولها القيام ولا يجوز
تركه في الفرض والواجب لغير عذر الا في النافلة الجارية خاصة
واذا كبر وضع يمينه على يساره تحت سرته والمراة تضع على صدرها
يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
ثم يتعوذ ويسمي ان كان اماما او منفردا ويقرا الفاتحة
وسورة معها او ثلاث آيات من اي سورة شاء في كل واحدة من الاوليين

وفرض القراءة مطلق آية وقدرها ثلاث آيات قصار او آية طويلة وان قال الامام ولا الضالين
امين هو القوم سرا والفاكه وصدها في الاخيرين سنة وتسبيح فيهما
جاز ولو سكت كره والقراءة واجبة في كل ركعات النفل وركعة
الوتر ويجهر الامام حتما في الفجر وفي الاوليين من المغرب والعشاء
ويخير المنفرد ويخفيان في الباقي حتما ويجهر في الجمعة والعيدين وفي
النفل نهارا ويخير ليلا ويكره تخصيص سورة لصلاة الا اذا كان
اليه عليه او مع فيه النبي صلى الله عليه وسلم معتقد للسنية لا لقصر
العوام خلف الامام الثابت الركوع فاذا فرغ من القراءة كبر وركع
وقال سبحان ربي العظيم ثلاثا وهو ادنى الكمال وتسبيحة كره
فاذا اطمأن راكعا قام قال سمع الله لمن حمده لا غير ويقول القوم ربنا
لك الحمد والمنفرد يجمع بينهما ثم يسجد فاذا اطمأن قائما كبر وسجد

وقال سبحان ربي الاعلى ثلاثا ثم يرفع راسه مكبرا ويقعد فاذا اطمان
كبر وسجد ثانية كالاولى ويجوز سجود على كور عمامة وطرف ثوبه المتصل
الا متصال من ركن الى ركن لا بس القعدة الاخيرة قدر التشهد
الاول واذا قرا التشهد لم يجز لمسبحة عند كلمة التوحيد في الاصح
ولا يزيد في القعدة الاولى على قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
في الثانية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما تاثر من الادعية والسوال
وكل ما لا يحل الا الذكر كالرحمة والمغفرة ونحوهما ثم يسلم تلقاء يمينه
وعن يساره وينوي بكل تسليمة من في تلك الجهة من الملائكة
الحاضرين والمسلمين وينوي الملائكة فقط والمامموم ينوي امامه في
اي جهة كان فان كان بحذائه نواه فيهما ثم بين الركعتين
وغيرها وهي ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها

وأربع قبل العصر أو ركعتان وركعتان بعد المغرب وأربع قبل
العشاء وبعدها أربع أو ركعتان وأربع قبل الجمعة وأربع بعدها
والسنة لا تقضي إلا سنة الفجر إذا فاتت مع الفجر وقضاؤها
قبل الزوال وسنة الظهر تقضى بعضها في وقتها ويخير فيما عدا
الركعتين والمطلوع بالنهار ركعتان بتسليمة أو أربع بالليل
ركعتان أو أربع أو ست أو ثمان وتكره الزيادة على ذلك فيهما
والأربع أفضل فيهما والأفضل في السنن والنوافل المنزل و
يتطوع قاعدا لغير عذر إلا سنة الفجر ولو شرع قاعدا وقام قائما
أو بالعكس صح ولو شرع راكبا نزل بنى وفي عكسه يستقبل
ويكره التطوع بجماعة إلا التراويح ومن يتطوع بصلاة إمامه
أو بصلاة إمامه وقضاؤه أن أفسد فعليه في التراويح في ست

كلما فاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما

اثنيت على نفسك فصل يستحب نظر المصلي في قيامه الى موضع

سجوده الى طرف لحيته وفي قعوده الى حجره ولا يلتفت ولا يعبث

بثوبه او عضوه ويكره تغميض عينيه ويكره شبق للامام بالاقبال

وعد الآي والتسبيح وحمل شيء في يده او فمه وتطويل الامام الركوع

لداخل ليعرف ويكره افتتاح الصلوة وبه حاجة الى الخلاء وفكره بعضهم

خلف الصف وحده منها وجد فرجة ولو صلى في مكان طاهر من الحمام

للصورة فيه لا يكره ويكره القراءة في الحمام جهرا لا سرا وتكره صلوة

والزوج في كل جهات المصلي الا للامة الرأس والصغيرة جدا

ولو استقبل نورا يتقيد او كانوا فيه ما يكره بخلاف الشمع

والسراج والمصحف والسيف ونحوها والفعل الكثير تقطع الصلوة

وهو ما لا يوجد الا بالبدن وقيل هو ما يجزم الناظر انه انسان
في الصلوة وهو المختار ومن صلى في الصحراء نصب بين يديه سترة
قدر ذراع فصاعدا في غلظ الاصبع فما زاد ويقرب منها ويجعلها
يحذاء احد حاجبيه ولا عبرة بالانقاء ولا بالحظ وتمام الكمال في
موضع سجوده في الصحراء والمسجد الجامع ويندب الكمال ان لم يكن
له سترة او قرينة دينها بالاشارة او تسبيح ولا يندب اليهما وان
تخط بغير عذر فحصلت به خروف بطلت وان [illegible] فلا
والا فلا وان حصلت بهما خروف فصاعدا في [illegible]
وتخفيفها مع الامام سنة تابعة واقلها في غير الجمعة واصدع الامام
ولو كان امرأة او صبيا والاولى بالامامة الافقه ثم الاقرأ ثم
ثم الاكبر سنا ثم الاحسن خلقا ثم الاشرف نسبا ثم الاصبح وجها

وامرأة ومريض وعبد وأعمى فإن صلوها كفتهم وتصح إمامتهم فيها
للمرأة وتحصل بهم الجماعة أيضا ومن صلى الظهر في منزله يوم
الجمعة لعذر كره وإن جاز وكره للمعذورين والمحبوسين الظهر
بجماعة يوم الجمعة ومن تذكر الإمام في التشهد أو في سجود السهو
الجمعة وبالله التوفيق اللهم يحرم البيع ويجب السعي على من يسمع
النداء فقط وإذا خرج الإمام للخطبة ترك الناس الصلاة والكلام
حتى يفرغ فإذا خطب وجب الإنصات والاستماع على القريب والبعيد
وإذا قرأ ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه﴾ يصلي السامع في نفسه فصل في
العيد يجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة
ويستحب يوم الفطر أن يطعم الإنسان قبل الصلاة وفي الأضحى
بعدها ويغتسل فيهما ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويتوجه

الاولیان فرضا بعدها نفلا وان لم یقض حتی خرج وقت
المسافر بمعاودة بیوت المصر حتی یرجع الیها او بموری لا فاشالی
بلد او قریة تجب فیها الجمعة فیقیم وبها مصر او لم یتوالا قامة
فیه وکما نوت حاجته لا یدری متی تقضی ولا تصح نیة اقامة العسکر
المحارب لکفار وا لبغاة بخلاف اهل الکلاء وینوی المسافر المقتدی
بالمقیم فاذا صلی المسافر بمقیمین صلی رکعتین وسلم وقال اتموا صلوتکم
فانا قوم سفر فیلزمون بغیر قراءة ومن توطن فی غیر وطنه دخل وطنه
الاول قصر وفائتة الحضر تقضی فی السفر اربعا وفائتة السفر تقضی
فی الحضر رکعتین والمعتبر فی ذلک آخر الوقت ویصیر المسافر مقیما
بمجرد النیة ولا یصیر المقیم مسافرا الا بالنیة مع الخروج ویباح
السفر یوم الجمعة قبل الزوال وبعده ومن بدا له الرجوع

في الطريق الى المصر وليس متيمما مدة سفره صار مقيما في الحال والا فهو
مسافر حتى يصل الى مصره وعلى تبع يصير مقيما بنية متبوعه اذا علم
بها نفسا في المريض من عجز عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد فان
لم يطق الركوع والسجود اومى قاعدا وجعل سجوده اخفض من ركوعه
ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يطق القعود استلقى
على ظهره وجعل رجليه الى القبلة واومى بالركوع والسجود واضطجع
على جنبه متوجها اليها والاول اولى فان لم يطق الايماء برأسه
اخر الصلوة ولم تسقط ما دام مفيقا ولا يومئ بغير راسه وان
قدر على القيام لا على الركوع والسجود صلى قاعدا ويومئ بهما واجبا
والاول اولى ومن مرض في صلوته بنى على حسب ما يقدر ومن
صلى قاعدا ثم صح بنى قائما وان صلى موميا ثم صح فيها استقبل ومن

جن او اغمي عليه يوما وليلة قضى بخلاف الاكثر والنائم يقضي مطلقا
ويقضي المريض فائتة الصحة على حسب حاله ويقضي الصحيح فائتة
المرض كاملة فصل في الفائتة من فاتته صلوة قضاها اذا ذكرها
قبل فرض الوقت الا اذا خاف فوت فرض الوقت او فروضه
في وقت مكروه او كانت الوايت ستا فلها قديمة او حديثة فان
قضى واحدة من الست عاد الترتيب فصل ومن دخل مسجدا
قد اذن فيه كره خروجه قبل الصلوة الا ان يكون اماما او مؤذنا فانه يخرج
الى جماعة او يكون قد صلى الفرض فيخرج الا ان يقام الصلوة قبل خروجه
فيقتدي تطوعا في الظهر والعشاء ويخرج في الباقي ولو جاز رجل
والامام في صلوة الفجر وان خاف فوت ركعة واحدة مع الامام صلى السنة
خارج المسجد ثم اقتدى وان خاف فوت الركعتين ترك السنة

افتدى به ولم يقضها وسنة الظهر تركها في الحالين كما في فصل
البدائع ومن ادرك مع الامام ركعة حصل له ثواب الجماعة حلوا
ادرك الامام راكعا فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدركا
لتلك الركعة ولو ادرك في القيام ولم يركع معه حتى رفع الامام رأسه
ثم ركع المقتدي صار مدركا لها ولو ركع قبل الامام فادركه الامام
فيه صح والمسبوق يقضي فائته بعد فراغ الامام بقراءة ولو كان
قراءة مع الامام بخلاف ما لو فتت معه فانه لا يقنت فيما يقضي ولو
ادرك مع الامام ثالثة المغرب قضى الاولين بجلستين وما يقضيه
المسبوق اول صلاته حكما فيستفتح فيه لا فيما ادرك ويتشهد
مع امامه ولا يقرأ فيما يقضيه في الاصح ويجب للسهو لا للعمد
سجدتان متى ترك واجبا اوآخره او اخر ركنا اوزاد في صلاته

فعلا من جنسها وليس معها ويجب على المأموم بسهو الامام فان ترك
الامام وافقه المأموم وسهو المأموم لا يوجب السجود ومن سها عن
القعدة الاولى فان تذكر وهو اقرب الى القعود قعد وان
كان الى القيام اقرب لم يعد ويسجد للسهو ومن سها عن القعدة
الاخيرة عاد اليها ما لم يسلم ويسجد للسهو وان سجد للخامسة
عامدا فرضه نفلا فيضم اليها ركعة سادسة فان لم يضم صح وتوقعدتي
الرابعة ثم قام ولم يسلم فيطرح انها القعدة الاولى عاد ما لم يسجد للخامسة
وان سجد للخامسة ناسيا وسادسة وتم فرضه واذا يكون نفلا غير نائب عن سنة
الظهر ويسجد للسهو ومن سلم من الحدث من صلوة وعليه سهو لم يخرج
منها ويسجد للسهو ومن شك اصلى ثلاثا او اربعا وذلك اول ما عرض له
استانف الصلوة بالكلام وهو اولى من الكلام وهجر انية لغوا

وان كان الشك يعرض له اكثر آعلى باكثر رايه فان لم يكن رائي اخذ
بالاقل وقعد حيث يتوهم آخر صلوته فصل في سجود التلاوة
وهي اربع عشر سجدة معروفة منها الاولى في الحاقة ومنها
سجدة ص وتجب على الثاني والثالث مع وجوبها على التراخي وتجب
على من لا يجب عليه الصلوة ولا قضاها كالحايض والنفساء والصبي
والمجنون والكافر وتجب على من سلعها منهم ولو سمعها من سكران
والمتوضي والنايم قيل تجب وقيل لا تجب وتجب على الثاني الاصم وان قرأها
الماموم خلف الامام لم يسجدها هو والامام في الصلوة ولا بعدها والسجدة
الصلوتية لا تقضي خارج الصلوة ومن قرأ آية السجدة ولم يسجدها حتى
فارق مجلسه واعادها وسجدة سقط ولو كان سجد الاولى قبل الصلوة سجد
للاولى فيها ومتى اتحد المجلس والآية تداخلت ومتى اختلف اعدها

تعدت ولا يخلف المجلس بحر والقيام ولا بخطوة او بخطوتين وبقعة او
او لقتين والسفينة الجارية كالبيت ويكره تكرارها على الدابة دون السير
فان كان في الطريق اكلت وان لم يكن فيها تعدت واذا
اجزاه بالايماء وفي كسجدة التلاوة بغير تشهد وتسليم فغسل في البيت
يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن وتذكر عند الشهادتان ولا يلح بهما في
مات غسل وكفن وصلي عليه فان لم يصل عليه صلي على قبره ما لم يغلب على الظن
نفسخ ومن استهل غسل وصلي عليه وان لم يستهل لف في خرقة ولم يصل عليه
ولا يصلي على باغ وقاطع الطريق والمشي خلف الجنازة افضل ويطيل الصمت
ويكره رفع الصوت بالذكر فاذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن
الاعناق ويلحد القبر لذا ويدخل الميت فيه من جهة القبلة ويضطجع على
شقه الايمن موجها الى القبلة ويكره البناء على القبر والايقاد عند من في قبر اكثر من واحد

الا للضرورة واتخاذ التابوت للمرأة حسن فصل في الشهيد والشهيد اهل
مسلم قتله كافر او مسلم ظلما فلا لم يجب به مال فلا يغسل الا اذا قتل جنبا او
صبيا فلا يغسل دمه ولا ينزع ثيابه وينزع كل ما عليه من غير حرج الكفن ويكمل كفنه
ثم يصلى عليه وكل حي اكل او شرب او نام او عولج او مضت عليه ستة اشهر او نقل
من المعركة حيا لا لخوف وطلب التحيل او مر عليه وقت صلاة وهو حي يعقل او
اوصى بامر ونادى غسل كتاب الزكاة الزكاة تجب على كل حر بالغ عاقل
مسلم ملك نصابا ملكا تاما مرفقة وبدا وتم عليه حول وحولا على الفور وهو الذي
في قول وكل دين لادمي يمنع بقدره حالا كان او مؤجلا ومن مات
وعليه زكاة او صدقة فطر او صوم نذر او كفارة سقطت ان اوصى
بها فينفذ من الثلث ولا زكوة في غير الذهب والفضة والسوائم
الا بنية التجارة ولا زكاة في حال الصغار ويجب ما لا يقدر عليه بقيمه

ولا بابنته ولا تصح الا بينة معاينة للاداء او للعزل الا اذا تصدق بكل
النصاب ونصاب الفضة مائتا درهم منها وزن سبعة مثاقيل الغالبة
وفيه خمسة دراهم في كل اربعين درهما والناقص عفو ونصاب الذهب عشرون
مثقالا الغالبة ذهب ونصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان والناقص
عفو والتبر والحلي والآنية نصاب وما غالبه منها غش فهو كعروض
التجارة الا ان يخلص منه نصاب وعروض الذي يبلغ قيمتها نصابا بالغا
للفقراء وكمال النصاب في طرفي الحول كاف ويضم الذهب والفضة والورق
بعضها الى بعض بالقيمة ويضم ما دون الاربعين الى ما دون الاربعة مثاقيل
ايضا في كل خمس شاة الى خمس وعشرين ثم بنت مخاض الى ست
وثلثين ثم بنت لبون الى ست واربعين ثم حقة الى احدى وستين ثم جذعة
الى ست وسبعين ثم بنتا لبون الى احدى وتسعين ثم حقتان الى مائة وعشرين

ثم يبدأ كما مر الى خمس وعشرين ثم بنت مخاض الى مائة وخمسين ثم
ثلاث حقاق ثم يبدأ الى ست وثمانين ثم بنت لبون الى مائة وست
وتسعين ثم اربع حقاق الى مائتين ثم يبدأ كما بدأ ثانيا والوقص
والعراب سواء ويجب بكل ثلثون وفيه تبيع الى اربعين ثم مسنة
وما زاد بحسابه الى ستين ثم تبيعان الى سبعين ثم تبيع الى ثمانين
ثم مسنتان الى تسعين ثم ثلثة اتبعة الى مائة ثم تبيعان ومسنة وهكذا
ابدا والجواميس والبقر سواء والله اعلم بالصواب نصاب الغنم
وفيه شاة الى مائة واحدى وعشرين ثم شاتان الى مائتين وواحدة ثم
ثلث شياة الى اربع مائة ثم اربع شياة ثم فى كل مائة شاة شاة
والضان والمعز سواء ويؤخذ الشئ منهما ولا يؤخذ الجذع والمريض
الا ان يشاء المصدق او بقرة وخشية وابلية يعتبر امهم وفحولهم

اثنان ذكر وانثى وفيه دينار او زكوة القيمة ولا يجب شيء في ذكور

او اناث محضة في الاشهر ولا في البغال والحمير ولا في الصغار فقط

تبعا للكبيرة وليس في العلوفة ولا في العوامل والحوامل السائمة

والسائمة الراعية اكثر الحول للاركوب والعمل وبنت مخاض ما دخل

في السنة الثانية وبنت لبون في الثالثة والحقة في الرابعة والجذعة

في الخامسة والتبيع في الثانية والمسنة في الثالثة وتبيّ الغنم ما بلغ

ستة وجذعها ما بلغ اكثر بها ومن وجب عليه سن لا يملكه اعطى

اعلى منه واخذ الزايد برضا الساعي او اعطى اسفل منه مع الزايد

مطلقا ويجوز دفع القيمة في الزكوة والفطرة والكفارة والعشر و

الخراج والنذر لا في الهدايا والضحايا والواجب اخذ الوسط من

النصاب ومطلق المستفاد يضم في الحول الا ان الربح والولد يضم

ولا يجب شيء في الصغار من المواشي كما تقدم والعوامل حيث لا يملكها ذو الكثير

الى اصله لا غير وغير ما يغنم الى اقرب جنسه حولا وازكوة واجبة في
النصاب دون العفو فلا يسقط شيء بهلاك العفو ولو هلك النصاب
بعد وجوب الزكوة سقطت ولو هلك بعضه سقط بقدره ولو اتلفه
المالك ضمن ولو هلك بعد طلب الساعي فقولان وصح التعجيل
لسنين ويثبت ايضا بعد ما ملك نصابا ملك النصاب المعدن والركاز
ومن وجد معدنا من جوهر وذاب في ارض مباحة ففيه الخمس والباقي له ولو
وجد في داره فلا شيء فيه بخلاف الكنز ولو وجد في ارضه او داره ففيه
ومن وجد كنزا ففيه الخمس ولو كان متاعا والباقي لقطة في الضرب الاسلامي
وفي الجاهلي هو للواجد ان كانت الارض مباحة وان لم يكن فلمالكها
اول الفتح فان جهل فلما قضى مالك يعرف في الاسلام فان جهل الضرب
جعل جاهليا ولا شيء في العنبر وزئبر والياقوت واللؤلؤ والعنبر وفي

جانبيه

الخمس زكوة النصاب يجب عشر على نابت بماء السماء او سيحا الا الخطب
والقصب والحشيش من غير شرط نصاب او حول او عقل او بتوسع فانه
جعل ارضه محطبة او مقتصبة او حشيشا وجب فيه العشر وما سقي
بغرب او دالية ففيه نصف العشر وان سقي سيحا وبدالية فحكم
باكثر الحول وفي العسل العشر ولو وجد في الجبل كالثمر فيه ولا يطرح
اجر العمال ونفقة البقر قبل العشر ولا شيء في البقر والنفط مصارف
الزكاة والعشر سبعة الفقير وهو من له ادنى شيء والمسكين وهو من
لا شيء له وقيل بالعكس والعامل غير الهاشمي ولو كان غنيا والمكاتب
والمديون والغازي المنقطع وقيل الحاج المنقطع ومن ماله بعيد عنه
وللمالك ان يعم كل المصارف وان يخص بعضها ولا يدفع لغني وان كان
نصابه غير تام ولا الى ذمي بخلاف غير الزكوة ولا يبنى منها مسجد

ولا يكفن ميت ولا يقضى كتابته ولا يعتق بها عبد ولا يدفعها المزكي الى المولاه
وهو وهو وزوجته وزوجها ومكاتبه ومدبره وام ولده وعبد اعتق بعضه
ولا الى مملوك غني وولده الصغير بخلاف امرأته ولا الى هاشمي ومولاه
ولو ظنه فقيرا فاعطاه فاخطأ سقطت الا في مكاتبه ولو اعطاه
شاكا لم تسقط الا ان تحقق انه غني وكره اعطاء واحد من الرفقة
بصاباً وكره نقلها الا لقريب لو احوج سد خلة الفقير يجب على كل مسلم
مالك نصاباً فاضلاً عن حاجته الاصلية وان كان غير نام عنه وعن ولده
الصغير الذي لا شيء له وعن عبد الخدمة ولو للتجارة بخلاف ولده الكبير
وزوجته ولو اوى عيالا غيرهم ولم يعلمها اجزأهما ولا تجب عن مكاتبه بخلاف
مدبره وام ولده ولا عن عبد او عبيد من اثنين وهي نصف صاع من بر
وزنا او دقيقه او سويقه او صاع من تمر او شعير او دقيقه او سويقه

وفي الزبيب وإيتان والدقيق أفضل من البر والدراهم أفضل
منهما وقيل البر أفضل منهما والصاع ثمانية أرطال بالعراقي
فجر يوم الفطر ويستحب دفعها قبل الخروج لصلوة يوم العيد ويصح
تعجيلها مطلقا ولا يسقط بالتأخير بخلاف الأضحية كتاب
يصح صوم شهر رمضان من الصحيح المقيم بمطلق النية وبنية النفل و
نية واجب آخر والنذر المعين يصح بمطلق النية وبنية النفل لا بنية
واجب آخر وكلاهما يصح بنية من الليل والنهار قبل ضحوة الكبرى
لا بعدها كالنفل والافضل التبييت ولو نوى المريض او المسافر
برمضان عن واجب آخر صح ولو تطوع به فعليه وإيتان والنذر
المطلق والكفارة وقضاء رمضان ونحوها لا يصح بنية من النهار
ويستحب طلب الهلال ليلة ثلثين من شعبان ورمضان فان

يجز فلا صوم ولا فطر ويكره صوم يوم الشك إلا أن يوافق ورده أو صام
ومن رأى الهلال وحده ورُدت شهادته صام فإن أفطر لعذر الردة
لزمه القضاء لا لغيره وكذا لو أفطر قبله عند البعض ولو صام ثلثين يوما
ولم يفطر وحده فإن أفطر قلا كفارة عليه وتقبل في هلال رمضان في الغيم
شهادة واحد عدل ولو كان عبدا أو امرأة أو محدودا في قذف فإذا
صاموا ثلثين يوما ولم يروا في الفطر خلاف بخلاف شهادة اثنين و
في الصحو لا بد من أهل محلة أو خمسين رجلا وفي هلال شوال في الغيم
لا بد من رجلين حرين أو رجل وامرأتين كالأضحى ولا يلزم أحد المصرين
رؤية المصر الآخر إلا إذا تحدث المطالع ولو أكملوا عن شعبان
ثم صاموا رمضان وكان ثمانية وعشرين فإن كانوا عدوا شعبان
عن رؤية هلاله قضوا يوما وإلا قضوا يومين ولو رؤي الهلال

قبل الزوال فهو لليلة الماضية وان رؤي بعده فهو لليلة المستقبلة ووقت
الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم هو الكف
عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع النية فصل ومن اكل او شرب
او جامع ناسيا لم يفطر بخلاف الكره والخطأ ولو انزل بالاحتلام او فكر او نظر
او اصبح جنبا من جماع او ادهن او قبل لم يفطر ولو انزل بقبلة او لمس
لزمه القضاء لا غير ويباح القبلة للصائم ان امن على نفسه ولو دخل حلقه
ذباب او غبار او دخان وهو ذاكر للصوم لم يفطر بخلاف المطر والثلج ولو
تمضمض وابتلع ما تمضمض او ابتلع ريقه المغلوب بالدم لم يفطر وان ابتلع
ما بين اسنانه من غير ما يه دون حمصة لم يفطر الا اذا اخرجه ثم رده
وبقدر الحمصة يفطر ولا كفارة عليه ولو ابتلع سمسمة لزمه الكفارة وان
مضغها لم يفطر الا ان يجد طعمها في حلقه ولو اكل عجينا او دقيقا او ابتلع

حصاة او نحوها زمته القضاء لا غير ولو اكل مسكا او كافورا او عنبرا
او تمرا يابسا او ورق شجر يعتاد اكلها زمته الكفارة ولو وضع
لقمة ناسيا فذكر فابتلعها وجبت الكفارة ولو اخرجها ثم ابتلعها لم تجب
ولو افطر عمدا ثم مرض او حاضت لم تجب الكفارة ولو سافر طائعا حتى
ولم ينو الفطر يوم نوبة حماه وللمراة ايضا يوم عادة حيضها بناء على
العادة فان افطر فلم يات المحل او الحيض وجبت الكفارة ولو اطعمه القاضي
ثم يفطر مطلقا وان تعمد خلافه افطر ولا كفارة ومن اكل غدا او شرب
دواء او جامع عمدا في احد السببين زمته الكفارة ولا كفارة في الجماع فيما
دون الفرج ولو انزل ولا كفارة على المراة لو كانت نائمة او مكرهة او
مكرهة ولا كفارة في افساد صوم غير رمضان اداء ومن احتقن او استعط
او اقطر في اذنه دواء او دقيقا او داوى جائفة او آمة بدواء رطب

وادخل يده او ميله او قطرة في حلقه او اقطر في احليله او قبله او دبره

فرضه القضاء ولا يفطر وان افطر في اذنه ماء او في ذكره ودهنا لم يفطر
ومن ذاق شيئا ومجه لم يفطر ويكره للصائم الدوق الا لحاجة ويكره
للمرأة مضغ الطعام لولدها بغير ضرورة ومضغ العلك مكروه بقلة
وقيل مفسد ان كان متقتتا او اسود ولا يكره للمرأة المضغة
وفي الرجل خلاف ويباح للصائم الكحل ولو وجد طعمه في حلقه وفوض
الشارب اذا قصد بها غير الزينة وكذا للمفطر ولا يكره السواك
للصائم بسواك رطب ويابس ولا الفصد والحجامة بلا ضعف والمريض
اذا خاف شدة مرضه او تاخر برءه افطر وقضى وللمسافر الفطر مطلقا
وصومه افضل ان لم تلحقه مشقة فان مات في المرض والسفر فلا قضاء
عليها وان صح المريض واقام المسافر ثم ماتا وجب القضاء بقدر
ما ادركا وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه والتتابع

افضل

أفضل ولا فدية بتأخيره عن رمضان ثان ، وللحامل والمرضع الفطر
خوفا على ولديهما او نفسيهما ولا فدية عليهما والشيخ العاجز عن
الصوم يفطر ويفدي عن كل يوم نصف صاع من بر او صاعا من
تمر او شعير فان قدر على الصوم بعد الفدية قضى ومن أوصى بقضاء
رمضان أطعم عنه وليه وكل من مات ولم يصم لم يجب والصلوة كالصوم
وكل صلوة كصوم يوم ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي ومن اسلم
او بلغ او طهرت او افاق او قدم من سفر او برأ من مرض او افطر
خطأ او عمدا امسك بقية يومه تشبها بخلاف الحايض والنفساء
في خلال الصوم ولو اكل فلا قضاء عليه ليترك التشبه ومن سافر
بعد الفجر او نوى الفطر ثم قدم او صح من مرضه قبل ازوال لزمه
الصوم ولو افطر فلا كفارة عليه واذا علم المسافر انه يدخل

اذا نوى الصوم قبل زوال ثم افطر متعمدا لا كفارة عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما عليه ان نوى صوم يوم من رمضان ليلا لانه ان نهارا ثم افطر فلا كفارة شبهة في فانه لا يكون الصوم في رمضان نية من النهار وقد تقدمت هذه المسئلة في اوائل الدرر

في بيوت مقره او موضع اقامته كره له الفطر ومن اغمي
او جن في رمضان قضى ما بعد يوم الاغماء والجنون خاصة
والجنون المستوعب مسقط للقضاء بخلاف الاغماء وبخلاف
الجنون غير المستوعب ومن لم ينو في شهر رمضان صوما
ولا فطرا لزمه القضاء ومن اصبح غير ناو للصوم او نوى قبل
الزوال فاكل فلا كفارة عليه والحايض والنفساء يفطر ويقضي
خلاف الصلوة ومن ظن بقاء الليل فتسحر او غروب الشمس فافطر
وبان خطاه لزمه القضاء والتشهد لا غير ولو شك في طلوع
الفجر فالافضل ان لا يفطر ولو افطر فلا قضاء عليه ولو شك
في غروب الشمس يجب ان لا يفطر ولو افطر لزمه القضاء و
السحور مستحب وكذا تاخيره ويستحب تعجيل الافطار ومن اكل

في الدرر الافطار قبل الصلوة سنة

ناسيا ظن انه افطر او علم انه لم يفطر فاكل عمدا لزمه القضاء

لا غير ويحرم الصوم يوم العيد بن وايام التشريق ولا يكره صوم

ستة من شوال موصولة بشهر رمضان ويكره صوم الوصال

فان افطر في الايام الخمسة المحرمة فقولان ويكره صوم الصمت

وهو ان لا يتكلم في صومه ويكره صوم السبت وحده

ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة وايام البيض ويوم عرفة لغير الحاج

ولا تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان تكون صائما او

مريضا ولا العبد بغير اذن مولاه وان كان لا يضر مولاه وكفارة

صوم رمضان عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين

فان عجز فاطعام ستين مسكينا كما مر ولو افطر مرارا في رمضان

او رمضانين كفته كفارة واحدة الا اذا تخللت الكفارة

ويباح الفطر في التطوع بعذر الضيافة ونحوها ولو شرع
في صوم او صلاة ظنها عليه ثم علم انتفاءها فالافضل اتمامها
ولو افسدها فلا قضاء عليه والاظهر
على الفور مرة في العمر على كل مكلف
على زاد وراحلة غير نفقة ونفقة ذهابه ورجوعه فاضلا عما
لابد منه وعياله الى وقت رجوعه بشرط امن الطريق فان
بذل له ذلك لم يجب ولو حج فقير وقع فرضا والحرم او الرقيق
شرط في المرأة اذا كان سفرا ونفقة المحرم عليها والمحرم يعتبر
والد رقي اذا كان مأمونا كالحر المسلم فلا عبرة بصبي او مجنون
وللزوج منعها مع المحرم عن النفل والمنذور لا عن الفرض
ووقته شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وكره تقديم

الإحرام على سوال وبلا حرام شرطا ايضا وركنه الوقوف بعرفة
وطواف الزيارة وواجباته الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا
والمروة ورمي الجمار والحلق والتقصير وطواف الصدر وركعتا طوافه
وسننه طواف القدوم والرمل فيه والهرولة في السعي بين الميلين
الاخضرين والمبيت بمنى في ايام منى والعمرة سنة مؤكدة وركنها الطواف
وواجباتها السعي والحلق او التقصير ومواقيت الاحرام للمدني ذو الحليفة
وللعراقي ذات عرق وللشامي الجحفة وللنجدي قرن ولليماني يلملم
ولمن جاء من غير هذه المواضع ما يحاذي واحدا منها والاحرام
من مطلع افجر اولى وفي ميقاتي بالحساب محظوراته ولا يجوز
لهؤلاء اذا قصدوا دخول مكة الحج او غيره تاخير الاحرام عنها
وان جاوز هذه المواضع ومن دونهم ميقاتهم الحل الذي هم فيه ومن

والمكي بميقاته للحج الحرم وللعمرة الحل فصل واذا اراد الاحرام
قص شاربه وقلم اظفاره وحلق عانته ثم توضأ او اغتسل وهو افضل
ولبس ازارا ورداء جديدين ابيضين وهو افضل او غسلين ونظف
فان لم يجد فمن وجد وصلى ركعتين وسأل الله تعالى التيسير
والاعانة والتلبية معروفة وهي سنة شرط وابو حنيفة
ويتقي المحرم الرفث والفسوق والجدال وقتل صيد البر والدلالة
والاشارة ويباح له صيد البحر ويترك لبس المخيط والعمامة والقلنسوة
والخفين التامين وتغطية الرأس والوجه والتدهن والطيب وحلق
الشعر وقص الظفر ولبس المصبوغ الا مغسولا لا ينفض ولا ينسل
شعره بخطمي ولا يتنور ولا يحك رأسه الا برفق ان كان عليه
شعر وله ان يغتسل ويدخل الحمام ويستظل بثبت او خيمة او

محل ويشد العنيان ويكثر التلبية بصوت رفيع بعد الصلوة
بها ملا شرفا او هبط واديا او لقي ركبانا وبالاسحار فاذا
دخل مكة طاف القدوم سبعة اشواط ورأى الطيم يرمل في
الثلثة الاول منها ثم صلى ركعتين عند المقام ثم سعى بين الصفا
والمروة سبعة اشواط يهرول فيما بين الميلين الاخضرين
ثم يقيم بمكة حراما يطوف متى شاء بلا رمل ولا سعي ويختم كل
طواف بركعتين ثم يخرج غداة التروية الى منا فيقيم بها حتى
يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس
صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين
ولا يجمع المنفرد والامام شرط فيهما ثم يقف الامام بعرفة راكبا بقرب
الجبل وعرفة كلها موقف الا بطن عرنة فاذا غربت الشمس افاض الامام

الى المزدلفة ووقف بقرب قزح ومزدلفة كلها موقف الا وادي
محسر ويصلي بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان
واقامة واحد ويجمع المنفرد ومن صلى المغرب في الطريق
وبيت بها ويصلي بهم الفجر بغلس ثم يقف بالمشعر الحرام
فاذا سفر افاض الى منى فيرمي جمرة العقبة من بطن الوادي
بسبع حصيات مثل حصى الخذف ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها
ويقطع التلبية مع اول حصاة ولو رمى السبع جملة فهي واحدة
ويجوز الرمي بجميع الارض لا بالذهب والفضة ثم يذبح ان شاء
ثم يحلق ربع راسه وهو افضل او يقصر ويحل له كل شيء الا النساء
ثم يطوف طواف الزيارة وقته ايام النحر وافضلها اولها ويحل له
النساء ثم يعود الى منى ويرمي الجمار الثلاث بعد الزوال في يوم الثاني

والثالث والرابع فاذا اراد ان يرجع الى بلده طاف طواف الصدر
ومن وقف بعرفة لحظة ما بين زوال يوم عرفة وفجر يوم النحر اجزأه
ولو كان نائما او مغمى عليه او جاهلا بها والمراة في افعال الحج كالرجل
الا في كشف الراس ولبس المخيط ورفع الصوت والتلبية والرمل
والهرولة والحلق فانها تخالفه فصل القران افضل من التمتع والافراد
وصفته ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات فاذا دخل مكة بدا
بالعمرة ثم بالحج فاذا رمى الجمرة يوم النحر اراق دما ان قدر والا صام
ثلثة ايام اخرها يوم عرفة وسبعة اذا رجع والتمتع افضل من الافراد
وصفته ان يهل بالعمرة من الميقات فاذا دخل مكة ادى العمرة وحل
منها ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم ويفعل ما يفعله المفرد وعليه دم
او بدنة كالقارن فصل اذا تطيب المحرم عضوا لزمه دم اى شاة

في الحكم الجنايات

وانكان اقل لزمه صدقة اي نصف صاع من بر وان خضب راسه
بحناء لزمه دم وان تبخر لزمه دمان وان ادهن بزيت او لبس
مخيطا يوما او غطى راسه يوما او حلق ربع راسه او ربع لحيته او كل رقبته
او احد البطيه كاملا لزمه دم وانكان اقل في الكل لزمه صدقة وان
قص من شاربه شيئا فعليه حكومة عدل وان حلق مواضع محاجمه او
قص في مجلس كل اظفاره او بعضها لزمه دم وان قص الكل في اربعة
مجالس لزمه اربعة دماء وان قص اقل من خمسة مجتمعة او خمسة متفرقة
لزمه لكل ظفر صدقة وان تطيب او لبس او حلق لعذر تخير بين دم
ثلاثة اصواع من بر يطعمها ستة مساكين وصوم ثلثة ايام وان
قبل او لمس لشهوة لزمه دم وان جامع قبل الوقوف بعرفة
فسد حجه وعليه شاة وتتمه ويقضيه ولا يفارق امراته في القضاء

وان جامع بعد الوقوف لم يفسد حجه وعليه بدنة وان جامع
بعد الحلق فعليه شاة وجماع الناسي والعامد سواء ومن طاف
للقدوم او للصدر محدثا فعليه صدقة وان طاف جنبا فعليه شاة
ومن طاف للزيارة محدثا فعليه شاة وان طاف جنبا فعليه بدنة
ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فما دونها فعليه شاة
وان ترك اربعة اشواط فهو محرم حتى يطوف بها ومن ترك من
طواف الصدر ثلاثة اشواط فعليه صدقة وان ترك اربعة فعليه
دم ومن ترك السعي او فاض من عرفة قبل الامام او ترك الوقوف
بالمزدلفة او رمى كل الجمار او رمى وظيفة يوم او اكثرها لزمه دم
والمكان اقل لزمه صدقة ومن اخر الحلق او طواف الزيارة
عن وقته لزمه دم وكذلك لو حلق في وقته خارج الحرم - محرم قتل

صيدًا او سبعا غير صائل عمدًا او سهوًا او عودًا او دل عليه من قتله
فعليه قيمته لقولين عدلين ويخير فيها بين الهدى والطعام والصيام
ولو عيب الصيد ضمن نقصانه ولو زال امتناعه ضمن كل القيمة ولو
كسر بيض صيد ضمنه وضمن قرخه الميت ان خرج منه ولا شيء في
قتل الغراب المؤذي والحداة والحية والعقرب والفأرة والكلب
العقور والذئب والنمل والبراغيث والقراد والبق والبعوض
ومن قتل قملة او جرادة تصدق بكف من طعام او تمرة وكبه
الجزاء بأكل الصيد مضطرا ويحل للمحرم ذبح غير الصيد والحمام المسرول
والضبي المستأنس صيد بخلاف البعير الشارد ويحل للمحرم لحم صيد
اصطاده حلال وذبحه بلا واسطة محرم وفي صيد الحرم اذا ذبحه
الحلال قيمته يتصدق بها لا غير وكذا في حشيشه وشجره وغير المملوك

والنبت عادة مالم يجف ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع
منه غير الاذخر ويحل قلع الكمأة وما يوجب على المعرد
وما يوجب على القارن دمين ولو قتل محرمان صيدا فعلى
كل واحد جزاء ولو قتل حلالان صيد الحرم فعليهما جزاء واحد
ويضمن المحرم الصيد وشراؤه باطل فعلى محرم منعه عدوا أو
مرض جازله التحلل يبعث شاة تذبح في يوم يعلمه ليتحلل بعده
الذبح ويتوقت دم الاحصار بالحرم لا بيوم النحر بخلاف دم المتعة
والقران والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمرة وعلى المحصر بالعمرة
القضاء وعلى القارن حجة وعمرتان ولو زال الاحصار قبل الذبح
فان قدر على ادراك الهدي والحج لزمه والا فلا ومن قدر على الوقوف
او الطواف او منع بعد الوقوف فليس بمحصر ومن فاته الوقوف

حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاته الحج فيتحلل بعمرة ويقضي الحج
ولا دم عليه والعمرة لا تفوت وهي جائزة في كل وقت إلا يوم
عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وهي سنة وتجزئ النيابة
في نفل الحج مطلقا وفي فرضه عند العجز الدائم إلى الموت ودم
القران على المأمور ودم الإحصار على الآمر والهدي من الإبل
والبقر والغنم والغنيمة مانع كالأضحية ويجوز الأكل من هدي
التطوع والمتعة والقران خاصة ويتوقت دم المتعة و
القران خاصة بيوم النحر ويجوز التصدق بهما على مساكين الحرم
وغيرهم كتاب الجهاد وهو فرض كفاية وإن لم يبدو
الكفار ولا جهاد على عبد ولا امرأة وأعمى ومقعد وأقطع إلا
إذا هجم العدو ويقدم طلب الإسلام ثم الجزية فإن أبوهما

قُتِلُوا بالسلاح والمنجنيق والنار وقطع الشجر وافساد
الزرع ويرمون مقصودين الكفار ولو تترسوا بالمسلمين
ويكره اخراج النساء والمصاحف ان خيف عليها ويحرم الغلول
والمثلة والغدر وقتل المجنون والصبي والمرأة غير الملكة والاعمى
والاقطع والمقعد ونحوهم الا دفعا لشرهم او رأيه ويكره للمسلم
قتل ابيه الكافر الا دفعا كالمسلم وللامام الصلح مجانا وبمال اخذا
ودفعا ونقضه بعد الاعلام متى يرى المصلحة وان بذلوا لنا جزية
لم يجب الا علام ويكره بيع السلاح والحديد والخيل منهم ولو كانوا
يستعينون بخلاف الطعام واللباس واذا امنهم حرم ضح ولزم الامان
ويجب الاعلام بنقضه ولا يصح امان ذمي واسير وتاجر ومسلم
غير مهاجر وعبد بغير ما دون في القتال ولو فتح الامام بلدهم

نشر قتاده

فيخير الامام فيهم بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بحسب ما يراه من المصلحة
ويخير ايضا في قتل الاسرى ان لم يسلموا واسترقاقهم واسلموا
وجعلهم ذمة ولا يطلقهم بمال ولا يفادي بهم اسرانا والاصح
مواشيهم وبجها وحرقها لا غير وحرق الاسلحة وما لا يحترق يدق
ولا يقسم غنيمة في دار الحرب الا للايداع وارزاء في الغنيمة كالمقاتل
بخلاف السوقي والمدد قبل اخراج الغنيمة الى دار الاسلام كالاصل
ومن مات قبل اخراج الغنيمة سقط حقه ويعتد لا يسقط والعسكر
الانتفاع بالغنيمة قبل الاخراج اكلا وعلفا ودهنا والقاء وقتالا
بالسلاح ونحوها بلا قسمة من غير بيع وتمول بخلاف الثياب والدواب
وبعد الاخراج يردون ما فضل معهم من ذلك وخمس الغنيمة يقسم
اخماسا بين اليتامى والمساكين وابناء السبيل يقدم منهم فقراءهم

ذوي القربى خاصة وذكر الله تعالى في الخمس للتبرك باسمه وسهم
النبي عليه السلام سقط بموته كما لصفي وأربعة أقسام الأخماس
للغانمين وللفارس سهمان وللراجل سهم وابن ذون و
العربي سواء ولا سهم لبعير أو بغل ويعتبر كونه فارسا أو
راجلا عند محاورة العدو لا عند القتال وغير ضح الامام للعبد والصبي يوضع
والمرأة والذمي ما يراه ولا يخمس ما أخذ واحد أو اثنان مغيرين بل ما
أخذ جماعة لهما منفعة ويجوز التنفيل بالسلب وغيره وتحريضا على القتال
والترك والروم يملك كل طائفة منهم ما استولت عليه من نفوس الطائفة
الأخرى وأموالها ويملك الكفار كلهم أموالنا بالاستيلاء لا نفوسنا
إلا خالص رقيقنا والمالك القديم أحق بماله قبل القسمة مجانا وبعدها
بالقيمة أو بالثمن إن كان مشترى مسلم دخل دار الحرب تاجرا

حربي دخل دارنا بامان فباع الولد لا يجوز
مسلم دخل دار الحرب بامان فاشترى من أهلها
ابنه أو أخاه الصحيح أنه لا يجوز بيعه فان خرج
الينا مع طائعا ان يملكه وان اخرجه كرها ملكه
بالقهر ١٢ سراجي

يحرم عليه الزنا والغدر بهم فان خان في شيء واقتطع منهم

ولو دخل حربي الينا بامان يقال له ان اقمت سنة جعلت عليك دينارا

فان اقام سنة صار ذميا فلا يمكن من الرجوع والجزية على الغني

في كل سنة ثمانية واربعون درهما وعلى وسط الحال اربعة وعشرون

وعلى الفقير المعتمل اثنا عشر ويوضع الجزية على المكاتب والمجوسي

وعابد الوثن من العجم ولا يوضع على عابد الوثن من العرب ولا

ولا جزية على من لا يقتل ويؤخذ من القسيسين والرهبان واصحاب

الصوامع المعتملين ومن اسلم اوبات وعليه جزية سقطت وان اجتمعت

جزيتان تداخلتا ويكلف الذمي اخفار الطريق فيضمنها ضمان

البعض منه قاعد وفي رواية يأخذ بثلثيه وجزره ويقول اعط

الجزية يا ذمي وفي رواية يا عدو الله ويجب باول الحول ويمهل

إلى آخره تيسيرا فصل ولا يجوز إحداث بيعة ولا كنيسة في دار الإسلام
ويعاد ما انهدم كما كان ويمنعون ويميز أهل الذمة عن المسلمين
في زيهم ومراكبهم وسروجهم وقلانسهم ولا يركبون الخيل ولا
يحملون السلاح ويجعل على أبوابهم علامة حتى لا يقف عليها سائل
يدعو لهم ويميزون نساؤهم عن نسائنا في الطريق والحمامات بعلامة
ويؤمر الذمي بشد الزنار من الصوف الغليظ دون الابريسم و
يمنع عن لباس به أهل العلم والزهد والشرف كالصوف ونحوه
ولا يبدأ بالسلام ولا بأس برد سلامه ولا يزيد إذا دعا على قوله وعليكم و
لو قال في جوابه السلام على من اتبع الهدى جاز ولو قال لذمي أطال
الله بقاءك لم يجز إلا إذا نوى إطالة بقائه للإسلام أو لمنفعة الجزية
ويضيق عليه الطريق ولا ينتقض عقد الذمة إلا أن يلحق بدار الحرب

أو يغلبوا على موضع ويحاربون فحينئذ حكم حكم المرتدين إلا أنهم
يسترقون بخلاف المرتدين ومال الخراج والجزية وهذا إذا
أهل الحرب تصرف في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر
والجسور وأرزاق القضاة والعلماء والغزاة مع أولادهم والمحاويج
ومن مات قبل القبض سقط نصيبه ومفصل ومن ارتد عرض عليه الإسلام
وكشفت شبهته وحبس ثلثة أيام استحبابا وقيل وجوبا فإن لم
يسلم قتل فإن قتله رجل قبل عرض الإسلام عليه كره ولا شيء عليه
والمرتدة لا تقتل بل تحبس حتى تسلم وكذا الصبي المميز ويزول ملك
المرتد عن أمواله زوالا موقوفا فإن أسلم عاد ملكه وإن مات
أو قتل فكسبه إسلامه لورثته وكسب ردته فيء ويعتق مدبره
وأمهات أولاده ويحل الديون التي عليه والمرتدة كسبها ولحاقه

بدار الحرب مع الحكم به كالموت وتصرفات المرتد اقسام نافذ
كالطلاق والاستيلاد وقبول الهبة واسقاط الشفعة وباطل
كالنكاح والذبح وموقوف كالمفاوضة والبيع والشراء والرهن و
الاجارة والهبة والاعتاق والتدبير ولا يصح ردة مجنون وصبي
وسكران لا يعقلان ويصح اسلام الصبي المميز فيها والخوارج
يدعون الى الاسلام ويكشف شبههم ولا يبدأ لهم الامام بقتال
حتى يبدؤا به او يجتمعوا له وعند ذلك يقاتلهم حتى يهزمهم فان كانت
لهم فئة اجهز على جريحهم واتبع موليهم والا فلا ولا يسبى
ذراريهم ولا يغنم اموالهم ويجوز القتال بأسلحتهم وركوب
خيلهم عند الحاجة ويحبس الامام اموالهم حتى يتوبوا فيردها
عليهم وما جبوه من الزكاة والعشر والخراج من البلاد التي

غلبوا عليها لم يمتنع ويفتي الماء خوفه منه بإعادة الركن سواء العشران
كان الآخذون أغنياء بخلاف الخراج ولو قتل بعضهم بعضا ثم ظهرنا عليهم
فهو هدر ولو غلبوا على بلد فقتل رجل من أهله رجلا آخر ثم ظهرنا على
البلد قبل استقرار ملكهم وإجراء أحكامهم وجب القصاص وإلا
فهو هدر ولا يأثم العادل ولا يضمن بإتلاف مال الباغي ونفسه
والباغي يأثم فيما يفعل بالعادل ولا يضمن فلو قتل العادل الباغي
ورثته ولو قتله الباغي وقال قتلته محقا ورثته وإن قال قتلته
مبطلا لم يرثه والله أعلم باب الصيد والذبائح يجوز الصيد بالكلب
والفهد والبازي والصقر وكل جارح معلم إلا الخنزير وقيل إلا الأسد
والدب والذئب والهرة وتعلم الكلب وتخرج بتركه الأكل ثلث مرات
فيؤكل ما اصطاده في الثالثة وقيل تعلمه بغلبة ظن صاحبه أنه تعلم وقيل تعلمه

بقول الصيادين انه تعلم وتعلم البازي ونحوه باجابته اذا دعي
فاذا ارسل الجارح المعلم وسمى عند ارساله فخرج صيدا ومات
حل وان لم يخرج لم يحل وكذا لو خنقه او كسره فان اكل منه الفهد
او الكلب لم يحل بخلاف البازي ولا يحل ما صاده قبل هذا فجرحه الكلب
او في الصحراء ولا ما يصيده بعد حتى يصير معلما بما ذكرنا ولو فر البازي من
صاحبه ولم يجبه اذا دعاه ثم صاد فحكم الكلب في الوجوه كلها وشرب الكلب من دم الصيد ولم يأكل منه حل وكذا لو اكل ما لفظه
صاحبه منه او خطفه من صاحبه فاكل منه ولو قطع من الصيد
قطعة فاكلها ثم اتبعه فقتله ولم يأكل منه لم يحل ولو القى ما قطعه
واتبعه فقتله ولم يأكل منه حتى اخذ صاحبه ثم مر بتلك القطعة
واكلها حل وان ادرك المرسل الصيد حيا مثل حياة المذبوح حرمت

ذكاته فان تركها حتى مات لم يحل وكذا البازي والسهم وكذا
ان لم يتمكن لضيق الوقت او لفقد الآلة كالماضي ان لم يتمكن من ذبحه
لا يحل بذكاة الاضطرار ولو وقع الصيد عند مجوسي وقدر على ذبحه ثم مات
لم يؤكل ولو ارسل كلبه على صيد فاخذ غيره حل ولو ارسله على
صيد كثير وسمى مرة واحدة يحل كل ما قتله تلك التسمية بخلاف
الشاتين المذبوحتين لم يضح احدهما فوق الاخرى وكمون الفهد لا يقطع
حكم ارساله وكذا الكلب اذا اعتاد عادته واذا اخذ الجارح صيدا بسال
واحد حل الكل ما لم يعرض باستراحة كما لو جثم على الصيد زمانا طويلا
ثم به صيدا آخر فقتله لم يحل الثاني ولو مرق السهم من الصيد المقصود
الى آخر فقتله حل ولو ارسل بازيه على صيد فنزل على شيء ثم طار واخذه
حل ان قصر الزمان بقدر ما يكون تكمنا لا استراحة ولو اخذ جارح

صيود

نبذا

مُعَلَّمٌ صَيْدًا وَلَمْ يُعْلَمْ هَلْ أَرْسَلَهُ أَحَدٌ أَمْ لَا لَمْ يَحِلَّ وَإِنْ شَارَكَ كَلْبٌ غَيْرُ
مُعَلَّمٍ أَوْ كَلْبُ مَجُوسِيٍّ أَوْ كَلْبٌ لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ عَمْدًا لَمْ يَحِلَّ وَ
رَدُّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مَعَهُ حَلَّ وَكُرِهَ وَلَوْ رَدَّهُ عَلَيْهِ الْمَجُوسِيُّ أَوْ أَغْرَاهُ بِهِ فَزَادَ
عَدْوُهُ لَمْ يَكْرَهْ وَكَذَا لَوْ لَمْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ الثَّانِي بَلْ حَلَّ عَلَيْهِ فَزَادَ عَدْوُهُ وَلَوْ أَرْسَلَهُ
مَجُوسِيٌّ فَأَغْرَاهُ بِهِ مُسْلِمٌ فَزَادَ عَدْوُهُ لَمْ يَحِلَّ وَيُعْتَبَرُ الْآلَةُ وَعَدَمُهَا عِنْدَ
الْإِرْسَالِ لَا عِنْدَ الْأَخْذِ وَكُلُّ مَا لَا يَحِلُّ ذَكَاتُهُ فَهُوَ كَالْمَجُوسِيِّ فِيمَا ذُكِرَ وَالْمُسْلِمُ
وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِي صَيْدِ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَلَوِ انْقَلَبَ كَلْبُ مَجُوسِيٍّ وَلَمْ
يُرْسِلْهُ صَاحِبُهُ فَأَغْرَاهُ مُسْلِمٌ بِالصَّيْدِ فَأَخَذَهُ حَلَّ وَمَنْ سَمِعَ
حِسَّ طَائِرٍ حِسَّ صَيْدٍ فَرَمَاهُ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ
حَلَّ الْمُصَابُ إِذَا كَانَ الْمَسْمُوعُ حِسَّهُ صَيْدًا وَلَوْ كَانَ خِنْزِيرًا
بِخِلَافِ مَا لَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ آدَمِيٌّ أَوْ حَيَوَانٌ أَهْلِيٌّ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ الْمُصَابُ وَالطَّيْرُ

المستأنس والظبي المربوط الإنسان حكما ولو أصاب المسموع
حسه وقد ظنه آدميا فظهر صيدا حل ولو رمى إلى طير فأصاب
صيدا وغير الطائر ولم يعلم أنه وحشي أو أهلي حل الصيد بخلاف
ما لو رمى إلى بعير فأصاب صيدا ولم يعلم أنه ناد أم لا وإن علم أنه نادّ
حل ولو رمى إلى سمكة أو جراد فأصاب صيدا حل في إحدى الروايتين
فإذا وقع السهم بالصيد أو جرحه الجارح فتحامل حتى غاب الصائد
ولم يزل في طلبه حتى أصابه حل وإن قعد عن طلبه ثم أصابه ميتا لم يحل
وكذا لو وجد به جراحة أخرى ولو رمى صيدا فوقع في ماء أو على سطح
أو جبل أو شجرة أو حائط أو آجرة ثم وقع منه إلى الأرض أو رماه
في جبل فتردى من موضع إلى موضع حتى وصل إلى الأرض أو رماه
فوقع على رمح منصوب أو قصبة قائمة أو حرف آجرة لم يحل إلا إذا بان

رأسه في الرمية ولو وقع على الأرض حيا فمات أو على جبل أو ظهر
أو آجرة موضوعة أو صخرة فاستقر عليها حل إلا أن يصيبه حد
الصخرة فيشق بطنه فيحرم وإن كان الطائر مائيا ومات في الماء حل
إن لم يتنجس بالجراحة فيه ولا يحل الصيد بالبندقة وعرض المعراض
والعصاة التي لا حد لها إن جرح والحجر الثقيل ولو جرح ولو كان
خفيفا وفيه حد حل ولو رماه بمروة محددة ولم يجرحه لم يحل ولو
أبان رأسه أو قطع أوداجه ولو رماه بسيف أو سكين حل أو جرحه ان
بحدة وإذا جرح السهم أو الكلب الصيد جرحا غير مدمم قيل يحل وهو
الأظهر وقيل لا يحل وقيل يحل في الجراحة الكبيرة لا في الصغيرة ولو ذبح
شاة ولم يسل منها دم فعلى القولين وقيل إن تحركت حلت ولو خرج الدم
ولم يتحرك لا يحل ولو أصاب السهم طرف الصيد أو قرنه حل إن أدماه

ولو رمى صيدا فقطع عضوه او اقل من نصف جرحه حل الصيد
للمقطوع وان قده بنصفين او قطعه اثلاثا والاكثر من موجره
او قطع نصف راسه او اكثره حل الاكل ولو تعلق العضو المقطوع
بجلد فان كان يلتئم لو تركه حل العضو والا فلا يحل صيد المجوسي
والمرتد والوثني والمحرم بخلاف اليهودي والنصراني ومن
رمى صيدا فاصابه ولم يثخنه فرماه آخر فقتله فهو له ويحل وان
اثخنه الاول فهو له ولم يحل ويضمن الثاني قيمته مجروحا بجراحته
الاول ان علم حصول القتل بالثاني وان علم حصوله بهما او
شك ضمن الثاني ما نقصته جراحته ونصف قيمته مجروحا
بجراحتين ونصف قيمته لحم فان كان الرامي ثانيا هو الاول
فحكم الاباحة ما قلنا وصار كما لو رمى صيدا على جبل فاثخنه

ثم رماه ثانيا فاثرّه لا يحلّ ويحلّ صيدا ما لو كلّ طرفه ولو رمى صيدا
ورماه آخر فاصاب سهمه الثاني سهم الاوّل فردّه الى صيد آخر فقتله
حلّ ان سمّى الثاني ولو رمى صيدا بمعراض او بندقة فاصاب سهما
فرفعه فقتل صيدا جرّحا حلّ ولو نصب شبكة للصيد في ارض الغير
فوقع فيها صيد فهو له ولو بضبها للجفاف لم يكن له حتى يأخذه ومن
اخذ صيدا او فراخه او بيضه من دار رجل او ارضه فهو له الا
ان يغلق الباب لازاره فحينئذ يملكه ولو نصب شبكة فوقع فيها
صيد او رمى شخصا فتعلّق به سمكة فاضطربا حتى انقطعت الشبكة
وخيط الشخص وخلصا فصادهما آخر فهما له ولو لم يخلص حتى جا الصائد
وقدر على اخذه ثم خلص وانفلت فهو لهما وكذا لو رمى بالسمكة خارج
الماء فاضطربت ثم وقعت في الماء ولو رمى صيدا فعرعه وعشي عليه

ثم افاق وطار فاخذه آخر فهو له ولو جرحه جراحة مثخنة ثم برى

وطار للاول فصل ويحرم اكل كل ذى ناب من السباع وذى

مخلب من الطير ويحرم الضبع والثعلب واليربوع وابن عرس

والزمة والبغاث والعقاب والغراب الابقع الذى يأكل الجيف

ويحل غراب الزرع والعقعق والقنفذ والضب والقنفذ والسلحفا

والزنبور والحشرات كلها الا الجراد وولدات حتف انفه ولحم الفرس حرام

والبقر الوحشى ولحم الوحش وغنم الجبل حلال ولا يحل من حيوان الماء

الا انواع السمك كلها ولا يحل الطافى منه وهو ما مات حتف انفه ويحل

ما فى بطنه من السمك ولو قطع فمات حل المقطوع والباقى وفى موته بالجر

او البرد او كدر الماء روايتان ولو خرج سمكا فى اجمة او نحوها فمات

لضيق المكان حل وحل بخسه عنه الماء او القاه الى الساحل فمات

يحل ولو وجد سمكة ميتة على الارض ولو وجد نصف سمكة في الماء لم يحل
الا اذا ظهرانها مقطوعة بسيف او نحو ولو اشترى سمكة في خيط وهي
في الماء وقبض الخيط ثم دفعه الى البايع وقال احفظها لي فابتلعتها
سمكة اخرى فالثانية للبايع ويخرج الاولى ويسلمها الى المشتري
من غير خيار وان نقصها الابتلاع ولو ابتلعت المربوطة اخرى فيها
للمشتري قبضها اولا فصل وذبيحة المسلم والكتابي حلال بخلاف ذبيحة
المجوسي والمرتد والوثني مطلقا وذبيحة المحرم الصيد وما ذبح من الصيد
في الحرم ولو كان الذابح حلالا والصبي والمجنون والسكران ان كان
يقدر الذبح ويعقل التسمية حل والا فلا ومتروك التسمية عمدا ميتة
وتركها ناسيا حلال ووقت التسمية في غير الصيد عند الذبح
وفي الصيد عند الرمي او ارسال الجارح ولو اضطجع شاة وسمى

وذبح بغير تلك التسمية لم يحل بخلاف الارسال والرمي ولو
اضطجع شاة وتم رمي السكين وذبح بآخري حل ولو سمى على
سهم ثم رمى بغيره فقتل لم يحل ولو قال في تسمية بسم الله محمد رسول
بالرفع او اللهم تقبل مني او من فلان حل وكره ولو قال بالجر
لم يحل ولو قال بسمك بغيرها وقصد به التسمية حل ولو قال اللهم
اغفر لي وقصد به التسمية لم يحل ولو سبح او حمد او كبر وقصد التسمية
حل ولو عطس عند الذبح فحمد لم يحل في الاصح ولو سمى ثم عمل عملا
او فصل الذبح ان كان قليلا كشرب الماء او تكلم انسان حل والا فلا
والذبح بين الحلق واللبة والوريد المقطوعة فيه اربعة الحلقوم
والمرئ والودجان ولا بد من قطع ثلثيه منها ايتها كانت ويجوز
الذبح بكل محدد انهر الدم الا السن المتصل والظفر والقرن فان

ينقل

المذبوح بهيمة والذبح بالمنفصل بها مكروه وكذا بالعظم وبكل
ما فيه إبطاء الإماتة ويستحب إحداد السكين قبل الاضجاع
ويكره بعده ومن بلغ بالسكين النخاع أو قطع الرأس حل ويكره وعمل
زيادة تعذيب لا يحتاج اليها مكروهة يجر المذبوح برجله الى المذبح وسكنه
قبل ان يتم موته وكذا لو مات ولم يتير وايضا عند البعض ولو ذبح
من القفا وبقي حيا حتى قطع الوريد الثلثة حل ويكره والا فلا
وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح وما توحش من النعم بصيال او
ند فذكاته الجرح بشرط قصد الذكاة لا دفع الصيال فقط وكذا البعير
الواقع في البئر اذا لم يمكن ذبحه ولم يتوهم موته بعد الجرح بالماء
والشاة ان ندت في الصحراء فهي وحشية وان ندت في المصر
فلا بخلاف البعير والبقرة والمستحب في الابل النحر ويكره الذبح

وفي البقر والغنم الذبح ويكره النحر والجنين الميت من الذبيحة حرام وان
تم خلقه والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وفريسة السبع
والدب اذا ذبحت وفيها حياة مثل حياة المذبوح حلت ويكره
ذبح الحامل المقرب ولو رمى حمامة له في الهواء ان كانت ضالة
عن منزله تحل وان كانت تهتدي اليه لم تحل الا اذا اصاب مذبحها
وكذا الظبي المستأنس لو فرح الى الصحراء فرماه رجل ان اصاب
مذبحه حل والا فلا
كل مكروه في كتاب الكراهية
فهو حرام عند محمد وعند ابي حنيفة وابي يوسف هو الى الحرام اقرب فعلهذا
عبرنا عن المكروه بالحرام ويحرم الاكل والشرب والادهان
والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء وكذا الاكل بملعقة
كما لا اكل بملعقة الفضة والاكتحال بميلها واتخاذ المكحلة والمرآة والذ

ويحل آنية الزجاج والبلور والعقيق والنحاس والرصاص ونحوها من
ويحل الشرب في الإناء المفضض والمصب بالفضة والجلوس على الكرسي
والسرير والسرج المفضض بشرط القاء موضع الفضة في الكل وكذا الجام
والرمان والفرو وهذا فيما يخلص منه شيء فاما الثموة الذي لا يخلص
منه شيء فمباح مطلقا كالعلم في الثوب ومسمار الذهب في الفص
يحل تذهيب السقف ومن دعا الى ضيافة فوجد ثمة لعبا او غناء
يقعد ان كان غير قدوة ويمنع ان قدر وان كان قدوة كالقاضي
والمفتي ونحوهما يمنع ويقعد فان خرج وانكار ذلك على المائدة
او كالوا اشربون الخمر خرج وان لم يكن قدوة وان علم قبل الحضور
لا يحضر في الوجوه كلها ويحرم شرب لبن الاتن والوابل الابل للتداوي
وياكل لحم الابل والبقر الجلالة ويشرب لبنها بخلاف الدجاجة المحللة

فاجبت وعلفت حلت وهو مقدر في الابل بخمس وفي البقر
بثلاثين وفي الشاة بعشرة وفي الدجاجة بثلثة ولو رضع جدي
لبن خنزير فهو كالحلالة والحطب الموجود في الدار حلال ان لم يكن
له قيمة والثمر الساقط تحت الشجرة لا يحل في المضرة واما خارج
المقر فان كان مما يبقى كالجوز واللوز لا يحل وان كان لا يبقى حل حتى
ينهى عنه صاحبه ويحل الثمر الموجود في الدار الجاري وان كسر
ولو وقع ما ثمر من السكر او الدراهم في حجر رجل فاخذ غيره
حل الا ان يكون الاول تهيأ له او ضمه وكذا لو وضع طشتا
على سطحه فاجتمع فيه ماء المطر ان وضعه لذلك فهو له وان
لم يضعه لذلك فهو لمن اخذه ويحرم اكل التراب والطين
ويحل خضاب اليد والرجل للنساء مالم يكن فيه تماثيل ويحرم للرجال

والصبيان مطلقا ولا بأس بخضاب الرأس واللحية بالحناء
والوسمة للرجال والنساء نصا ويحل لبس الحرير والقز للنساء
لا للرجال ولو كانوا مقاتلين إلا العلم اليسير والمنسوج بالذهب قدر
أربعة أصابع عرضا ويحل توسدٌ والنوم عليه لهما بخلاف اللحاف
ويحل تعليق سترة على الباب للحاجة ويحرم تكة الحرير والديباج لبسهما
ويحل لبس ما سداه حرير ومالحمته حرير يحل في الحرب خاصة والأكل
للرجال من الذهب شيء ويحل لهم من الفضة الخاتم والمنطقة وحلية
السيف والتختم بالحجر والحديد والصفر حرام للرجال والنساء والمعتبر
الحلقة فيجوز كون الفص حجرا ويجعل الرجل الفص إلى باطن كفه
والأفضل لغير القاضي والسلطان ممن لا يحتاج إلى الختم تركه ولا يجاوز
وزنه مثقالا ولا يشد السن المتحرك بالذهب بل بالفضة ولو

موضع المرض منها ان لم يمكنه تعليم امراة ثم يستر ما وراء موضع المرض
وينظر ويغض بصره ما استطاع وكذا الخافظة والخاتن والخافض
وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا عورته ويمس ما ينظر اليه المراة
من الرجل الى ذلك ان امنت الشهوة وفي رواية انها لا تنظر منه الا
الى ما ينظر هو اليه من محارمه وتنظر المراة من المراة الى ما ينظر الرجل
اليه من الرجل وينظر من امته التي تحل له وزوجته الى جميع بدنها
وينظر من محارمه الى ما وراء البطن والظهر والفخذ والمحرم كل من
يحرم نكاحه على التابيد بسبب او رضاع او صهرية ولو بغير زنا ويمس ذلك
ايضا فان خاف عليه او عليها لم ينظر ولم يمس ولا باس بالخلوة بها والسفر
معها وينظر من امة غيره اذا امن الشهوة الى ما ينظر اليه من محارمه
ولو كانت ام ولد او مكاتبة او مدبرة او مستسعاة وفي الخلوة بها والسفر

معنا قولان ويحل لمسك وقت الشراء مع خوف الشهوة ولا يحل
المس معه وان خاف والخصي والمجبوب والمخنث كالفحل في النظر و
المس والعبد كالاجنبي في رواية سيدته ويحل له الدخول عليها من
غير اذن ويعزل عن امته بغير اذنها وعن زوجته الحرة باذنها وعن
زوجته الامة باذن مولاها ويكره تقبيل الرجل الرجل ومعانقته
ولا باس بالمصافحة وقيل لا باس بهما ايضا اذا قصد المبرة والاكرام
ولا باس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل فصل ويحرم احتكار
اقوات الناس والبهائم فقط في البلد الصغير ومن احتكر علة ارضه
او ما جلبه من بلد آخر حل له ويحرم التسعير الا اذا تعين دفعا للضرر
العام ويحرم بيع ارا ضي مكة واجارتها ولا يحرم بيع ابنيتها ويكره
التعشير في المصحف والنقط وقيل يباح في زماننا ويباح تحليه

المصحف ونقش المسجد وزخرفته بماء الذهب من غير مال الوقف ويكره
استخدام الصبيان ولا بأس بخصي البهائم وإنزاء الحمير على الخيل ولا بأس
بعيادة الذمي ويحرم قوله في الدعاء اسألك بمقعد العز من عرشك
وبحق فلان وبحق النبي عليه السلام ويحرم اللعب بالنرد والشطرنج
والأربعة عشر وكل لهو إلا المناضلة والمسابقة بالخيل وملاعبة الأهل
ويباح السلام على المشغول بالشطرنج والنرد بخلاف الشويش وقيل لا
يباح والهجو الذي يلعب به الصبيان يوم العيد ولكل إن لم يقابل قذا
به وسماع صوت الملاهي كلها حرام فإن سمع بغتة فهو معذور
ثم يجتهد أن لا يسمع مهما أمكنه ويحل ضرب الدف في العرس للإعلان
بالنكاح وضرب الطبل في الحج والغزاة للإعلام لا للهو وكما حده الشيخ
والنائحة من غير شرط مباح ومع الشرط حرام ويكره للمرأة

على السرج الا للضرورة في سفر الحج فتركب مستترة ومن راى منكرا
وهو ممن يفعله يلزمه النهي عنه حامل اعترض الولد في بطنها وقت
الولادة وخيف عليها ولم يمكن اخراجه الا بقطعه لم يجز قطعه الا
ان يكون ميتا حامل ماتت فتحرك في بطنها وقت الولادة احتمل
غلب على الظن حياته وبقاؤه يشق بطنها من الجانب الايسر
ويخرج ويباح للمراة اسقاط الولد مالم يستبن شيء من خلقة رجل
ابتلع درة او ذهبا لغيره ثم مات ولم يترك شيئا لم يشق بطنه لها
ابتلعت لؤلؤة او شاة شئت راسها في وعاء وتعذر اخراجه
ينظر الى القيمة فيغرم مالكه قيمة الآخر ويضيع ما شاء
وذكر قتل النملة مالم يبتدئ بالاذى وقتل العملة يجوز مطلقا
وذكره اخراق القملة والعقرب وحرقها بالنار وطرحها حية مباح

وليس بأدب والخاتم للرجال سنة وللنساء مكرمة وتضرب الدابة
على النقار دون العثار وركض الدابة وخببها للعرض على المشتري
او للتهويه مكروه وللجهاد وغيره من عرض صحيح مباح والسلام سنة
ورده فرض كفاية وثواب المسلم اكثر ولا يجب رد سلام السائل
ولا ينبغي ان يسلم على من يقرأ القرآن وتشميت العاطس فرض كفاية
ويكره تعليم البازي بالطير الذي يباح ذبحه ويكره الغل في عنق
العبد ولا يكره القيد لخوف الاباق ويباح الجلوس في الطريق للبيع
اذا كان واسعا لا يتضرر الناس به ويكره الخياطة في المسجد وكل
عمل من عمل الدنيا ويكره الجلوس فيه للمصيبة ثلثة ايام ويباح في
غيره والترك اولى ولو جلس فيه معلم او وراق فان كان حسبة لا بأس
وان كان باجر يكره الا لضرورة يكون بها ويكره تمني الموت لضيق

المعشة او النقص من ولد او غيره ولا باس بتسمية لتغير اهل
الزمان وظهور المعاصي خوفا من الوقوع فيها رجل يتردد الى الظلمة
لدفع شرهم عنه فان كان مفتيا او مقتدى لا يحل له ذلك والله
اعلم الباب الثاني في الفروض المقدرة في القرآن ستة
النصف والربع والثمن والثلثان والثلث والسدس واصحابها اثنا عشر
اربعة من الرجال وثمانية من النساء اما الرجال فالاب والجد والاخ
لام والزوج واما النساء فالام والجدة والبنت وبنت الابن والاخت لاب
وام او لاب او لام والزوجة فللاب السدس مع الابن او ابن الابن
والتعصيب عند عدم الولد وولد الابن وللاخ مع البنت وبنت الابن والجد
في احواله كالاب والاخ للام له السدس وللاثنين فصاعدا الثلث
والزوج له النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع مع احدهم والام

لها السدس مع الولد ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات
فصاعدا من اى جهة كانوا والثلث عند عدم الفروع وثلث ما بقي في كلالة
او لكل منهما والبنت الواحدة فى المسئلتين وبها زوج وابوان او زوجة
والبوان ولو كان مكان الاب جد فلها الثلث كلا ملاقى الاصح والجدة كالام
الام او ام الاب لها السدس واحدة كانت او اكثر وللبنت الواحدة
النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان وكذا بنت الابن عند عدم بنت
الصلب ولها واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب السدس تكملة للثلثين تقول ابن
والاخت لاب وام لها النصف وللاختين فصاعدا الثلثان والاخت
لاب كذلك عند عدم الاخت لاب وام ولها واحدة كانت او اكثر مع
الاخت لاب وام السدس تكملة للثلثين والاخت لام كما لاخ لام وكرجم
وانا ثهم في الاستحقاق والقسمة سواء وازوجة لها الربع عند عدم الولد

وولد الابن واحدة كانت او اكثر والثمن مع احدهم فصل العصبة

فسمان عصبة نسب وعصبة سبب فعصبة النسب ثلاثة اصناف عصبة

بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره فالعصبة بنفسه فكل ذكر يدلي الى الميت

بمحض الذكور كالاب وابيه والابن وابنائه والاخ لاب وام اولهم اولاب

وابنائهما والعم لاب وام اولاب واباهما والصنف الاول مقدم

ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع فان اجتمع اثنان من صنف واحد

قدم اعلاهما درجة فان استويا في الدرجة قدم ذو الجهتين والعصبة

بغيره كل انثى وهي النصف تصير عصبة باخيها فلا يفرض لها ويكون

المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهي البنت وبنت الابن و

الاخت لاب وام اولاب ولا تعصب عصبة اخته غيرها ولاء والعصبة

مع غيرها الاخوات لاب وام اولاب تصير عصبة مع البنات وبنات

الابن وعصبة النسب المعتق وكل ابن او اخ او عصبة وهو آخر العصبات

والعصبة يأخذ كل المال عند عدم صاحب الفرض وما بقي بعد الفرض

مع وجوده صاحب الفرض فان لم يبق شيء سقط

كمال الاخوان والزوجان والابن والبنت ومن سواهم من الورثة

فالاغرب يحجب الاقعد وضابطه ان كل من انتسب الى الميت بواسطة

لا يرث مع وجود تلك الواسطة الا الاخ لام ويسقط الاجداد

بالاب والجدات من الجهتين بالام والابوبات خاصة بالاب اولا

الابن بالابن والاخوة والاخوات بالاب وابن والجد واولاد الاب

بها ولا ولاد بالاخ لاب وام والبعدي من الجدات بالقربى من اي جهة

كانت واولاد الام بالولد وولد الابن والاب والجد واذا اتحدت

البنات اثنتين سقطت بنات الابن الا ان تكون معهن او اسفل

منهن وكر فيعصبهن واذا خذت الاخوات لاب الآن يكون معهن

اخ فيعصبهن والمحجوب يحجب كالاخوين مع الاب والام وام الاب

مع الاب وام والمحروم لا يحجب واسباب الحرمان اربعة ارق

كاملا كان او ناقصا والقتل الذي يحب به القصاص او الكفارة

واختلاف الدينين واختلاف الدارين حقيقة او حكما فصل فوائد

كل قريب ليس صاحب فرض ولا عصبة وهم اربعة اصناف الصنف

الاول اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا والثاني

الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وان علوا والجد الفاسد

كل جد يدخل بينه وبين الميت ام والجدة الفاسدة كل جدة تدخل

بينها وبين الميت ذكر بين انثيين والثالث بنات الاخوة مطلقا

واولاد الاخوات مطلقا وهو الاخوة لام الرابع عمات الميت واخواله

هذين وكوفصب من كان بحذائه ومن كانت فوقه من لم تكن وقد سهم الاصل في بنات الابن عند عدم بنات الصلب ان اقرب من الميت يمثل منزلة الميت الصلبية والتي تليها في القرب منزلة بنات الابن وهكذا يفعل وان سفلن لو ترك ثلاثة بنات ابن بعضهن يسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اقربهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن ابن وهذه الصورة هي

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
	ابن بنت	ابن بنت
	ابن بنت	ابن بنت

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها احد فيكون لها النصف والوسطى من الفريق الاول يوازيها العليا من الفريق الثاني فيكون لها السدس تكملة الثلثين والسفلى للسفليات الاربع مع صاحبتها فرض حتى لو كان الغلام مع اسفلى من الفريق الاول عصبتها العليا من الفريق الثاني والوسطى من الفريق الثاني عصبتها الوسطى من الفريق الاول والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان مع السفلى من الفريق الثالث عصب الثلثين غرائض الفرائض ولو كان الابن مع العليا من الفريق الاول عصب اخته وسقطت المواقع وبعد ذلك الاصل في استخراجهم ان للعليا من الفريق الاول النصف لانها قائمة مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها السدس تكملة الثلثين فصار في المسئلة نصف وسدس فاصل المسئلة من ستة نصفها ثلاثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها فصارلهن اربعة اسهم وبقي اثنان فردا الاثنان عليهن لتعذر حقوقهن فعلمنا ان المسئلة صارت رقية فاذا كانت المسئلة رقية نظر هل فيها من لا يرد عليه ام لا فاذا لم يكن فيها من لا يرد عليه نظر هل كان فيها من لا يرد عليه من جنس واحد او من جنسين فاذا كان فيها من لا يرد عليه من الجنسين جعل المسئلة من سهامهم ففي مسئلتنا هذه من لا يرد عليه من جنسين لان في مسئلتنا العليا من الفريق الاول قائم مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها قائما مقام بنات الابن فيصير ان من الجنسين فجعل مسئلتين من سهامهن فهي اربعة فعلمنا ان هذه المسئلة على اربعة ولا يخلو احد من سهامهن اما ان يوافقه او يباينه والموافقة هي الاستقامة ان يقسم سهام كل فريق على رؤسهم بلا كسر والموافقة ان ينقص من الاكثر مقدار الاقل مرارا ان بقي واحدا فالوفق ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر والمباينة الا يكون بينهما موافقة بوجه من الوجوه الا الواحد فالمباينة ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر فالحاصل في الموافقة والمباينة واحد فعلمنا ان سهام العليا من الفريق الاول ثلاثة وهي مباينة لعدد رؤسهم وهو اثنان فاضرب اثنين في اربعة تبلغ ثمانية فللعليا ثلاثة في اثنين ستة وللوسطى من الفريق الاول سهم في اثنين اثنان وللسفلى سهم في اثنين اثنان فصار مع العليا ثمانية وسهام الوسطى من الفريق الثاني اثنان في اثنين اربعة وسهام العليا من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع الثمانية عشرة وسهام الوسطى من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع العشرين اثنان وعصبة الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث والوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان مع السفلى من الفريق الثالث عصب الثلثين غرائض الفرائض ولو كان مع العليا من الفريق الاول عصب اخته وسقطت المواقع وبعد ذلك الاصل في استخراجهم ان للعليا من الفريق الاول النصف لانها قائمة مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها السدس تكملة الثلثين فصار في المسئلة نصف وسدس فاصل المسئلة من ستة نصفها ثلاثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها فصار لهن اربعة اسهم وبقي اثنان فردا الاثنان عليهن لتعذر حقوقهن فعلمنا ان المسئلة صارت رقية فاذا كانت المسئلة رقية نظر هل فيها من لا يرد عليه ام لا فاذا لم يكن فيها من لا يرد عليه نظر هل كان فيها من لا يرد عليه من جنس واحد او من جنسين فاذا كان فيها من لا يرد عليه من الجنسين جعل المسئلة من سهامهم ففي مسئلتنا هذه من لا يرد عليه من جنسين لان في مسئلتنا العليا من الفريق الاول قائم مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها قائما مقام بنات الابن فيصير ان من الجنسين فجعل مسئلتين من سهامهن فهي اربعة فعلمنا ان هذه المسئلة على اربعة ولا يخلو احد من سهامهن اما ان يوافقه او يباينه والموافقة هي الاستقامة ان يقسم سهام كل فريق على رؤسهم بلا كسر والموافقة ان ينقص من الاكثر مقدار الاقل مرارا ان بقي واحدا فالوفق ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر والمباينة الا يكون بينهما موافقة بوجه من الوجوه الا الواحد فالمباينة ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر فالحاصل في الموافقة والمباينة واحد فعلمنا ان سهام العليا من الفريق الاول ثلاثة وهي مباينة لعدد رؤسهم وهو اثنان فاضرب اثنين في اربعة تبلغ ثمانية فللعليا ثلاثة في اثنين ستة وللوسطى من الفريق الاول سهم في اثنين اثنان وللسفلى سهم في اثنين اثنان فصار مع العليا ثمانية وسهام الوسطى من الفريق الثاني اثنان في اثنين اربعة وسهام العليا من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع الثمانية عشرة وسهام الوسطى من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع العشرين اثنان

وعصبة الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث والوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان مع السفلى من الفريق الثالث عصب الثلثين غرائض الفرائض ولو كان الابن مع العليا من الفريق الاول عصب اخته وسقطت المواقع وبعد ذلك الاصل في استخراجهم ان للعليا من الفريق الاول النصف لانها قائمة مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها السدس تكملة الثلثين فصار في المسئلة نصف وسدس فاصل المسئلة من ستة نصفها ثلاثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها فصار لهن اربعة اسهم وبقي اثنان فردا الاثنان عليهن لتعذر حقوقهن فعلمنا ان المسئلة صارت رقية فاذا كانت المسئلة رقية نظر هل فيها من لا يرد عليه ام لا فاذا لم يكن فيها من لا يرد عليه نظر هل كان فيها من لا يرد عليه من جنس واحد او من جنسين فاذا كان فيها من لا يرد عليه من الجنسين جعل المسئلة من سهامهم ففي مسئلتنا هذه من لا يرد عليه من جنسين لان في مسئلتنا العليا من الفريق الاول قائم مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها قائما مقام بنات الابن فيصير ان من الجنسين فجعل مسئلتين من سهامهن فهي اربعة فعلمنا ان هذه المسئلة على اربعة ولا يخلو احد من سهامهن اما ان يوافقه او يباينه والموافقة هي الاستقامة ان يقسم سهام كل فريق على رؤسهم بلا كسر والموافقة ان ينقص من الاكثر مقدار الاقل مرارا ان بقي واحدا فالوفق ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر والمباينة الا يكون بينهما موافقة بوجه من الوجوه الا الواحد فالمباينة ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر فالحاصل في الموافقة والمباينة واحد فعلمنا ان سهام العليا من الفريق الاول ثلاثة وهي مباينة لعدد رؤسهم وهو اثنان فاضرب اثنين في اربعة تبلغ ثمانية فللعليا ثلاثة في اثنين ستة وللوسطى من الفريق الاول سهم في اثنين اثنان وللسفلى سهم في اثنين اثنان فصار مع العليا ثمانية وسهام الوسطى من الفريق الثاني اثنان في اثنين اربعة وسهام العليا من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع الثمانية عشرة وسهام الوسطى من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع العشرين اثنان

السفليات ولو كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني عصبتها والوسطى منه والوسطى والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان مع السفلى من الفريق الثالث عصب الثلثين غرائض الفرائض ولو كان الابن مع العليا من الفريق الاول عصب اخته وسقطت المواقع وبعد ذلك الاصل في استخراجهم ان للعليا من الفريق الاول النصف لانها قائمة مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها السدس تكملة الثلثين فصار في المسئلة نصف وسدس فاصل المسئلة من ستة نصفها ثلاثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها فصار لهن اربعة اسهم وبقي اثنان فردا الاثنان عليهن لتعذر حقوقهن فعلمنا ان المسئلة صارت رقية فاذا كانت المسئلة رقية نظر هل فيها من لا يرد عليه ام لا فاذا لم يكن فيها من لا يرد عليه نظر هل كان فيها من لا يرد عليه من جنس واحد او من جنسين فاذا كان فيها من لا يرد عليه من الجنسين جعل المسئلة من سهامهم ففي مسئلتنا هذه من لا يرد عليه من جنسين لان في مسئلتنا العليا من الفريق الاول قائم مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها قائما مقام بنات الابن فيصير ان من الجنسين فجعل مسئلتين من سهامهن فهي اربعة فعلمنا ان هذه المسئلة على اربعة ولا يخلو احد من سهامهن اما ان يوافقه او يباينه والموافقة هي الاستقامة ان يقسم سهام كل فريق على رؤسهم بلا كسر والموافقة ان ينقص من الاكثر مقدار الاقل مرارا ان بقي واحدا فالوفق ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر والمباينة الا يكون بينهما موافقة بوجه من الوجوه الا الواحد فالمباينة ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر فالحاصل في الموافقة والمباينة واحد فعلمنا ان سهام العليا من الفريق الاول ثلاثة وهي مباينة لعدد رؤسهم وهو اثنان فاضرب اثنين في اربعة تبلغ ثمانية فللعليا ثلاثة في اثنين ستة وللوسطى من الفريق الاول سهم في اثنين اثنان وللسفلى سهم في اثنين اثنان فصار مع العليا ثمانية وسهام الوسطى من الفريق الثاني اثنان في اثنين اربعة وسهام العليا من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع الثمانية عشرة وسهام الوسطى من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع العشرين اثنان

وعصبة الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث والوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان مع السفلى من الفريق الثالث عصب الثلثين غرائض الفرائض ولو كان الابن مع العليا من الفريق الاول عصب اخته وسقطت المواقع وبعد ذلك الاصل في استخراجهم ان للعليا من الفريق الاول النصف لانها قائمة مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها السدس تكملة الثلثين فصار في المسئلة نصف وسدس فاصل المسئلة من ستة نصفها ثلاثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها فصار لهن اربعة اسهم وبقي اثنان فردا الاثنان عليهن لتعذر حقوقهن فعلمنا ان المسئلة صارت رقية فاذا كانت المسئلة رقية نظر هل فيها من لا يرد عليه ام لا فاذا لم يكن فيها من لا يرد عليه نظر هل كان فيها من لا يرد عليه من جنس واحد او من جنسين فاذا كان فيها من لا يرد عليه من الجنسين جعل المسئلة من سهامهم ففي مسئلتنا هذه من لا يرد عليه من جنسين لان في مسئلتنا العليا من الفريق الاول قائم مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها قائما مقام بنات الابن فيصير ان من الجنسين فجعل مسئلتين من سهامهن فهي اربعة فعلمنا ان هذه المسئلة على اربعة ولا يخلو احد من سهامهن اما ان يوافقه او يباينه والموافقة هي الاستقامة ان يقسم سهام كل فريق على رؤسهم بلا كسر والموافقة ان ينقص من الاكثر مقدار الاقل مرارا ان بقي واحدا فالوفق ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر والمباينة الا يكون بينهما موافقة بوجه من الوجوه الا الواحد فالمباينة ان يضرب عدد رؤس احد الفريقين في جميع سهام الفريق الآخر فالحاصل في الموافقة والمباينة واحد فعلمنا ان سهام العليا من الفريق الاول ثلاثة وهي مباينة لعدد رؤسهم وهو اثنان فاضرب اثنين في اربعة تبلغ ثمانية فللعليا ثلاثة في اثنين ستة وللوسطى من الفريق الاول سهم في اثنين اثنان وللسفلى سهم في اثنين اثنان فصار مع العليا ثمانية وسهام الوسطى من الفريق الثاني اثنان في اثنين اربعة وسهام العليا من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع الثمانية عشرة وسهام الوسطى من الفريق الثالث واحد في اثنين اثنان فصار مع العشرين اثنان

الصنف ثلثي مال وهم بنت وابن وان سلفوا او لاهم بالميراث اقربهم الى الميت كبنت البنت
اولى من بنت بنت الابن وان سلفوا في القرب فولد الوارث اولى من ولد ذوي الارحام كبنت
بنت الابن اولى من ابن بنت وان استووا درجاتهم وليس فيهم وارث او كان كلهم او لاد الوارث عندابي يوسف المغني
الاصول متفقة في الذكورة والانوثة او مختلفة وعند محمد يعتبر ابدان الفروع سواء كانت متفقة
او مختلفة فيما اذا كان صفة الاصول متفقة
هو اختلفا او ان كان صفة الاول مختلفة يقسم كل على اولى بطن اختلفت ويعطى الفروع ميراث الاصول صورة اتفاق
الصنف كبنت البنت وابن البنت وصورة اختلاف الصنف كبنت ابن البنت وابن بنت البنت
فورثهم اثلاثا اي ثم يقدم الصنف الثاني خالكم فيه كالحكم في الاول اعني اولاهم
بالميراث اقربهم الى الميت فان استووا والمغني يدلي بوارث فهو اولى عندابي سهيل القرضي وابي
وابي فضل الخصاف وعلي ابن عيسى البصري ولا تفضيل عندابي سليمان الجوزجاني وابي علي النسفي
وان استووا درجاتهم وليس فيهم من يدلي بوارث او كان كلهم يدلون بوارث واختلفت قرابتهم فان كانت
صنف من يدلون بهم متحدة في الذكورة والانوثة فالقسمة على ابدانهم وان اختلفت قرابتهم فاثلثان لمن
يدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي بقرابة الام على العامش كما تقدم صـ
فورثهم اثلاثا اي ثم
يقدم الصنف الثالث واولاهم بالميراث اقربهم الى
الاول كبنت اخ وابن بنت اخ او اخت كلاهما لاب وام او لاب
درجاتهم فولد العصبة اولى من ذوي الارحام كبنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لاب وام او لاب فصورة الاولى
على الهامش وصورة الثانية صـ
العروض وعند محمد لان ميتهما اضافا ابن
والعم لاب والاخوان لاب
الميت كما في الصنف
الاول
مدلية اقرب فان استووا
وان اجتمعوا وكان جهة قرابتهم متحدة اعني اما ان يكونوا من جهة الاب كلهم او من جهة الام كذلك
والى لات فالقوي منهم اولى بالاجماع اعني من كان لاب وام اولى ممن كان لاب كهذه الصورة صـ
عمة لاب — خال لاب وام — خال لاب — خالة لاب وام — خالة لاب — عمة لاب وام
محجوبة — اولى — محجوبة — محجوبة
وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كما في صورة كلاهما لاب وام او لاب هذه الصورة صـ

عم لام — خال لاب وام — خالة لاب وام — خال لاب — خالة لاب — خال لام
محجوبين — اولى — محجوبين

وخالاته مطلقا واعمامه لام وبنات عمه مطلقا فهولاء كل من
تقرع منهم دو الارحام ولا يرثون الا اذا لم يكن صاحب فرض غير الزوج
والزوجة ولا عصبة ويقدم الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم
الرابع ومتى اجتمع ذكر وانثى من صنف واحد ذكر وانثى وفي الدرجة
والجهة قسم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان وجد واحد منهم
لا غير اخذ كل المال — الميفقود حي في ماله فلا يورث حتى يحكم الحاكم
بموته او امات اقرانه وهو موقوف في الحال غيره فيوقف نصيبه منه
كالحمل واذا حكم بموته فحال ورثته الموجودين عند الحكم بموته الموقوف له
ومن مال غيره يرد الى ورثة ذلك الغير اذا مات جماعة بغرق او حرق
او هدم ولم يعلم ترتيب موتهم جعل كانهم ماتوا جميعا فمال كل واحد منهم لورثته
الاحياء ولا يقدر احد من الغرقى ونحوهم في ورثة الباقين في ارث

أقل الكفاية ليواسي به فقيرا أو يصل به قريبا وهو افضل من نفل
العبادة ومباح وهو كسب الزايد على ذلك للتنعم والتجمل وحرام
وهو كسب ما اكثره للتكاثر والتفاخر والمكان من حل وافضل
الكسب الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة والعلم افضل الاربعة
فرض وهو تعلم ما يحتاج اليه لاداء الفرايض ومعرفة الحلال
والحرام في احوال نفسه ومستحب وهو تعلم الزايد على ما يحتاج اليه
وهو افضل من نفل العبادة ومباح وهو تعلم الزايد على ذلك
للزينة والكمال وحرام وهو التعلم ليباهي به العلماء ويماري به السفهاء
ويجب على العالم تعليم غيره اذا طلب منه الى ان يبلغ الى المرتبة العليا
ولا يجب على العالم ان يجيب عن كل ما يسأل عنه الا اذا علم ان
ما يسئل عنه يعلمه غيره ولو طلب كافر من مسلم ان يعلمه القرآن

والفقه فلا باس به رجاء ان يطلع على محاسنه فيسلم فصل
في الاكل والاكل على ثلث مراتب فرض وهو قدر ما يندفع
به الهلاك ويمكن معه الصلوة قائما ومباح وهو الذي يشبع
بنية ان يقوى على العبادة ويحاسب فيه حسابا يسيرا ان كان
من حل وحرام وهو ما زاد على ذلك الا الصوم فانه اولى للموافقة
الضيف ولا يحل الرياضة بتقليل الاكل الى ان يضعف بادائه
العبادات ولو واصل اربعين يوما فمات مات عاصيا ولو مرض
فترك المعالجة توكلا على الله تعالى فمات لم يمت عاصيا والتنعم
بانواع الفاكهة مباح وتركه افضل والجمع بين انواع الاطعمة
حرام وكذا وضع الخبز على المائدة اضعاف ما يحتاج الاكلون
وكذا رفع الخبز على الخوان ووضعه تحت القصعة لتعدل ومسح

الاصابع والسكين في اليسر ووضع اللقمة عليه واكل وجبه خاصة
ومن سنن الاكل غسل اليد قبله وبعده والتسمية قبله والشكر
بعده ومن اشتد جوعه وعجز عن كسب قوته يجب على كل من
علم بحاله اطعامه وان لم يعلم به احد يجب عليه ان يسأل ويعلم بحاله
فان لم يفعل حتى مات كان قاتلا لنفسه ومن له قوت يوم لا يحل له
السؤال ويباح له الاخذ والسائل من المسجد قيل يحرم اعطاؤه
والمختار انه ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي
ولا يضايق الناس الخ فانه يباح اعطاؤه وان كان يفعل واحدا من هذه
الثلثة يحرم عطاؤه والمعطي للصدقة افضل من اخذها ويد المعطي العليا
والفقير الصابر افضل من الغني الشاكر وقيل على العكس والاول عندي
اصح واختلف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في جواز قبول هدية الامير

الظلمة وأصل طعامهم والمختار أنه إن كان أكثر ماله حلالا حل قبول
هديته وأكل طعامه وإلا حرم وطعام الولادة والعقيقة والختان
وقدوم المسافر والموت ليس بسنة وطعام العرس سنة ويكره
الضيافة بعد الثلث في الموت ويكره رفع الزلة إلا بإذن المضيف
ويحل للضيف في الأصح أن يطعم ضيفا آخر وأن يطعم الخادم الواقف
على المائدة ولا يحل له أن يعطي سائلا أو داخلا لحاجة أو كلبا أو هرة
للمضيف فإن الطعم الكلب أو الهرة خبزا محترقا أو فتات المائدة
حل ذلك واللبس على ثلث مراتب فرض وهو قدر ما يستر
بدنه ويدفع عنه حر الحر والبرد من وسط ثياب القطن أو
الكتان والقطن عندي أفضل ومستحب وهو لبس الثياب الجميلة
للتجمل والتزين وإظهار نعمة الله تعالى وحرام وهو لبسها للتكبر والخيلاء

ولبس الثوب الاحمر والمعصفر حرام وافضل الثياب البيض ويستحب
ازخاء طرف العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر وقيل مقدار
شبر وقيل موضع الجلوس ويحرم ازخاء السنور في البيوت
وستر حيطانها بالثوب ونحوها للزينة والتكبر ويحل لدفع البرد
والكلام على ثلث مراتب مستحب كالتسبيح والتحميد والتكبير
والتهليل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ومباح
وهو قول الانسان لغيره تعال وقم واقعد ونحو ذلك وحرام
وهو الكذب والغيبة والنميمة والشتيمة والتملق والنفاق
ونحو ذلك ويستثنى من الكذب في الحرب للخديعة وفي الصلح بين
اثنين وفي ارضاء الرجل اهله وفي دفع ظلم الظالم عن المظلوم
فان عرض بالكذب لغير ضرورة قيل يحرم وقيل لا يحرم مثل ان

يُقَالُ لَهُ كُلْ مَعَنَا فَيَقُولُ اكَلْتُ وَيَعْنِي بِهِ الْاَمْسَ وَيُسْتَثْنَى مِنَ الْغِيبَةِ
غِيبَةُ الظَّالِمِ عِنْدَ الشَّكْوَى مِنْهُ وَغِيبَةُ وَاحِدٍ لِلْغِيبَةِ مِنْ جَمَاعَةٍ فَصْلٌ
وَيَحْرُمُ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَالصَّلٰوةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ كُلِّ مُحَرِّمٍ
اَوْ عَرْضِ سِلْعَةٍ اَوْ فَتْحِ قُفَاعٍ وَنَحْوِهَا وَلَوْ اَمَرَ الْعَالِمُ بِذٰلِكَ
اَهْلَ مَجْلِسِهِ اَوْ اَمَرَ الْغَازِيَ بِهِ وَقْتَ الْمُبَارَزَةِ حَلَّ وَالتَّسْبِيحُ وَ
فِي مَجْلِسِ الْعِلْمِ بِنِيَّةِ مُخَالَفَتِهِمْ وَفِي السُّوقِ بِنِيَّةِ تِجَارَةِ الْاٰخِرَةِ
حَسَنٌ وَهُوَ اَفْضَلُ مِنَ التَّسْبِيحِ فِي غَيْرِ السُّوقِ وَالتَّرْجِيعُ فِي قِرَاءَةِ
الْقُرْاٰنِ حَرَامٌ فِي الْمُخْتَارِ عَلَى الْقَارِئِ وَالسَّامِعِ وَكَذَا فِي الْاَذَانِ
وَكَرِهَهُ اَبُو حَنِيفَةَ قِرَاءَةُ الْقُرْاٰنِ عِنْدَ الْمَقَابِرِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يُكْرَهُ فَيَنْفَعُ
بِهِ الْمَيِّتُ وَبِهٰذَا نَاْخُذُ وَيَجِبُ مَنْعُ الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ
الْوَجْدَ وَالْحُجَّةَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ وَتَمْزِيقِ الثِّيَابِ عِنْدَ سَمَاعِ الْغِنَاءِ

لان ذلك حرام عند سماع القرآن فكيف عند الغناء الذي هو حرام
خصوصا في هذا الزمان اعلم ايها الاخ العزيز وفقك الله وايانا
لما يحبه ويرضاه ان سعادة الدنيا فانية وسعادة الاخرة باقية قال
النبي صلى الله عليه وسلم لو كانت الدنيا ذهبا يفنى والاخرة خزفا يبقى
لوجب على العاقل ان يختار الاخرة على الدنيا وسعادة الاخرة انما
تحصل بتقوى الله تعالى والتقوى اجتناب محارمه وهي وصية الله
لجميع الامم كما قال سبحانه ولقد وصينا الذين
اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتقوا
الله فعليك ايها الاخ التقوى
والاستعداد للقاء الله
عز وجل ولله الامر
من قبل ومن بعد

خمس شعيرات كما في شرح الوقاية وايضا اربعة شعيرات ايضا ستة خردلات ووزن الشعير ثمانية اوداق
الوزن اربعة كما ذكر في وقع الاختلاف في مجموعه عشرة دراهم بعضهم قالت وزن عشرة دراهم سبعون مثقالا
مسكين شنوه كان وزنه سبعة مائة سبعة جو خصان فلما جرى الحد اعشرة دراهم على وزن
عشرة مثاقيل كل درهم مثقال ثانيها عشرة تبعا على وزن ستة مثقال كل درهم ثلثة عشرة ثالثها
العشرة على وزن الخمسة كل درهم نصف لكن ما وقت خلافة عمر رضي الله عنه حين قدره بوزن كسير الخراج
استخرجوا فالعادل الموصوف جمع كل مائة منه عشرة وازنه والخمسة صارت احدى وعشرين
فيعد طرح الثلثين قرر الثلث هو عشرة دراهم على وزن سبعة مثاقيل ويقال لهذا الدرهم وزن
سبعة وهو مختار صاحب شرح الوقاية في نصاب الزكوة وتحقيقه على ما سبقا ومن عائشة الكفران
ووزن الدرهم اربعة عشر قيراطا لكون عشرة دراهم على وزن سبعة مثاقيل او اثنا عشارية
عن عشرون قيراطا كما في الهداية وغيرها سبعة مثقال مائة واربعون قيراطا فاذا قسم العشرة
خرج وزن درهم اربعة عشر قيراطا والقيراط حبة واربعة خمس حبة فيكون وزن الدرهم خمسة

وعشرين حبة وعمر حبة وكل توله ثلثة دراهم وعشرين حبة وخمس حبة بلان التولة التى يقال لها
فى القاهرة تورى اليوم ستة وتسعون حبات فانها فى الاصطلاح اثنتى عشرة ماشة وكل ماشة ثمانية
وخمسون حبة ونصف الشعيرة يوزن بلادنا اثنا وخمسون توله ونصف توله والواجب
توله وربع توله وثمن توله ونصف سبعة حبة ونصف سبعة توله ونصفها والواجب ثمن توله
ونصف ثلثها يحمل السودانى هذا هو المشهور فى الكتب وقال بعض مشايخ الوقايا قيل يعتبر
فى كل بلده وزن تلك البلدة حتى ان الامام ابا بكر محمد بن الفضل يوجب فى كل مائتى درهم كما ذكرته
هنا انتهى ووجدت مكتوبا فى مقام فى العارية حاصله ان نصاب السرقة بحسب التولة خمسون توله
ونصفها يعنى ستمائة ماشة وهذا باعتبار اختلاف الاوزان وما كتبت المحصل الا وزان التى بايدينا
غيره بل على حسب السعرات لان بعضه موافق فى الحال ومخالف فى المآل ولان سواه محتمل للتحقق
فافهم واستقم فانه بعد ايلتبس عليك تقرير مولانا واحينا ومرشدنا زين العلماء والراشدين قدوة الفضلاء المحققين مروى
اعلم الذى عدل الله سبحانه وتعالى فى خلقه ومكن كل شئ فى محله الذى خلقه له وهو سبحانه وتعالى

فی تسعہ	ثلث حقاق و بنت مخاض	ثم فی حسنہ	خمس حقاق و شاۃ
فی عشرہ	ثلث حقاق و بنت لبون	فی احدی عشرہ	خمس حقاق و شاتان
فی احدی عشرہ الی	اربع حقاق	فی اثنتی عشرہ	خمس حقاق و بنت مخاض
ثم فی خمس عشرہ	اربع حقاق و شاۃ	فی ثلث عشرہ	خمس حقاق و بنت لبون
فی ست عشرہ	اربع حقاق و شاتان	فی اربع عشرہ	خمس حقاق و ثلث بنات لبون
فی سبع عشرہ	اربع حقاق و بنت مخاض	فی خمس عشرہ	خمس حقاق و اربع بنات لبون
فی ثمان عشرہ	اربع حقاق و بنت لبون	فی ست عشرہ	ست حقاق
فی تسع عشرہ	اربع حقاق و ثلث بنات لبون	فی سبع عشرہ الی	ست حقاق و شاۃ
فی عشرین	اربع حقاق و اربع بنات لبون	ثم	ست حقاق و شاتان
فی احدی و عشرین	خمس حقاق	فی	ست حقاق و ثلث بنات لبون

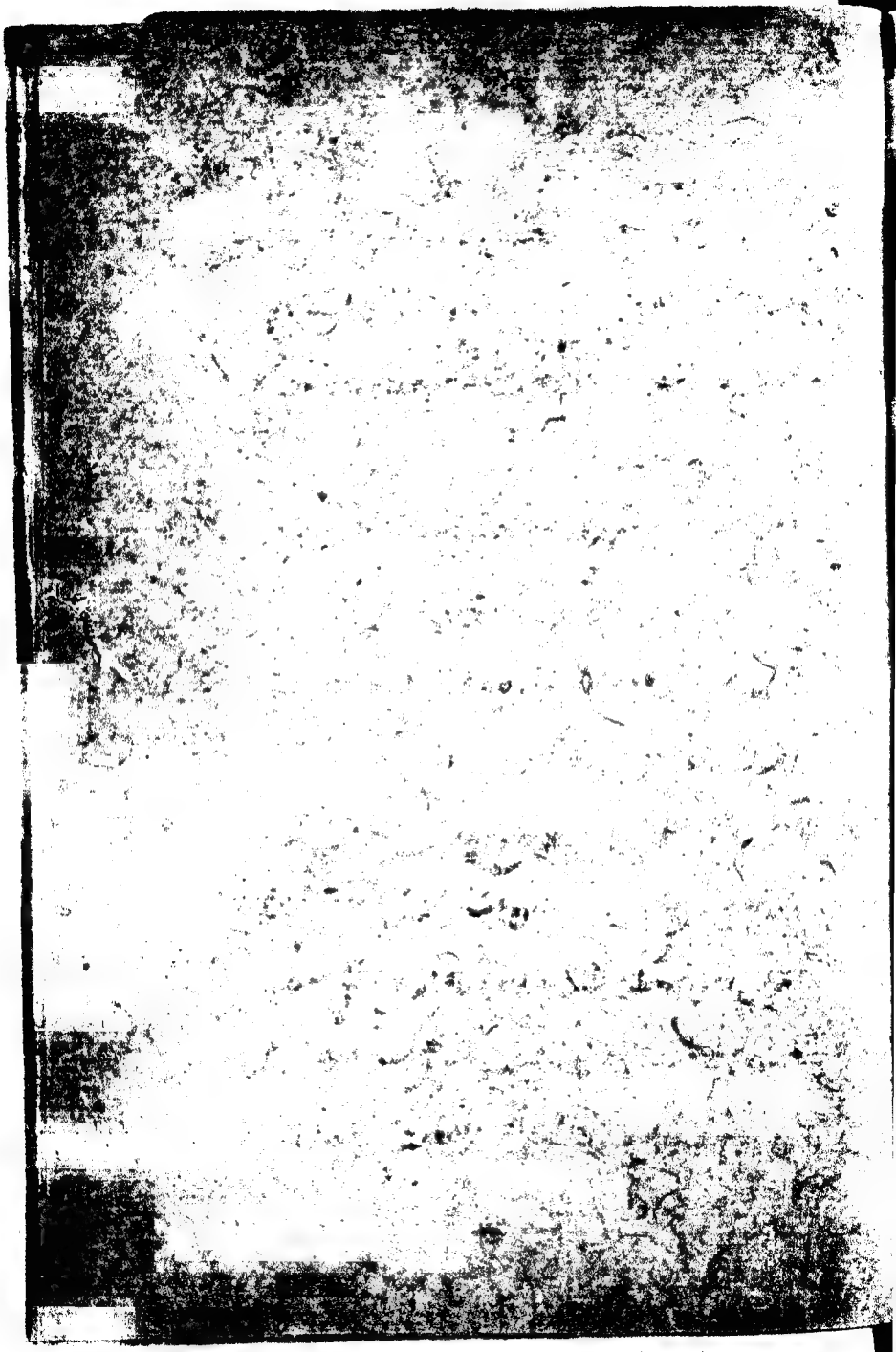

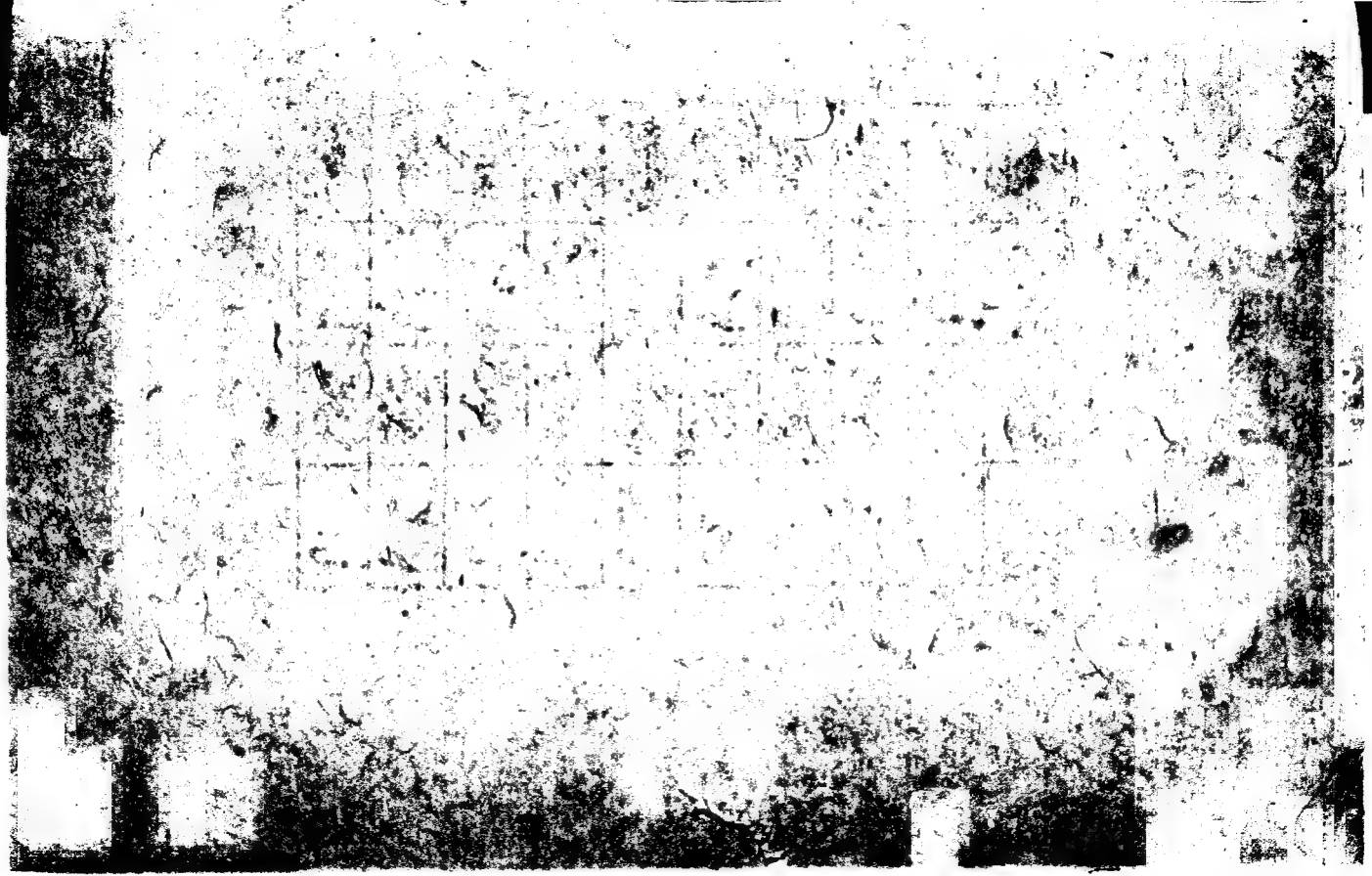

باب التداوي وما يعالج الاشتغال بالتداوي والعلاج لا بأس به أو اعتقد
الشافي هو الله تعالى وانه جعل الدواء سببا أما أو اعتقد ان الشافي هو الدواء
فلا أو اسأل الدم من انف انسان يكتب بفاتحة الكتاب بالدم على جبهته والفه
ونحو ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول ان علم فيه شفاء لا بأس به
ولكن لا ينقل تعليق التعويذ لا بأس به ولكن يتركه عند الخلاء والقربان
أو اذا احرق الطبيب أو غيره للجن افتى بعضهم ان هذا فعل العوام الجهال
الاكتحال ليوم عاشوراء لا بأس به كتابة الرقاع وازاقها على الابواب ايام
النيروز لاجل الهوام مكروه الدواة لبعض لا بأس به الا ان يكون بعظم
آدمي او خنزير العجين اذا وضع على الجرح ان عرف ان فيه شفاء لا بأس
التداوي بلبن الاتان لا بأس به ان اشار الطبيب به يجوز الحقنة لدفع
الخوان رجل استطلق بطنه اورهده عيناه فلم يعالج حتى اضعفه و
مات لا اثم عليه رجل قال له الطبيب قد غلب عليك الدم فاخرجه
والا لم يقبلك فلم يخرجه حتى مات لم يأثم امرأة ماتت وفي بطنها ولد فانه

تضيق بطنها ويخرج الولد وحكى انه فعل ذلك باذن ابيه بعد ما عاش الولد امرأة
عالمت في استقاط ولدها لم يأثم عالم يستبين شيء من خلقه من اصبع او نحوه
لا بأس بان يتخذ انفا من فضة وكره ان يتخذ انفا من ذهب وكذا اسنانه
بالفضة ولا بأس بشد بالذهب والله اعلم

صحیح البوفا فی البقاء
الستی مالی قال وفیما مر البیع الفاسد
القول الراجح فی بیع الوفاء وفی بکاح الخامس
فرار من الربا والاحتکار

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين وبه نثق

الحمد لله الذي اوضح الحق لطالبه واظهر الحقيقة ونور الطريق لسالكه فبين له المسالك الدقيقة فتحقق بالاربع و
حتى الوصول الى المعارف الحقيقة احمده على افضاله وارجوا منه جزيل نواله واسئله توفيقه واشهد
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة عبد جعل شعله اتباع شريعته نبيه واتخذها وثيقة واشهد ان سيدنا
محمدا عبده ورسوله الذي اسعد به حزبه ورفيقه صلى الله عليه وعلى اله واصحابه اولي المناقب الانيقة واتباعه
المتمسكين الآخذين بسنته ورفيقه الى يوم فصل القضائين الخليقة صلاة وسلاما ارجو بهما كشف الكرب
وضيعه اما بعد فيقول الفقير الى ربه ابو عمال ابن عبد الله شيخ عمر رئيس المدرسين ببلد الله الامين عفا
رسالة مختصرة رفيقة بجوبها من قبلها من المهاوي السحيقة ويحصل به درر التحقيق من بحار التدقيق
العميقة وقد اسألتها من ارض الهند لكشف ما تلبس به اهل الابتداع في الدين والعناد والعوائد
واللحين فاجبت بحول الله وقوته على كل سوال بما فتح الله تعالى علي من الجواب عملا لقوله تعالى
في محكم الكتاب كما نطقت به الآية الشريفة الميمونة واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه
للناس ولا تكتمونه وفرارا من قول النبي المختار من كتم علما عن اهله الجم بلجام من نار هذا واسئل الله
تعالى ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وان ينفع بها بجاه نبيه العظيم انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وهذه
صورة ما رفع الي فاجبت بما يسر الله وفتح به علي والله علم الصواب واليه المرجع والمآب

سئلت في عمل المولد في ربيع الاول كل سنة استبشارا بمولده صلى الله عليه وسلم هل هو احسن

كما قاله كثيرون وتصنيف فيها السيوطي وغيره ام هو بدعة مكروهة بينوا لنا الجواب فاجبت بانه عمل المولد
الشريف من ابدع الحسنة وكذلك قال العلامة ابو شامة شيخ الشيخ النووي ومن احسن ما ابتدع في
زماننا ما يفعل في كل عام في اليوم الموافق ليوم مولده صلى الله عليه وسلم من الصدقات والمعروف واظهار
الزينة والمسرة فان ذلك مع ما فيه من الاحسان للفقراء مشعر بمحبته صلى الله عليه وسلم في قلب فاعل ذلك
وشكر الله على ما من به من ايجاد رسوله صلى الله عليه وسلم الذي ارسله رحمة للعالمين انتهى قال العلامة الحلبي
لا يزال اهل العلم والاستيهام من سائر الاقطار والمدن الكبار يفعلون المولد ويتصدقون في ليالية بانواع الصدقات
ويعتنون بقراءة المولد الكريم ويظهر عليهم من بركاته كل فضل عميم قال ابن الجوزي من خواصه انه امان
في ذلك العام وبشرى عاجلة بنيل البغية والمرام واول من احدثه من الملوك اربل وصنف ابن دحية
كتابا له في المولد الشريف سماه التنوير بمولد البشير النذير فاجازه عليها بالف دينار وقد استخرج له الحافظ
ابن حجر اصلا في السنة وكذا الحافظ السيوطي ورد على الفاكهي المالكي في قوله ان عمل المولد بدعة مذمومة
والله اعلم سئلت عن القيام عند ذكر ولادته صلى الله عليه وسلم هل هو ادب ام لا باس ام بدعة مذمومة بينوا لنا الجواب
اجبت بانه القيام عند ذكر مولده الاعظم صلى الله عليه وسلم استحسنه جمع من السلف فهو بدعة حسنة
وقد حكى بعضهم ان التقي السبكي من الشافعية اجتمع عنده كثير من علماء عصره فانشد منشد قول البصري
في مدح النبي صلى الله عليه وسلم بقوله قليل المدح المصطفى الخ فكتبا بالذهب على ورق بخط احسن من كتب
وان تنهض الاشراف عند سماعه قياما صفوفا او جثيا على الركب فعند ذلك قام الامام السبكي وجميع
من بالمجلس فحصل الامر كبير بذلك المجلس وكفى بمثل ذلك في الاقتداء انتهى والله اعلم من مولد الصفاقسي
للانباري رحمة الله تعالى سئلت عن تقبيل الابهامين ووضعهما على العينين عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم
في الاذان هل هو جائز ام لا اجبت بانه نعم تقبيل الابهامين ووضعهما على العينين عند ذكر اسمه صلى
الله عليه وسلم في الاذان جائز بل مستحب وبه افتى غير واحد كما في غير ما كتاب قال العلامة السيد محمد عابد بن احمد

في حاشية على الدر المختار لينبغي ان يقال عند سماع الاولى من الشهادتين صلى الله عليك يا رسول الله
وعند الثانية منهما قرت عيني بك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع ظفر
الابهامين على العينين فانه عليه الصلوة والسلام يكون قائدا له الى الجنة كذا في كثير من الاجوبة انتهى
ومثله في الفتاوى الصوفية وفي كتاب الفردوس من قبل ظفر ابهامية عند سماع الشهادتين محمد رسول الله
في الاذان انا قائده وادخله في صفوف الجنة وتمامه في حواشي البحر للرملي عن المقاصد الحسنة
للسخاوي وذكر ذلك الجراحي واطال ثم قال لم يصح في المرفوع من عدها انتهى وقال بعضهم الفقير
كتب على هامش نسخة ان هذا المحقق بالاذان واما الاقامة فلم يوجد بعد الاستقصاء التام والتتبع التام اعلم
سئلت عن كتابة القرآن والشهادتين هل هي جائزة على الكفن او ثوب آخر يوضع على صدر الميت
ويدفن به معه ام لا وعن وضع اسماء المشايخ للتبرك والدخول في كوة القبر وطعام الميت هل هو حرام
مطلقا او كالمكروه جائز لا افيدوا بالجواب اجيبت بانه كتابة شيء من القرآن والشهادتين على الكفن
او شيء آخر ويدفن مع الميت في القبر فيه خلاف للعلماء ففي الدر المختار كتب على جبهة الميت وعمامته
او كفنه عهدنامة يرجى ان يغفر الله له قال محشيه السيد عابدين مفاده الاباحة او الندب وفي البزازية
قبيل كتاب الجنايات وذكر الامام الصفار لو كتب على جبهة الميت او على عمامته او كفنه عهدنامة يرجى ان يغفر
الله للميت ويجعله امنا من عذاب القبر قال نصير هذا رواية في تجويز ذلك وقد روي انه كان مكتوبا على
اكفان العراس في اصطبل الفاروق جيش في سبيل الله انتهى وفي فتاوى المحقق ابن حجر المكي الشافعي
سئل عن كتابة العهد على الكفن وهو لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله
الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اسم اعظم عالم السموات والارض عالم
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اني اعهد اليك في هذه الحياة الدنيا اني اشهد انك انت الله
لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكلني الى نفسي تقربني

من الشر وتباعدني من الخير وانا لا اثق الا برحمتك فاجعل لي عهدا عندك توفينيه يوم القيامة انك
لا تخلف الميعاد هل يجوز هذا ذلك اصلا فاجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر الاصول للترمذي ما يقضي ان
هذا الدعاء لا اصل وان الفقيه ابن عجيل كان يامر به ثم افتى بجواز كتابته قياسا على كتابة الدرق في الرقي
واقره بعضهم وفيه نظر وقد افتى ابن صلاح بانه لا يجوز ان يكتب على الكفن لين والكفن وغيرهما خوفا من
صديد الميت والقياس الذكور لا يجدي لان القصد ثمة التميز وهنا التبرك فالاسماء المعظمة باقية على حالها
فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بانه يطلب فعله مردود لان مثل ذلك لا يحتج به الا اذا صح عن النبي صلى الله
عليه وسلم فعل ذلك وليس كذلك انتهى كلام ابن حجر وقد قدمنا قبيل باب المياه عن الفتح انه ذكر كتابة القرآن
واسماء الله تعالى على الدراهم والمحاريب والجدران وما يفرش وما ذلك الا لاحترامه وحشمته وعظمه ونحوه
عافية اه فالمنع هنا بالاولى لما لم يثبت عن المجتهد او ينقل فيه حديث ثابت فتامل نعم نقل بعض
المحشين عن فوائد الهروي ان مما يكتب على جبهة الميت بعد اداء الاصبع المسبحة بسم الله الرحمن الرحيم
وعلى الصدر لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك بعد الغسل قبل التكفين انتهى كلام المحشي السيد عابدين
حصل للسائلة التحرير بعون الملك القدير واما تناول طعام الميت جوازا او منعا ففيه تفصيل قال خاتمة
المحققين مولانا شيخي الشيخ محمد عابد السندي في شرحه طوالع الانوار على الدر المختار نقلا عن امداد الفتاح
وليس للجيران واهل الميت من الاقارب والاباعد تهيئة طعام لاهل الميت يشبعهم يوم وليلتهم لقوله
عليه السلام اصنعوا لال جعفر طعاما فقد بدهم ما يشغلهم حسنه الترمذي وصححه الحاكم ويلح عليهم في الاكل
لان الجزع يمنعهم فيضعفهم والله تعالى يلهم الصبر وعوض الاجر وتكره الضيافة من اهل الميت لانها
شرعت في السرور لا في الحزن وهي بدعة مستقبحة انتهى وفي البحر عن الخانية ان اتخذ ولي الميت
طعاما للفقراء كان حسنا ان كان الورثة كلهم بالغين وان كان في الورثة صغير لم يتخذ ذلك من
التركة انتهى فجميع ما يفعل في الختم بعد الموت من تمر وحلاوة وطعام لا يحل لاحد استعماله اذ لم يحد

من التركة وفي الورثة صغير وافاد السيد احمد ان من فعله يكون ضامنا قلت ان لم يوجد فعل احد الورثة الكبار من حصة خاصة فلا باس بالم بقصد المفاخرة والله اعلم انتهى كلام عباد الطوالع بالحرف سئلت ما قولكم عن ذبح الحيوان تقربا بغير اسم الله هل يجوز اكله ان سمي وقت الذبح ام لا اجبت بانه ذبح الحيوان تقربا بغير اسم الله لا يحل اكله بل يصير ميتة وان سمي قال في الدر المختار ومتنه تنوير الابصار ذبح لقدوم الامير ونحوه كواحد من العلماء يحرم ولو ذكر اسم الله ولو ذبح للضيف لانه سنة الخليل واكرام الضيف اكرام الله تعالى انتهى وفي الاشباه نقلا عن الحموي وحاصل الكلام في هذه المسئلة ان الذبح المقترن باسم الله اذا كان قبل قدوم انسان للتهنية لضيافته او بعد قدومه ببرهة لذلك فلا شبهة في جوازه بل ندبه بل ندبه ويحل اكل ذلك المذبوح واما اذا كان عند قدومه فان كان القصد ذلك فالحكم ما ذكر وان كان لمجرد التعظيم فحرام والمذبوح ميتة وضابطه انه ان ذبح قدام للضيف فهو ضيافة وان امر ان يتوازعه الناس كما هو معهود ببلدتنا فهو لمجرد التعظيم وحكمه ما علمت وعليه يحمل كلام المصنف واما الذبح عند وضع الجدار ورءوس مرض او شفاء من مرض فلا شك في ان القصد به التصدق وفي كتاب بداية المبتغين لاخي جلبي ذبح شاة للضيف وذكر اسم الله عليها قبل يحل اكله ولو ذبحه لقدوم الامير احد من العظماء وذكر اسم الله فانه يحرم اكله لان في المسئلة الاولى كان الذبح لاجل الله وذكر اسم الله ايضا وهذا ايضا ذبح بين يديه ويأكله بخلاف الثانية فانه ذبحها لاجل تعظيمه لا تعظيما لله وهذا لا يوضع بين يديه ليأكل منه بل يدفعها لغيره وفي فتاوى السبكي انه لو نذر على نفسه ان وصل الى البر سالما ان يقرب قربانا يلزمه الوفاء به ولا يأكل منه ويتصدق به على الفقراء الا لاغنياء وفي باب الصيد والذبائح من الجوهرة الذبح عند قرى الضيف تعظيما لا يحل اكله وكذا عند قدوم الامير لانه اهل به لغير الله فاما اذا ذبح عند غيبة الضيف فلا باس اقول لا باس بهذا للاباحة لا للتبرك اولى انتهى ما في حاشية الحموي سئلت عن رفع اليدين والدعاء عند جلوس الخطيب يوم الجمعة واخذ السبحة بعد الاوراد هل ذلك جائز ام لا وقراءة آية الكرسي بين العرض والسنة هل هو سنة ام لا فاجبت بما نصه الدعاء عند جلوس

الخطيب يوم الجمعة سائغ سرا الا ان يجهر فاضح بذلك صاحب معراج الدراية بالحفظ فيسن الدعاء فيه بقلبه لا بلسانه لانه قاموربالسكوت وفي الدر المختار وقالا لا باس بالكلام قبل الخطبة وبعده واذا جلس عند الثانية انتهى واما اتخاذ السبحة فقال في الدر المختار لا باس باتخاذ السبحة لغير رياء كما بسطه في البحر قال العلامة السيد في حاشيته عليه ودليل الجواز ما رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والحاكم وقال صحيح الاسناد عن سعد ابن وقاص رضي الله عنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امراة وبين يديها نوى او حصا تسبح به فقال اخبرك بما هو ايسر عليك من هذا او افضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك والله اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما ارشدها الى ما هو ايسر وافضل ولو كان مكروها لبين لها ذلك ولا تزيد السبحة على مضمون هذا الحديث الا بضم النوى في خيط ومثل ذلك لا يظهر تاثيره في المنع فلا جرم ان نقل اتخاذها والعمل بها عامة من الصوفية الاخيار وغيرهم الا اذا اثرت عليه رياء وسمعة فلا كلام لنا فيه كذا في الحلية والبحر انتهى ونقل القاضي محمد النصاري في حاشيته على الدر المختار واما ما اعتاده اهل زماننا من التحلي في اثمانهن واتخاذهن من اللؤلؤ والمرجان والمعادن النفيسة فلا شك في كراهتها خصوصا مع وضع المجوز والجلاجل من الفضة وغيرها واما العقد من الحرير الذي يجعل علامة لموضع العدد المشهور فجوزه الشارح في الدر المنتقى انتهى واما قراءة اية الكرسي دبر الصلوة فقد صرح باستحبابها في الدر المختار في آخر فصل واذا اراد الدخول في الصلوة ودليل الاستحباب ما ذكره القاضي محمد في حاشيته عليه ونقل عبارته ويقرا اية الكرسي يقول ابي صالح الله عليه وسلم من قرا اية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قراها حين ياخذ مضجعه امنه الله على داره ودار جاره واهل دويرات حوله رواه البيهقي واورد العلامة نوح افندي صدر الحديث وعزاه للنسائي وابن حبان وغيرهم وقال يعني لم يبق من شرائط دخول الجنة الا الموت فكان الموت يمنع من دخولها ويقول لا بد من حضوري اولا تدخلها انتهى وبالفضل

بالاذكار في صلاة بعد باستة موكدة ففيه خلاف اختار الكرخي جوازه الفصل وعدم بدعة الفصل كما هو موضح
في الدر المختار ومتنه تحرير الابصار انتهى سئلت عن ذلك الانسان للنساء زينة مصنع طوق لزينة هو لبس الزمام
في الانف كالبرة للبعير للزينة جايز ام لا وعن انتفاع الراهن بالمرهون جايز ام لا فاجبت بما نصه ذلك الانسان
للنساء بقصد التلطيف او الزينة سائغ شرعا اذ النساء محل الزينة الا اذا عارضه مقصد محرم فلا شبهة
في المنع نعم ورد النهي عن العوشر في حديث لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والعوشرة
والمستوشرة الحديث ومعنى العوشرة هي التي تقلع اسنانها اي تحددها وترقق اطرافها يفعله العجوز تشبها
والمستوشرة التي يفعل بها بامرها ذكره في الاختيار ومثله في نهاية ابن الاثير انتهى واما لبس الزمام في الانف
للنساء فهو من الزينة في حقهن قال في الدر المختار وهل يجوز الخزام في الانف لم اره قال في طوالع الانوار هو
كما رود زمام مجتمعين كالتاب يقال خزم البعير ثقبت وترة انفه وجعل فيها حلقة من شعر وهي الخزامة والجمع الخزايم
وقوله لم اره قال السيد احمد الطحطاوي واذا كان مما يتزين به النساء كما هو في بعض البلاد فهو فيها كثقب البعر طا
وحلمة ذكره في الدر المختار ولا باس بثقب اذن ابنت والطفل استحسانا كما في الملتقط قال في الطوالع نقلا
عن احكام الصغار لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من غير انكار زاد في المحيط
لانه
ايلام لمنفعة الزينة ثم قال قوله والطفل ظاهره بعم الذكر بل هو المقصود بالعطف والذي في الهندية عن الكبري
ولا باس بثقب اذن الطفل من البنات فجعل ذلك قاصرا على الاناث فتامل ورايت كلام الطوالع مختصر
اختصارا لكن في حاشية ابن امير حاج عند قوله والطفل قال ظاهره ان المراد به الذكر مع ان ثقب
الاذن
متعلق بالقرط هو من زينة النساء فلا يحل الذكور والذي في عامة الكتب وقدمناه عن البزازية
فلا باس بثقب اذن الطفل من البنات وزاد في الحاوي القدسي ولا يجوز ثقب اذن الصبيين
فالصواب
اسقاط الواو من عبارة الدر فحصل مما نقلناه حل خزام الانف كثقب الاذن والمقصود من الخزم
وضع الخزام ومنه الزمام المتعارف في زماننا كما ان المقصود من ثقب الاذن وضع القرط

فيكون محل حاضنا بالاناث دون الذكور فافهم هذا التحرير فقل ان تجده واما حكم الانتفاع بالرهن
ففي الدر المختار ومتنه تنوير الابصار فقال لا يجوز الانتفاع به مطلقا لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس
ولا اجارة او اعارة سواء كان مرتهنا او راهنا الا باذن كل للآخر وقيل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقيل
ان شرطه كان ربا والا ففي الاشباه والجواهر اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار والسكنى في الدار
ولبن الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افاد في الاشباه انه يكره للمرتهن الانتفاع به لكن سيجيء
وفي حاشية الشلبي نقلا عن المنح وعن عبد الله محمد بن اسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يحل له ان
ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لانه اذن له في الربا لانه ليس في وسعه ان يكلفه ملا فيبقى له
المنفعة فضلا فيكون ربا وهذا امر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المعتبرات من انه يحل بالاذن الا ان يحمل على
الديانة وما في المعتبرات على الحكم ثم رايت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا والا فلا باس
انتهى ما في المنح ملخصا واقره ابنه الشيخ صالح وتبعه الحموي بان ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة
والقضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد ان الفتوى على ما تقدم اي من انه يباح اقول ما في الجواهر يصلح
للتوفيق وهو وجه انتهى ما في حاشية الشلبي وتمامه فيه فيحصل ما نقلناه حل الانتفاع بالرهن عند الاذن كما هو في
عامة معتبرات المذهب وهو المفتى به وما قيل من عدم حل الانتفاع به ولو بالاذن فهو صادر عن غير معرفة بالمذهب وعن
غير تحرير والله اعلم سئلت عن الملاهي واللعب بالنرد والشطرنج هل هو جائز ام لا فاجبت بانه اللعب بالنرد
وكل هو مكروه تحريما جاء اطلق بعضهم عليه اسم الحرمة قال في الدر المختار ومتنه تنوير الابصار وكره تحريما اللعب بالنرد
وكذا الشطرنج بكراديسه وتهمل ولا يقع الا نادرا واباحه الامام الشافعي وابو يوسف في رواية ونظم بعض
الوهبانية فقال نعم ولا باس بالشطرنج وهو رواية عن الحبر قاضي الشرق والغرب تتمة هذا اذا لم يقامر
ولم يداوم فان يحل لواجب والا فحرام بالاجماع وكره كل لهو انتهى قال في طوالع الانوار عند قوله والا فحرام
اي عند الامام واصحابه والائمة الثلاثة حلال من استغفل به ذهب عناه الدنيوي وجائه العقبى الاخروي

فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحته اعانة الشيطان على المسلمين كذا في الكافي وفيه ايضا عن
رضي الله عنه مر على قوم يلعبون بالشطرنج فلم يسلم عليهم وقال ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون ونحن
لم ير اماما ابو حنيفة رحمه الله بالسلام عليهم باسا وكرهه ابو يوسف ومحمد تحقيرا لهم ولا شك ان بقيته
يعد صاحبه عن الجمع والجماعات وعن ذكر الله عز وجل غالبا فيكون حراما كالنرد اذ هو حرام بلا خلاف كما نقله
القهستاني انتهى من اللوالجي باختصار وعامة فروعه اعلم سئلت عن اخت الزوجة هل الاحتجاب منها
ام لا جنبية الجواب الحسن فاجبت بانها اخت الزوجة اجنبية اذ حرمة نكاحها ليس على التأبيد
فيكره النظر الى وجهها ان خيف الشهوة ويحرم ان تيقن والحق بها سائر الاجنبيات حرح عن
الحق بالاجنبية في الدر وكذا صاحب الاشباه والنظائر فراجعه فيها والله اعلم سئلت عن لبس النعل الاحمر
التي تكون مرتبة بخيوط الفضة وانه ذهب بعض الرجال هل ذلك جائز ام لا فاجبت بانه النعل المرتبة بشيء من الفضة
والذهب في لبسها خلاف نص عليه في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي بلفظه واما الفضة في الكعب
فتكره في رواية عن ابي يوسف وعندهما لا تكره واما لبس النعل الاحمر وان لم تكن مفضضة فلم اقف
رضي الله
على شيء فيه ما ذكره العلامة الباجوري الشافعي في حاشيته على الشمائل ونصه ونقل عن ابن عباس
عنهما ان من طلب حاجة فلبس نعلا اصفر قضيت حاجته لان حاجة بني اسرائيل قضيت بجلد اصفر فانه جعل
النعل من الاصفر وكان علي يرغب في لبس النعل الاصفر لان الصفرة من الالوان الساترة كالاغبر
وبه جمهور المفسرين وقال ابن عباس رضي الله عنهما الصفرة تشبط النفس وتذهب الهم ونهى ابن الزبير عنها
وابن كثير عن لباس النعل الاسود لانها تهم انتهى وقال العلامة ابن حجر الشافعي في الفتاوى وجاء يا معشر
الانصار حمروا او صفروا او خالفوا اهل الكتاب وكان عثمان رضي الله عنه يصفر انتهى والله اعلم سئلت
عن الكي بالحديد المحمي هل يجوز للتداوي مع وجود دواء حرام فاجبت بانه نعم التداوي بالكي جائز لكن
اولى قال في الفتاوى الهندية اعلم ان الاسباب المزيلة للضرر تنقسم الى مقطوع به كالماء المزيل للعطش

والتحرز للمعتزلة فيخرج على مظنون كالقصد والحجامة وشرب المسهل وغيرها لوجوب الاخذ بها لمعالجة
المريض ذاته بالجواز وتعليقه بالقدرة تابع لوجوده وهي الاسباب للعبارة في الاخذ والى موهوم كالكي والرقية
الآيات المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت واما الموهوم فشرط التوكل تركه اذ
به وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم المتوكلين واما الدرجة المتوسطة وهي المظنونة كالمداواة بالاسباب
العادية عند الاطباء فضله ليس مناقضا للتوكل بخلاف الموهوم وتركه ليس محظورا بخلاف المقطوع به بل يكون
افضل ومن فعله في بعض الاحوال وفي بعض الاشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في
الفصل الرابع والثلثين انتهى قال الشامي في حاشيته على الدر للاباس يكي الصبيان لداء انتهى التقاء
ودليل اباحة الكي ما رواه جابر ابن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى سعد ابن معاذ في اكحله
مرتين رواه ابن ماجه وسلم بمعناه والله اعلم **سئلت** عن خروج النساء في اعياد الكفار للبيع والشراء
هل هو جائز ام لا افيدونا بالجواب **فاجبت** بانه خروج النساء للاسواق ممنوع شرعا فضلا عن تزيين
الاسواق بالكفار بل المذهب المفتى به عندنا منعهن من الخروج الى المسجد وصلاة العيد وغيرها مطلقا ولو
كما في الدر قال في الكافي ومتى كره حضورهن المسجد للصلاة فلان يكره حضورهن مجالس الوعظ خصوصا
عند هؤلاء الجهال الذين لا يحلو مجلس الوعظ عن فحش ولا سلام ويؤيده حديث عائشة رضي الله عنها قالت لو رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل انتهى من الرحمتي فحيث منعهن من
الخروج الى الطاعات فمنعهن عن الخروج للفرح المحرمات خصوصا اذا كن متبرجات بالمنع الاولى دل عليه الكتاب
والسنة والاجماع والله اعلم **سئلت** عن الصباغ بالحناء للرجال والنساء في النكاح والافراح هل هو
جائز ام لا افيدونا بالجواب **فاجبت** بانه استعمال الحناء للنساء للاباس به اذ هو من انواع الزينة
في حقهن واما استعمالها للرجال فمكروه كما صرح به غير واحد من العلماء ما لم يقصد به التداوي فلا باس به ايضا بل الاخفى
ما استفيد من كلام الشمنا ما ستقف عليه ذكره العلامة الخفيف في فتاوه سؤالا واجاب عليه العلامة

محمد ابن ظهيرة القرشي في شورة ما رفع اليه ما قولكم في استعمال الخمار الذي يلبسه الصبيح والبدوي هل يصح او يكره وهل يتعلق عليه التحريم ويسوغ ذلك وهل فيه نقص قادح بالتوقير حتى يترتب عليه ما يترتب على سائر المحرمات حيث استعمل بقصد الزينة والبكان ذلك يحصل في ضمن ذلك فالعمدة في ذلك هو ما في ديار اليمن الذين يعتادون استعمال الخمار من المهد ويصير من اللوازم للاصلاح والبدن بلبسه فيه والحال ما ذكر اجاب استعمال الخمار والخضاب على الوجه المشروح جائز بلا ريب ولا يكره الا الجاهل او معاند ولا يتعلق عليه التحريم والحال ما ذكر وحصول الزينة امر ضمني وكم من شيء يثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا كما تقرر عالمنا ولم اقف على نص قاطع بتحريم ذلك ونقل الحدادي على القدوري وغيره المعروف انه يكره للانسان ان يخضب يده ورجليه بالحناء واما خضب الشيب بالحناء فلا باس به للرجال والنساء وعن ابي حنيفة ان خضب الراس واللحية بالحناء حسن في الينابيع لا ينبغي ان يخضب يد الصبي ورجله الا عند الحاجة فاذا خضب للتداوي فذلك جائز ولا كراهة لما ذكره في الينابيع انتهى والله اعلم سئلت عن تسمية الولد بعبد الرسول وعبد النبي وعطية الرسول وعبد الحسين وعبد الحسن وعطية الحسين هل هذه التسمية جائزة ام مكروهة ام حرام افيدونا بالجواب فاجبت بانه تسمية بعبد النبي او علام النبي او علام محمد او احمد او عبد الرسول جائزة ان قصد التبرك بالنسبة الى الخرقة النبوية وزام التيمن بشرف الاضافة الى الرسالة الاحمدية ولم يحمد على ذلك الا المحبة له صلى الله عليه وسلم ولم يدع الى ما هنالك الا التواضع في جناب من له الشرف الاعظم فيثاب المسمى لولده او غيره على ذلك الثواب الذي لا يحده ولا يحصى من كيف وقد ثبت فيما اخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر يقول انما الاعمال بالنيات وان لكل امرء ما نوى الى آخر الحديث ولا يحمد ذلك الا من اسلمت دونه استار الغيب وبكفيه قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقد ورد في ذلك المسبحة ايات واحاديث ونصوص كثيرة قد جمعها في طوالع الانوار شرح درر البحار ان شئت فان فيها ما يقنع الخصم المعاند والله اعلم سئلت عن الامام المحقق

في الحال الماضي والاستقبال وفي فتاوى العفيف نقلا عن الشهاب الرملي الشافعي ما نصه
ايه ما نصه واعلم ان درجات التوحيد ان كثيرة في الوجود الا واحد وهو متعلقه بالله تعالى
الفناء في التوحيد فلا يرى نفسه لكون باطنه مستغرقا بالواحد الحق وهو المراد بقول ابي يزيد
كون هذا موحدا انه لم يحفر في شهوده قلبه الا الواحد الحق وفي عن الوسائط عن نفسه وسبب
الدرجة ان يعلم انه لا خالق الا الله وانه لا تتحرك ذرة في السموات والارض الا باذن الله وانه لا فقر ولا غنى ولا عزة
الا باذن الله وانه مخترع الكل فمن شاهد هذا وعلم انه لا اله الا الله فني عن ما سواه ولا ينظر الى شيء اذ الكل مسخر
قدرته والفناء في الله بحيث ان لا يرى في الوجود سواه هو عين وحدة الوجود كما يخفى والله اعلم سئل عن مسخرة
نقش قدم صلى الله عليه وسلم هل ظهرت ام لا وان ثبت فما الذي يفعل به وتعظيم شعر النبي صلى الله عليه وسلم جائز ام لا وما
تعظيم يستحقه الشعر المذكور افيدوا فانا بالواجبات نقم مسخرة نقش قدمه الشريف صلى الله عليه وسلم ثابتة لا ينكر
الا مكابر ملحد في الدين وقد اثر نقش قدمه الشريف في صخرة بيت المقدس قال العلامة ابو بكر ابن العربي في شرح
على موطأ الامام مالك صخرة بيت المقدس من عجائب الله تعالى فانها صخرة قائمة في وسط المسجد الاقصى قد انقطعت من
كل جهة لا يمسكها الا الذي يمسك السماء ان تقع على الارض الا باذنه في اعلاها من جهة الجنوب قدم النبي صلى الله عليه وسلم
حين ركب البراق وقد مال من تلك الجهة لهيبته صلى الله عليه وسلم ومن الجهة الاخرى اصابع الملائكة التي امسكتها
لما مالت الى اخر ما ذكره قال العلامة الحلبي الشافعي في سيرته وبهذا الذي ذكره ابن العربي ان قدمه صلى الله عليه وسلم اثر
في صخرة بيت المقدس حين ركب البراق وان الملائكة امسكتها لما مالت به الحافظ ناصر الدين الدمشقي حيث
قال في معراجه المسبح ثم توجها نحو صخرة بيت المقدس وعلا فصعد من جهة المشرق اعلاها فاضطربت
تحت قدم نبينا ولانت فامسكتها الملائكة لما تحركت ومالت انتهى واما تعظيم شعره الشريف صلى الله عليه وسلم
فهو جائز من المندوبات السنية بل من الواجبات الدينية اذ تعظيم اثره الشريف تعظيم له صلى الله عليه وسلم
في الشعر وموضع اثر القدم وقدحه الذي شرب فيه وعمامته التي لبسها وقد ثبت التبرك بآثاره

الحانمي في حاشية مسكين شرح المكنز وغيرهم ولم يفرقوا بين الصلاة المأثورة وغيرها بل صرح ابن حجر المكي في
بل قبول الحانمي بانه لا فرق في ذلك بين حالة الصلاة وغيرها فيستحب ان يقول ذلك في كل صلاة قرأته لانه
كما حرره الشيخ محمد هاشم السندي وذكر الفاسي في شرح دلائل الخيرات ان الصحيح جواز الاتيان بلفظ السيد او المولى
ونحوهما لانه لا يقتضي التشريف والتوقير والتعظيم في الصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وانما ذلك على تركه
انتهى وروى عن ابن مسعود مرفوعا وموقوفا وهو اصح حسنوا الصلاة علي جنيكم وذكر الكيفية وقال ابن عيينة
المرسلين وشوشل للصلاة وحاجبها انتهى من طوالع الانوار فتارك لفظ السيادة مفوت لاجر عظيم وفوز
جسيم والكفر امر عظيم فلا يعني التجاسر بوصف احد من اهل القبلة بذلك مالم يتحقق فيه اسبابه انتهى والله اعلم
سئل ما قولكم عن شيخ الطريقة اذا كان سيدا قد اجتمعت فيه شرائط الامامة وهاجر وجاهد في سبيل الله الكفار
وبايعه جمع من اهل الحل والعقد يجوز ان يطلق عليه امير المؤمنين ام لا فاجيبت ليس شيخ الطريقة
له الامامة العظمى التي هي عبارة عن تصرف العام على سائر الانام وليس هذا الا تفاقا وهذه الائمة المجتهدين
ولا هب خلافة السادة الصوفية وانما تنازعوا هذا الا تفاقا وبعض جهلة الصوفية كما حققه المحقق الفهامة
حقي افندي في تفسيره روح البيان ونص عبارته قال بعض اهل التفاسير اخاف ان يكون من ينكر
المتدينة بعض المتصوفين من اهل زماننا الذي يدعي ان شيخ قطب الزمان يجب الاقتداء به على كل مسلم
حتى ان من لم يكن من جملة مريديه كان كافرا وان مات لم يمت مؤمنا فيستند بقوله صلى الله عليه وسلم
من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية ويقول المراد بالامام هو القطب وشيخنا هو القطب
فمن لم يعرف قطبيته ولم يتبعه مات على سوء الخاتمة وجوابه ان المراد بالامام هو الخليفة والسلطان
وقريش اصل فيه لقوله عليه الصلوة والسلام الامام من قريش ومن عداهم تبع لهم وايضا المراد بالامام
نبي ذلك الزمان وهو في آخر الزمان رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا شك ان من لم يعرفه ولم يصدقه
مات ميتة جاهلية ولئن سلم ان المراد بالامام هو القطب من طريق الاشارة فلا شك ان للقطب

التعلق شرايط لا وجود لها بعد مضافي الكذب من خلاف بعث لهم التقليد اصلا على ان التصديق بالتقليد
لا يستلزم صحته لان مبناه الامر على الباطن فالاقتداء لم يهتدي اليهم الا اقل الافراد فانا
التقليد خارج عن الحكمة انتهى وبهذا تعلم انه لا يجوز عليه اطلاق امير المومنين ما اليس لله بمتفقه
وهو علم الصواب سئلت عن تعلم علم التفسير والحديث والفقه فرض محتم ام سنة ام بدعة و
ما الذي
يعتمد على احاديث السنة من الصحاح ومن يقول بالمذاهب الاربعة بدعة فمن ذا عليه و
ليس بحقه وهل اتباع المذاهب الاربعة واجب ام سنة ام بدعة كما يزعمه بعض اهل الجهل ام
كيف حال افسدونا بالكواب فاجبت تعلم ما يحتاج اليه من العلوم الشرعية وهو المعبر عنه بعلم الحال
فرض عيني قال في الدر المختار واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه في
كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومندوب وهو التبحر في الفقه وعلم القلب انتهى وقال العلامة
في قصوله من فرايض الاسلام تعلم ما يحتاج اليه العبد في اقامة دينه واخلاص عمله لله تعالى وعبادته
عباده وفرض على كل مكلف ومكلفة بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم الوضوء والغسل والطهارة
والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب وحج لمن وجب عليه والبيوع على التجار ليتحرزون عن الشبهات
والمكروهات في سائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من يشتغل بشيء يفرض عليه علمه ومحمد
يمتنع عن الحرام فيه انتهى وفي تبيين المحارم ولا شك في فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الاخلاص
لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لان العابد محروم من ثواب عمله بالرياء
وعلم الحسد والعجب اذ هما يحلان العمل كما يحل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح والطلاق
لمن اراد الدخول في هذه الاشياء وعلم الالفاظ المحرمة والمكفرة ولعمري من اهم المهمات في
ازماننا لانك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفرهم وهم هنا غافلون وقال في تبيين المحارم
والمفروض الكفاية من العلم هو كل علم لا يستغني عنه في قوام امور الدنيا كالطب والحساب والنحو واللغة

والكلام والقرائة واسانيد الحديث وقسمة الوصايا والفرائض وكتابة الصكاك والبيع
والبيان والاصول ومعرفة الناسخ والمنسوخ والخاص والعام والنص والظاهر وكل ما يتعلق
التفسير والحديث وكذا علم الآثار والاخبار والعلم بارجال واسامیهم وهل الصحابة وسائر
والعلم بالعدالة في الرواية والعلم باحوالهم ليتميز الضعيف من القوي والصحيح
الصناعات والفلاحة كالحياكة والسياسة والحجامة انتهى واما العمل باحاديث سؤال الله
عليه وسلم فانما يعمل عاصح منها روايته واعتمد المحققون من حديث صحيح بل ومن ضعيف في فضائل
كما هو مبسوط في كتبهم فان مخرج ذلك احد الستة او غيرهم واما من طعن في المذاهب الاربعة بالتبديع
فهو مبتدع وقد سئل العلامة الافاضل في رجل يقول لا ينبغي التوسل الى الله تعالى باحد من الخلق
وينهى الناس عن زيارة بقيع الاولياء والصحابة ومن قولهم الشفاعة يا رسول الله وعن اتباع
اقوال العلماء المذكورة في كتب المذاهب الاربعة ويقول يجب على كل انسان ان يترك هذه الرسوم المحدثة
ويشير بذلك الى قبور جماعة من عشيرته والصحابة مدفون في تلك الناحية ويقولون ان هؤلاء الناس
يزورون عبد القادر الجيلاني وامثاله ويتركون بهم وما هم الا طواغيت وامثال هذه العبارات
فاجابوا بهذه الاقوال كلها ضلالة وبدع لا يقولها الا مبتدع خارج عن طريقة علماء الشريعة
والكتاب والسنة فهي عبارة عن شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من خرج عنها كائنا
محكوما بكفره فلا يجوز لاحد من المسلمين تتابعه ولا اقتداء باقواله ويجب على حكام المسلمين
تهديده وزجره عن هذه الاقوال الشنيعة انتهى الجواب كتبه عبد الوهاب بن احمد الشافعي الاحمدي بالحرم المكي
واجاب بعضهم من يستفتيه الاحناف بانه يجب على ولاة الامور رفع هذا المضار الشديد النكال
بالقتال فسأل الله التوفيق الى سلوك الطريق انتهى واما اتباع المذاهب الاربعة فواجب
واجب لا يثيره الا جاهل او ذو عقيدة فاسدة وغيره من قلدهم واما قال في متن الجوهرة التوحيد

على ما جرت به عادتهن فلا بحث وعليه حمل حديث لعن الله زوارات القبور فلا يكون للاعتياد وانه
بكاء والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا باس به اذا لم يكن عجائز ونحوه اذا امن شوات كحضور
حسن وايا تفعيلها والقاء الطيب عليها فحرام عند الجمهور والمستحب زيارة القبور في كل اسبوع كما في مختار
النوازل وفي شرح لباب المناسك الاذان الافضل يوم الجمعة اوالسبت والاثنين والخميس فقد قال محمد ابن الحسن
يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوافقهم ويوافقون فيحصل ان يوم الجمعة افضل ويليه يوم او شهرا ويليه الاثنين
فذلك من العاديات المذمومة من الشرعيات وعادات الناس اذا لم تشتمل على محرم فهي من المباحات
الاعلى بالادنى جايز ام لا مثل ان يقول من يعتقد الحسين كمن يعتقد داؤد ويوقن ويريد بعبادة الحسين
عبادة داؤد الذي يستحقها القايل افيد وبابا بجواب فاجبت بانه تشبيه الاعلى بالادنى بان يكون المشبه افضل من
المشبه به فهو جايز وواقع في فصيح الكلام قال الله تعالى مثل نوره كمشكاة وكما في الصلاة الابراهيمية وصل على محمد وال محمد
كما صليت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم واما التشبيه في الصورة المسؤل عنها بان يشبه زايره مشهد الحسين ممن يعتقد داؤد
ويعتقد فاعتقاد زور وبهتان للايصد الا من ضل عن طريق التبيان فهو من يعتقد اتحاد الحسين الا من دون الله
فهو كفر بالاجماع وحاشا المسلم عن اعتقاد ذلك والله اعلم سئلت عن قول الانسان لاجيه اعزك الله ورسوله افعل
هو جايز ام لا وهل يقول اعزك الله ثم رسوله ام لا فاجبت بانه نعم الاحق في رعاية الادب ان يقول اعزك الله ثم رسوله
لانه واو وقيل به جاز اذ كل موحد لا يجهل تفاوت ما بين رتبة المخلوق عن الخالق ونسبة حصول العزة الى الله
والى الرسول بوسطة الدلالة والتبليغ مجاز اكما في قوله ارسول شارع فان الشارع حقيقة هو الله تعالى والنبي مجاز
والله اعلم سئلت عن قراءة الفاتحة والسورة من القرآن على طعام او حلو للايصال الثواب الى الميت هل
ذلك جايز ام لا وهل يجوز ما يفعل بعض الناس من انهم يضعون طعاما ويندرون انه للشيخ فلان ويطعم
لعامة الناس هل هو جايز ام لا وعن من يضع ليلة البراءة الحلو والخبز ويقرا الفاتحة مثلا ليلة
كذا يضع يوم عيد طعاما يسمونه الكشاف ويقرؤن عليه الفاتحة ويعتقدون الاختصاص بهذا الطعام دون تعيين

مما يكون فيه نفع للفقراء والمساكين وغيرهم وقد ذكر الشيخ انما هو محل الصدقة التي يستحقها الفلاحون بل ظاهر
مسجده فيجوز بهذا الاعتبار انتهى فعلم من هذا ان دوام الحال مما يؤيد ويقوي ما ذكرناه من التعميم
بل الحكم فيه كما علمته من المحل وغيره على التفصيل المذكور انتهى واما تقبيل يد العالم المتبحر
كتقبيل يد سلطان عادل او لمن له شرف ديني كتقبيل يد سيد علوي تعظيما لجانب الرسول صلى الله عليه وسلم ونحو
ذلك فجائز لم يرد في الشرع الشريف جوازه وليس لاحد ان ينكر على من قبل يد احد من المذكورين لما تظاهر به الادلة
القولية الكثيرة على وقوع التقبيل من الصحابة رضي الله عنهم بين النبي صلى الله عليه وسلم ورجله كما اخرجه ابو داود والبخاري في
الادب المفرد عن زارع وكان في وفد عبد القيس قال لما قدمنا المدينة فجعلنا نتبادر من رواحلنا
فنقبل يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجله ومتعاما اخرجه ابو داود ايضا من حديث عبد الله بن عمر
بعد ان ذكر قصة قال فدنونا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده ومتعاما اخرجه ابو داود ايضا من حديث عائشة
ان فاطمة رضي الله عنها كانت اذا دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم قامت اليه فاخذت بيده وقبلته فحيث ثبت ان
الصحابة كانوا يقبلون يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله ايضا في بعض الحالات كان ذلك دليلا قاطعا لجواز تقبيل
يد العالم ويد الملك العادل ويد صاحب الشرف ورجلهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد جمعت فيه من الفضائل البارزة
والمناقب الجمة والمفاخر العديدة من العلم الكثير الالهي والزهد والرياسة التامة في الامامة وشرافة النسب
لا يوازيه في واحد من تلك الخصال احد من الاولين فيستنبط من كل واحد من خصاله الثلاثة جواز التقبيل
من شرف الله تعالى باحد تلك الخصال الثلاثة فلعموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولعموم قوله تعالى
وان تطيعوه تهتدوا ولعموم قوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ولعموم قوله تعالى وما اتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا لما ثبت من عموم قوله صلى الله عليه وسلم ان احسنكم واعلمكم بالله انا انتهى من الطرائق
وقد تقدم الكلام فيه انتهى واما السلام فتحيته اهل الاسلام لا تحصل الا بلفظ السلام عليكم او سلام عليكم فان الالف
المذكور يدل من ذلك فهو المطلوب والمكان يؤدي غير ذلك فليجوز ان تحيا بما لم يرد به الشرع انتهى واما الانحناء وتقبيل

ورضاها والله اعلم سئلت عمن يقول في حال التشهد بعد قوله الصالحين نوى الشيخ عبد القادر الجيلاني
بل هو جائز شرعا ام لا وهل قولهم شيء بعد جائز ام لا افيدوا بالجواب فاجبت نعم الاستغاثة
وقد انهم والتوسل بهم امر مشروع وشيء مرغوب لا ينكره الا مكابر او معاند قد حرم بركة الاولياء قال
العلامة القشيمي وهو خاتمة محققي الحنفية واذا كان مرجع الكرامات الى قدرة الله تعالى كما تقرر فلا فرق
بين حياتهم ومماتهم فانها بمحض خلقه وايجاده لها اكرامهم بها واجراها على ايديهم وبسببهم تارة بدعائهم
بفعلهم واختيارهم وتارة بغير اختيار ولا قصد ولا شعور منهم وتارة بالتوسل الى الله تعالى بهم وليس لهم
مشاركة للباري سبحانه وتعالى البتة فلا يظن بمسلم بل ولا بعاقل توهم ذلك فضلا عن اعتقاده فكيف يحكم
على مثبت الكرامة لهم بالكفر مع كون شبهته هو الحق الذي لا محيد عن وجوب اعتقاده بنص الكتاب
والسنة واتفاق جمهور السلف والخلف وكتبهم طافحة به وانه جائز وواقع وشائع وذائع بل متواتر
يفيد اليقين لا مرية فيه البتة حتى كاد ان يلتحق بالضروريات بل بالبديهيات فقد اتفقت كلمة علماء الاسلام
قاطبة على ان معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم لا تنحصر لان منها ما اجراه الله تعالى ويجريه لاولياء امته من
اي فرد هو موجود
احياء وامواتا الى يوم القيامة انتهى وسئل شيخ الاسلام الشهاب الرملي الانصاري الشافعي عن ما يقع من
العامة من قولهم عند الشدايد يا شيخ فلان ونحو ذلك من الاستغاثة بالانبياء والمرسلين والصالحين
وهل للشايخ اغاثة بعد موتهم ام لا فاجاب بقوله ان الاستغاثة بالانبياء والمرسلين والاولياء والعلماء
والصالحين جائزة وللانبياء وارسل والاولياء والصالحين اغاثة بعد موتهم لان معجزة الانبياء وكرامات الاولياء
لا تنقطع بموتهم اما الانبياء فلانهم احياء في قبورهم ويصلون ويحجون كما ورد به الاخبار وتكون الاغاثة
منهم معجزة لهم واما الشهداء فهم ايضا احياء شهود فانهم يرجعون يقاتلون الكفار واما الاولياء
فهي كرامة لهم فان اهل الحق على انه يقع من الاولياء بقصد وبغير قصد امور خارقة للعادة يجريها الله تعالى
بسببهم انتهى ويقوى ذلك ما ذكره العتبي قال اتيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم فرزته وجلست عند

فجاءوا ابي فواجهتهم فكان باخبار الرسل ان الله انزل عليك كتابا بصاد فقال فيه ولو انهم اذ ظلموا انفسهم
جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئتك مستغفرا لذنبي
ومستشفعا بك الى ربي وانشأ يقول يا خير من دفنت بالقاع اعظمه وطاب من طيبهن القاع والاكم
نفس الفداء لقبر انت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم ثم استغفر وانصرف فقدت فرأيت النبي صلى الله
عليه وسلم في نومي وهو يقول الحق الرجل وبشره بأن الله قد غفر له بشفاعتي فاستيقظت فخرجت اطلبه
فلم اجده انتهى واما قول شيخ الاسلام هل هو جائز لازم لا فاعلم ان في حكم التلفظ بهذه الكلمات خلاف للعلماء
حتى حكم بعضهم بكفر قائلها والاصح خلافه كما ستقف عليه قال في نظم الوهبانية وقوله شيئا لله فيل يكفر
قال شارحه لعل وجهه انه طلب شيئا لله والله غني عن كل شيء والكل مفتقر ومحتاج اليه وينبغي ان يرجح
عدم التكفير فانه يمكن ان يقول اردت اطلب شيئا كرما لله انتهى عبارة شارح الوهبانية قال السيد عابدين
الشامي في حاشيته على الدر فينبغي ان يجب التنبيه عن هذه العبارة وقد مر ان ما فيه خلاف اولى من ما فيه
قوله الا استغفار وتجديد النكاح لكن هذا ان كان بلا يدري ما يقول اما ان قصد المعنى الصحيح فالظاهر انه لا باس
به انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم وكان الفراغ من كتابتها سابع ذي الحجة عام الثالث والسبعين بعد المائتين
والالف من هجرة من له العز والشرف على يد كاتبها الفقير محمد ابن المرحوم الشيخ ابي بكر ازرم كان الله له حافظا ومعينا آمين
هذا والله تعالى من الجواب والله علم للصواب والصلوة والسلام على البدي والختام على المفضل بالمقام وآله واصحابه الكرام
وتابعيهم وتابعيهم باحسان الى يوم القيام وختمه الفقير الى ربه البر حمال ابن عبد الله شيخ عمر بن الشيخ حسين بن عبد الله العيدروس
ووالديه واحسن اليهما وجميع المؤمنين آمين آمين (عفا الله عنه) قال بقوله وارجو من الله تعالى ان يعمهم برحمته انه سميع الدعاء
الحمد لله رب العالمين (عفا الله عنه) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي انار العالم بعد الاسلام وجعل لقلوبهم انتظام الانام والصلاة
والسلام على سيد رسله خير الانبياء وارسل وهادي المسلمين الى اوضح السبل القائل لاشوال عائشة حين امني عليها بن عم الحق
حتى يأتيهم امر الله لا يضرهم من ناواهم يعني عند غربة الغالبين وانحاء المدبرين دليل على ان الخلافة

واتباعهم واتباع اتباعهم الحامين لبيضة العلم والهدى المواترة الى نبينا قائد الغر المحجلين ابا القاسم محمد صلى الله عليه
من الائمة كانبياء بني اسرائيل مهدوا بهم قواعد الشرع وسلك بهم الناس سواء السبيل وخص منهم الامام الاعظم والهمام
الافخم سراج الملة والدين ابا حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه اعلاهم فرقا في الجنان كثرة المجتهدين والمستكملين
والمستخرجين من اصوله والمرجحين لمختلفاته فرتبوا قوله والمميزين بين الصحيح والضعيف وكشفوا به المعاني
ولما كان علم الفقه من اعلا العلوم واشرفها قدرا واعلاها واشرفها في سماء الفهوم بدرا اذ به يعلم الشخص
وما عليها بيقين ومن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وكانت هذه الرسالة اللايحة طليها ذيل الاعجاز الواضحة
وان لم يدرك لكه حقيقتها مجاز فاذا هي روضة تهدلت باقنان الفنون ونزهة تسربها الافئدة وتقر منها العيون
جمعت ما تفرق من النقول الصريحة ونظمت ما انتشر من ذوي العقول الصحيحة ومن تأمل ما أحوت عليه وطلب
وان اكمل اهلا ان تكتب بماء العيون ليسعدا الا الكتابة بعد التأمل والاعادة والرجوع في مقام التثبيت الى حد الاستقامة
من غير نظر الى خرص الحاده ولا دوس نوادها الى وده وما كان نطق بان يشك في نور القرد شعاع اوفى نور الشمس واخذ
منها الارتفاع وما ذاك الا لكل عارض المنقول بالمعقول او ساكن من المردود والمقبول وشتان ما بين الغراب والظبي
والصيد كل الصيد في جوف القرا على انها يحمد الله سلمت من رد على معاند او مكابر او قصد مخالفة لا صاغ فوجه فيتلقا
على الاكابر كيف وموليها المولى الذي يحمل بالعلم والادب واشتد اليه الفضائل من كل صوب رئيس الحرم
وعلما الحاضر والعالم سيد العرب والعجم بهدى دلالته ويتبين به الباطل فيسطل بقوة عزمه وجنانه وبالجملة فهو ايده الله تعالى
يرجع من عنده صعيد الا لزوم لا قدامها الزوال وانسان في فلك السعود المحترم وبكل زمان دوتر ور جال وصلى الله على
محمد وآله وصحبه وسلم الزيني عفوه بالمتعال صديق بن عبد الرحمن كمال المدرس بالمسجد الحرام المكي عفى عنهم
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لشريعته المحمدية على صدق الملة وابد الحنيفية بأئمة اقدام العلماء الكتبي
أتوى من لسان الصادق المصدوق على سند الذي جعله للبرية الوثقى فمن استصم بهديه فقد فصل ومن اعرض
عن ذكره فقد ضل وخيبه ونباه وبقي داخرة امره في الجحيم طبق وعلى آله واصحابه الذين سبقوا بالايمان وقاموا بحجة ذبه فقاما

سوال ماقولكم رحمكم الله في رجل هاجر من بلاد الهند الذي في تصرف النصارى وهو يريد ان يرجع الى بلاده هل يجوز له الرجوع ام لا وان رجع هل هو في الخطاء وان قيل يجب للتقصان في النافلة نقول ان شرع فكيف يجوز الرجوع للمهاجر لهذه الهجرة بينوا بيانا محركا افتونا توجروا جواب الحمد لله سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا قد ورد عن عليه الصلوة والسلام انه قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وورد ايضا عن عليه الصلوة والسلام انه قال لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ووجه الجمع بين الحديثين الهجرة هجرتان احدهما ما جاء ان الرجل كان ياتي النبي صلعم ويدع اهله وماله ليرجع في شيء منه وينقطع تلك الهجرة الى مهاجره وعلى هذا القسم يحمل الحديث الاول وقيل المراد منه لا هجرة من مكة بعد فتحها والهجرة الثانية ان يهاجر الشخص من بلاد الكفر ولا يتمكن من اقامة دينه واداء عبادته والمراد من الحديث الثاني وتنقطع الهجرة من بلد يهجر فيه المعروف ويشيع فيه المنكر وكذلك تندب الهجرة من ارض اصاب اهلها ذنبا وقال ابن حجر تجب الهجرة من بلاد الكفر على شخص قادر لا يمكنه اظهار دينه واداء عبادته واما اقامة الذي يكثر فيه ذلك فالهجرة له مندوبة لتكثير سواد المسلمين ومعونتهم والرابطة من رابط المنكر واما العاجز فلا يندب له ذلك ولكن يكلف الخروج افضل وليس ما نحن فيه من باب قطع النافلة لان العمل قد تم بالخروج من دار الحرب الى دار الاسلام فاذا رجع الى دار الحرب فليس قد قطع عمدة لكن عليه عمل آخر هذا اكمل خروج من دار الحرب الى دار الاسلام هجرة مستقلة والله سبحانه وتعالى اعلم افتى السيد ابو السعود الحنفي المفتي بالمدينة المنورة سوال ماقولكم ايدكم الله تعالى وشملكم بسلامه وانعامه ايتها العلماء الاعلام رحمكم الله تعالى في رجل هاجر من الهند الذي في تصرف النصارى الى مكة شرفها الله تعالى هل يجوز له الرجوع الى بلاده ام لا وان رجع هل يعد مرتكبا امرا منهيا عنه وهل يجوز له ان يمكث فيها كم سنين ان رجع الى بلاده بسبب ضيق العيش وعدم القدرة على الكسب وادين عليه هل يجوز الرجوع له وان رجع هل يعد على هجرة مرجوحة ام باقية وثبات عليه ام لا بينوا بيانا محركا توجروا افتونا لكم الثواب جواب الحمد لله رب العالمين رب زدني علما مكة المكرمة كان الله تعالى لها حامدا ومصليا سوال ماقولكم رحمكم الله في بلد تحت الكفار واجروا احكامهم وقوانينهم وبقي كثير من شعائر الاسلام من صلوة واذان وما اشبه ذلك هل يكون دار الحرب ام لا هل يلزم الهجرة ام لا بينوا بيانا محركا توجروا جواب الحمد لله رب العالمين رب زدني علما لا تكون دار الحرب

حيث الحال ما قولكم رحمكم الله سبحانه اعلم امر برقمه المعترف بالعجز محمد مرتضى الحنفي عفى عنه المولى كان الله
له نعما عاما احصليا سوال ما قولكم رحمكم الله في ركوب الاموال وتذر الله وصدقه الفطر في
حبة الدم هل يجوز الدفع الى بني هاشم ام لا واذا دفع هل يجوز لهم الاخذ افتونا لكم المثوبة
جواب الحمد لله رب العالمين نرى في علما يجوز الدفع اليهم ويحل لهم الاخذ على ما علم المفتي والسلام اعلم
سوال ما قولكم رحمكم الله تعالى في بلد تغلب الكفار واجروا احكامهم قوانينهم وبنى كنائسهم و
يقضوا
بعهود الاول ولا يلتفتون الى احكام المسلمين لكن لا يمنعون من شعائر الاسلام من صلوة وغيرها هل
عائشة ذلك هل يكون دار الحرب ام لا وهل يلزم الهجرة ام لا بينوا توجروا اجواب الحمد لله وحده
رب ارى علما لا تصير دار الاسلام دار حرب الا بامور ثلثة الاول باجراء احكام الكفر على
اهل
الاشتهار وان لا يحكم فيها بحكم اهل الاسلام وانما ان اجريت احكام المسلمين واحكام اهل الشرك
لا تكون دار حرب الثاني بان تضاف بها دار حرب بان لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام
الثالث بان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمنا بالامان الاول الذي كان ثابتا قبل استيلاء
الكفار كما في الدر وحاشيته والله سبحانه وتعالى اعلم امر برقمه محمد حسين الحنفي عفى عنه المولى
مصليا مسلما ما قولكم دام فضلكم في قول رجل ساكن قرية من قرى الهند يكفر تقليد احد
الاربعة في هذا الزمان الذي مضت الف وماتان واحدى وتسعون سنة من هجرة النبي
صلى الله عليه وسلم وشاع التقليد هذا الف عام مع شئ زائد ولا سامع لاحد في هذا الزمان ان لا تقليد
تقليد التحري مثل احدهم يقول اني محقق لا حاجة لي الى التقليد والى انه ما تذكر وقرأ الا
بعض كتب الاحاديث وشئ من التفاسير فضلا على جميع الصحاح وكتب الاحاديث باسرها والتفاسير
تمامها مع هذا يفتي جهال تلك القرية بعدم التقليد وان التقليد شرك بالرسالة وبدعة
وضلالة واهل القرية وحاكمها قادرون على ان ينهوه او يتذروه ويخرجوه عن هذا
القول فهل هذا القول عن الرجل المزبور مكروه ام لا وعلى الاحوال فوجب عليهم

ان ينهوه عن بدعته ولم ينتهوا اخرجوه من القرية او يعزره الحاكم وان لم يخرجوه
فعليهم الاساءة بالتعاون على الاثم والعدوان ام لا افيدوا فانهم مبتدعون
الحمد لله محمد الكون وبه استمد التوفيق والعون ذاك الرجل مبتدع لا يعمل بقوله ولا يلتفت
اليه ويجب على اهل القرية سيما الحاكم ان يمنعوه عن بدعته فان انتهى فبها والا ان لم ينته بالحبس
وضرب يجوز ضربه وحبسه بل لو لم يمكن المنع بلا سيف وكان ذاك الرجل رأسهم ومقتدائهم
جاز قتله سياسة فان لم يمنعوه عن بدعته فعليهم الاساءة قال المحقق ابن الهمام في التحرير قد انعقد
الاجماع على عدم العمل بالمذهب المخالف للائمة الاربعة انتهى وقال الطحطاوي في حاشيته على
الدر في كتاب الذبائح قال بعض المفسرين ان الفرقة الناجية المسماة باهل السنة والجماعة
قد اجمعت الامة في المذاهب الاربعة هم الحنفيون والمالكيون والحنبليون والشافعيون ومن كان
خارجا من هذه المذاهب الاربعة في ذلك الزمان فهو من اهل البدعة والنار انتهى قال
العلامة الشامي في حاشيته على الدر في باب المرتد نقلا عن نور العين فما في بدعة لا توجب الكفر فانه
يجب التعزير بما يتوجه يمكن ان يمنع عن ذلك فان لم يمكن بلا حبس وضرب يجوز حبسه وضربه وكذا لو لم يمكن
المنع بلا سيف الكان رئيسهم ومقتداهم جاز قتله سياسة وامتناعا والمبتدع يؤيده ولانه وعوه
للناس الى بدعته ويتوهم منه ان تنتشر البدعة وان لم يكن كفره جاز للسلطان قتله سياسة وزجرا
لان فساده اعلى واعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل اصحابها عامتا
ولم يكن يعد القتل معلوم رئيسهم زجرا وامتناعا انتهى كلامه مفهوما وقال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى
منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان ومعنى رأى
الصديقة رضي الله عنها قال ايها الناس انكم تقرؤن هذه الآية يا ايها الذين امنوا عليكم انفسكم لا يضركم
ان يعمل الله بعقابه رواه ابن ماجه والترمذي وصححه والله سبحانه وتعالى اعلم امر مرقمه خادم الشريعة والمسلمين
عبد الرحمن ابن عبد الله سراج الحنفي عفي عنه للكرمة كان الله لها حامدا مصليا مسلما
عافية

دستور الخلافه اورده كه حضرت شيخ ابو النجيب الوفي السهروردي
ان تاخذ نذور المسلك الصوفية سيما نذور الشيخ المرشد الى اسحق الكازروني قدس سره واجعلهم وتصرفها
في حق الفقراء والمشايخ المحتاجين وفي حق نفسك ومن وجب عليك نفقته وموتته وتربيته
ان احببت وان تقبل الفتوح ولا تدخر شيئا وترفع العلم او ان المساومة والاضمحلال وشرح القضايل
وقد رخص لك قدس سره الاكرم بالزنبيل وقت الحاجة لكسر النفس وصرف حاصلها في حق الفقراء والمساكين
وفي حق نفسه وعياله وخدمه ومن وصاياهم ان يحمل الفقير الخبار من الابل والاولاد والاخوان والاصحاب
والخدم ويكون ناصحا لهم داعيا مخلصا في خدمتهم طالبا رضاء الله تعالى ولا يشوب تنبيه بالرياء
والسمعة انتهى وقال ابو القاسم قدس سره عليه الشك في الرزق والشك في التوحيد وصدر حضرت
كسے را توفيق دهد او را جز فتوح پيش نيارد بايد كه رد نكند تا مبتلا نشود بكفر وقال عليه السلام من الفقر ما يتمنى
بسوال ومعطى حقا را داند كه سبب الهي بر بنده حاجت است يكي را بدست دهد يكي را بساند روى عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه قال عن السلطان يصيب من الحلال والحرام فما اعطاك فخذه فانما يعطيك من الحلال حون تو كل
اختيار كند هر چه عجب پيش آيد قبول كند و در حون و چرا نيفتد كه دران خطر هلاك است مشرع عالي دمياط
بخور والا اعلم يقينا ان حرام است ان قول النبي صلعم وعن عمر بن الخطاب قال كان النبي صلعم يعطيني العطاء
فاقول اعطه افقر اليه مني فقال خذه فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وانت غير مشرف
ولا سائل فخذه ومالا فلا تتبعه نفسك متفق عليه و در مجموع الروايات ميگويد اذا اراد ان تتخذ الوليمة
فليتهيأ بادراك يوم موته ويحتاط في الساعة التي تقول وهي فيها لان ارواح الموتى يأتون في ايام الاعراس في
كل عام فيعلم تلك الموضع في تلك الساعة فينبغي ان يطعم الطعام والشراب في تلك الساعة فانه بذلك يفرح ارواحهم
وان فيه تاثير ابليغا فاذا اراد شيئا من المأكولات والمشروبات فيفرحون ويدعون لهم والا يدعون عليهم

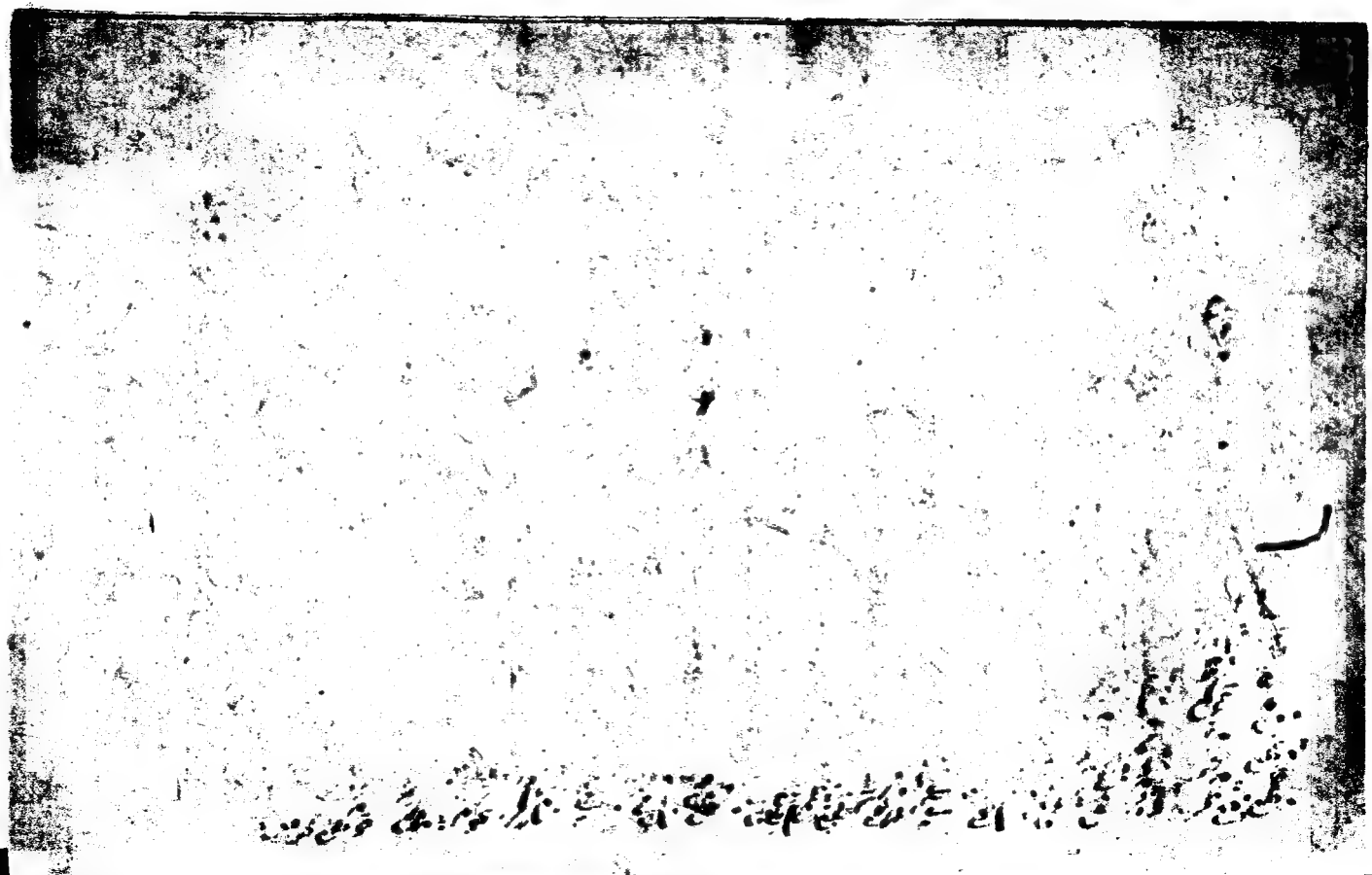

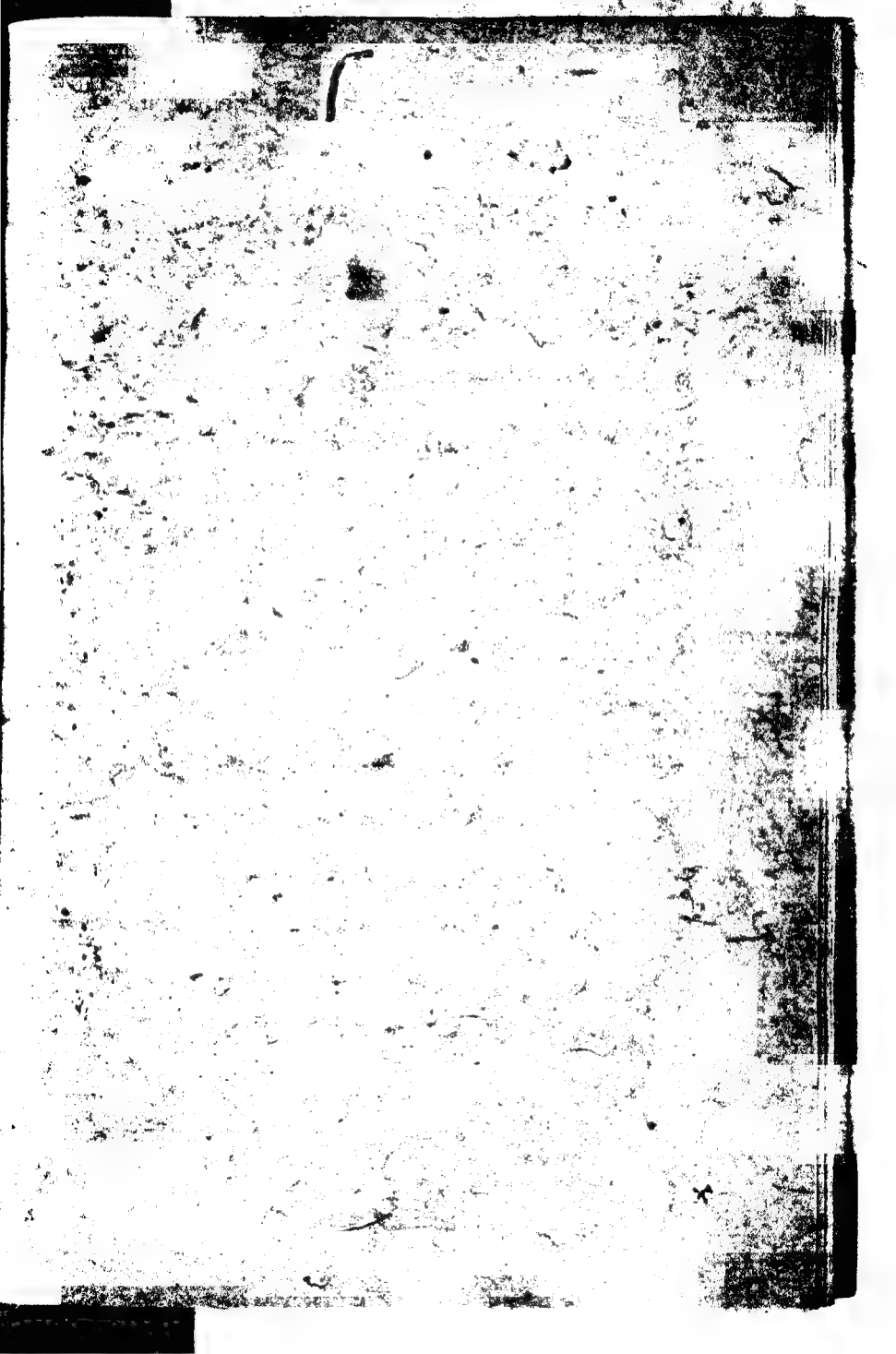

تا یکل استعمال الذهب والفضة للرجال لبأس وزینة الا خاتم وسنطقة وحلیة سیفه ومنطقاتی
من الفضة وکان النبی صلعم خاتم فضة محمد رسول الله صلی الله علیه وسلم وقال علیه السلام یختم بالعقیق
ولا تزد علی مثقال ومن یختم خیفتی ان یجعل الفص الی بطن الکف ویجعل فی یده الیسری وعلمنا
ذکر قاضیخان وقیل کان خاتم ابی حنیفة یتخذ الا خاتم ترکت وکان علی خاتم ابی یوسف
علی ما فی الهدایة فقد ندم وکان علی خاتم محمد من صبر ظفر وکان علی خاتم ان فی
الزاهدی فی الضاعة وفی الکافی والهدایة وفتاوی قاضیخان ان الختم بالفضة انما یباح لمن یحتاج
الی الختم کالقاضی والسلطان ونحوهما واما عند عدم الحاجة فالترک افضل وعن بعضهم لا یختم الا حاکم
او جهبذ وفی الکافی انه قال بعض لا باس بخاتم الذهب فاروی ابن ابراهیم بن عاریب لبس خاتم
ذهب وقال کنت به رسول الله صلعم وقال لی البس ما کان الله ورسوله وعن علی ان النبی صلعم نهی
عن التختم بالذهب ویحل الاکل والشرب والتطیب والادهان فی آنیة منهما للرجال والنساء کذا
الاکل بملعقة منهما الا کحال بمیل منهما وکذا المکتحلة والمرآة والحرز والخلال وغیرها علی ما فی الکافی
والهدایة والمضمرات وفی الکفایة قیل صورة الادهان المحرم ان یاخذ آنیة منهما ویصب منها
الدهن علی راسه اما لو ادخل یده فیها وخذ الدهن ومسحه علیه فلا یکره ومسمار ذهب فی خاتم
من فضة لقبة فی فضة لانه تابع فلا یکره کالجبة المکفوفة والعمامة المعلمة والثوب المعلم والمختم
بحدید وصفر لما روی انه علیه السلام رای خاتم حدید علی رجل فقال مالی اری علیک حلیة
اهل النار ورای خاتم صفر فقال مالی اجد علیک ریح الاصنام فامره فرمی به والاحجر سوی العقیق

منکم

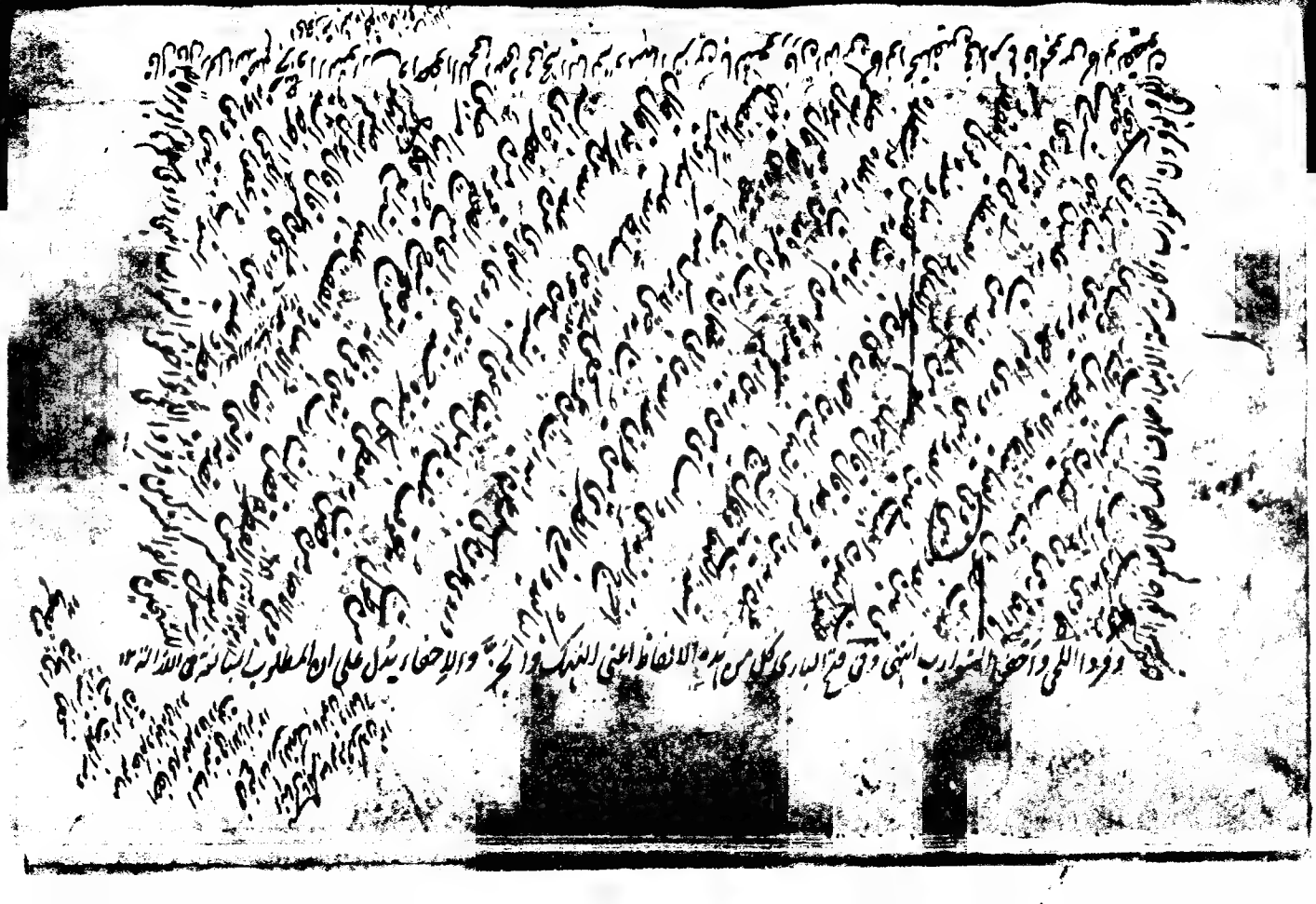

وقال القاضي عياض المالكي رحمه الله ذهب كثير من السلف الى استيصاله وحلقه نظير
قوله عليه السلام احفوا وانهكوا وهو قول الكوفيين وذهب غيرهم الى منع الحلق للاستيصال
قال مالك وكان يرى حلقه مثلة ويأمر بادب فاعله وكان يكره ان ياخذ من اعلاه
ويذهب هؤلاء الى ان الاحفاء والجز والقص بمعنى وهو الاخذ منه حتى يبدو
طرف الشفة انتهى وفي شرح المهذب هكذا مذهبنا انتهى كذا في فتح الباري وقال الامام النووي
في شرح صحيح مسلم واما حد ما يقصه فالمختار انه يقص حتى يبدو طرف الشفة فلا يحصه من
اصله واما روايات احفوا الشوارب فمعناها احفوا ما طال على الشفتين انتهى وفي فتاوى
حمادي نقلا عن المضمرات وعن ابي حنيفة رح مقدار الشارب مقدار الحاجب
والحلق فيه مكروه وهو الاصح انتهى ونقل عن البغية وكره حلق الشارب انتهى وفي جامع البركات
نقلا عن فتاوى قاضي خان واخذ الرجل من شاربه حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة
العليا ويصير مثل الحاجب انتهى وفي الهداية والسنة ان يقص حتى يوازي الاطراف انتهى
وفي الدر المختار حلق الشارب بدعة وقيل سنة وفي حاشيته قص الشارب سنة وتوفير
في وازالة للغازي مندوب قال الطرطوشي انه وقت السنة على الامر ولا تعارض فان القص
يدل على اخذ البعض والاحفاء يدل على اخذ الكل وكلاهما ثابت فخير فيما شاء وقال ابن عبد البر
الاحفاء يحتمل اخذ الكل والقص مفسر للمراد والمفسر مقدم على المجمل انتهى وفي احياء العلوم وقاما

رواه احمد من حديث ابی امامة قلنا یا رسول الله ان اهل الکتاب یقصون عثانینهم
ویوفرون سبالهم فقال قصوا سبالکم ووفروا عثانیکم وخالفوا اهل الکتاب
الا ان یراد بالسبال الشوارب مجازا بقرینة مقابلته بالعثانین وهی جمع العثنون
بضم اللحیة وورد احفوا الشوارب واعفوا اللحی او زینوا اللحی وحفوا الشوارب
وهی کحلق کذا فی شرح مسلم للامام النووی وفی فتح الباری نقلا عن القوحات
یوخذ مما اشار الیه ابن العربی ستروعیة تنظیف داخل الانف واخذ شعره اذا طال
وفی القنیة ولا ینتف انفه لان ذلک یورث الاکلة علی النبی صلی الله علیه وسلم قال لا تنتفوا
الشعر الذی یکون فی الانف فانه یورث الاکلة ولکن قصوه قصا انتهی وفی الخطابی
ولا یحلق شعر حلقه وعن ابی یوسف لا باس به انتهی وفی نیل الاوطار وروی
بذا فی اشعة اللمعات وعن ابوهریرة قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم الفطرة خمس الختان والاستحداد
وقص الشارب وتقلیم الاظفار ونتف الابط انتهی وفی الخطابی ویجزیه الحلق والنتف اولی وفی
المجتبی عن بعضهم کلاهما حسن انتهی وفی فتح الباری ویستحب البداءة فی ازالته بالید الیمنی
فیزیل ما فی الیمنی باصابع الیسری وکذا الیسری ان امکن والا فبالیمنی انتهی وعن ابی
النجار عن ابن عمر ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال من الفطرة حلق العانة انتهی وقال ابوشامة
یقوم النورة مکان الحلق وکذا النتف والقص کذا فی فتح الباری وقال النووی فی

شرح صحیح مسلم ذکر الحلق لکونہ اغلب والا یجوز الازالۃ بالنورۃ والنتف وغیرہما انتہی وقال
الشیخ شہاب الدین احمد بن علی بن حجر الکنانی العسقلانی فی فتح الباری شرح صحیح البخاری ویفرق
الحکم فی نتف الابط وحلق العانۃ فی ان نتف الابط وحلقہ یجوز ان یتعاطاہ الانثی
بخلاف حلق العانۃ فیحرم الا فی حق من یباح لہ المس والنظر کالزوج والزوجۃ انتہی وفی فتح
الباری قال ابو شامۃ ویستحب ازالۃ الشعر عن القبل والدبر بل ہو من المروءۃ خوفا
من ان یعلق بشیء من العایط علی ریۃ المستنجی الا بالماء ولا یتمکن من ازالتہ بالاستجمار
قال ابو بکر بن العربی اما حلق ما حول الدبر فلا یشرع وکذا قال النووی فی شرح العمدۃ انہ
لا یجوز وہم یذکر للمنع مستندا والذی استند الیہ ابو شامۃ قوی بل ربما تصور الوجوب
فی من تعین ذلک فی حقہ کمن لم یجد من الماء الا القلیل واظنہ ان لو حلق الشعر لا یعلق
شیء من العایط بخلاف ما اذا غسل ولیس معہ ماء زاید علی قدر الاستنجاء انتہی وفی القسطلانی
وفی حلق شعر الصدر وانظہر ترک الادب والخلاف استرشدین مری دسند دیاوز
صحیح ترک اولست بلکہ ای سفر السعادت وفی المرقات لا خلاف فی جواز حلق الراس بل فی انہ ہل ہو
سنۃ لما فعلہ علی کرم اللہ وجہہ وقال صلعم علیکم بسنتی وسنۃ الخلفاء الراشدین اولیس بسنۃ
لانہ صلعم سائر اصحابہ واظب علی ترک حلقہ الا بعد فراغ احد النسکین فالحلق رخصۃ وہذا
ہو الاظہر واللہ اعلم انتہی وفی الدر المختار واما حلق راسہ ففی البرہانیۃ قال شعر وقد قیل حلق

الراس في كل جمعة يحب بعض بالجواز يعبر وفي الطحطاوي وذكر الطحاوي ان الحلق
ونسب ذلك الى الاعمار الثلاثة انتهى وروى النسائي عن علي كرم الله وجهه نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان تحلق المراة راسها انتهى وقال الطيبي في قوله ان تحلق المراة راسها وذلك
لان ذوائب للنساء كالنكي للرجال في الهيئة والجمال وفيه جواز الحلق للرجل انتهى وفي الخلاصة
قطعت شعر راسها اثمت ولعنت زاد في البزازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة
لمخلوق في معصية الخالق انتهى وفي الطحطاوي قوله اثمت محمول على ما اذا قصدت التشبه بالرجال
وان كان لوجع اصابها فلا باس به كذا في الهندية عن الكبرى انتهى وقال الطيبي في شرح المشكوة
واجمعوا على كراهية القزع اذا كان في مواضع متفرقة الا ان يكون لداواة وهي كراهة تنزيه
وفي نزهة العباد ما نقل عن الهندية ويكره القزع وهو ان يحلق البعض ويترك البعض مقدار ثلثة اصابع
وفي الهداية ولا بحلق الا ان يتاذى شعر الانف لان الاذى ملحق غير متنزل فلا بحلق ان يكون بشئ من اجزائه متقذرا
انتهى وفي مجمع البركات نقلا عن الاختيار شرح المختار وحلق الشعر شعر الآدمي حرام سواء كان شعرا او شعرا
وفي النهاية الاثيرية بالقول ارجح لعن الله الواصلة والمستوصلة الواصلة التي تصل شعرها بشعر آخر
زورا والمستوصلة التي تامر من يفعل بها ذلك انتهى وفي المرقاة هي نعم الرجل والمراة انتهى
وفي مطالب المومنين نقلا من النوازل الواصلة هي التي تصل شعر امراة بشعر امراة اخرى وانما جازت الرخصة
في شعر غير بني آدم تخذ المراة وتزيد في قرونها انتهى وفي فتاوى قاضيخان وللمراة ان تجعل في رجليها وذنبها شيئا

ARCHIVE
MANUSCRIPT